

الفالج المعطى
فى نظم وتلخيص المحطى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
كان الله له وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ، ثم أما بعد :

فيقول أفقر العبيد ، إلى رحمة مولاه الغني الحميد ، أبو محمد معاذ أحمد عمر محمد ، الشهير بـ إبراهيم أحمد عمر صه الأفرقي الفلاني المالي ، غفر الله له ولوالديه وسائر المسلمين أجمعين :

هذا كتاب وضعته لنفسي ولمن شاء الله من المسلمين وذلك في نظم وتلخيص وشرح كتاب (شيخ الإسلام والمسلمين ، حامي حمى العلم والدين ، فارس السيف والقلم ، وأستاذ العرب والعجم ، فخر الأندلس ، ومجدد القرن الخامس ، بلا منازع ولا منافس ، فقيه قرطبة والمغرب ، زينة العلم وفخر العلماء ، سليل الحكم ورئيس الحكماء ، فقيه الأدباء وأديب الفقهاء أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (الفارسي) رحمه الله رحمة واسعة أمين وسميته بـ (الفالغ المعلى في نظم وتلخيص المحلى) سائلاً الله تعالى التوفيق والقبول والتيسير والعصمة من الخطأ والزلل وهو حسبي ونعم الوكيل .

1 - إهداء ووفاء

إلى ذلك المسجد العتيق في الدين والعبادة ، والبحر العميق في العلم والإفادة ، والجبل الشامخ السحيق في الشرف والقيادة .

جامع العلم والعمل والنور ، ومطلع النجوم والشموس والبدور ، قلعة العلم وحصن العلماء ، ومعدن الحكمة ومأوى الحكماء .

إلى الأزهر الشريف ، ذي القدر المنيف ، منبع الحكم والمعارف والأسرار ، ومجمع المذاهب وملتقى المشارب والأفكار .

إلى تلك البقعة المباركة المقدسة المطهرة ، مغرسة الهدى ومنبت الأخيار ، ومدرسة التقى ومهبط أولياء الله الصالحين والأبرار .

إلى الأزهر الشريف الذى تم إنجاز هذا العمل المتواضع فيه ، جامعاً وجامعة ، وأساتذة وتلامذة ، ومصريين ووافدة ، وصادرين وواردة .

إلى هؤلاء جميعاً أهدى هذا الجهد المتواضع الذى هو ثمرة من ثمار مزرعتهم ، وقطرة من بحار علومهم ومعرفتهم .

قائلاً لهم :-

وكُلُّ من حَبَّكم ما فيه من باسٍ	لي في محبتكم فضلٌ على الناسِ
لولاكمُ لم تطب نفسي وأنفاسي	أنتم مرادي وما في الكون غيركمُ
محلَّكم سادتي متي على الراسِ	لا تهملوني فإني عبد حضرتم

معاذ أحمد عمر محمد صه

الشهير - / إبراهيم أحمد عمر

2 - رجاء وطلب

إلى أولئك الذين علمونا أن الوقت له قيمة عند المسلمين ، وأن من جدّ وجد .
1 - إلى الشيخ الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر السيد / محمد سيد طنطاوى ، الذى

يلوذ به كل مضطر في الأزهر وياوى

2 - إلى مفتى الديار ومحى السنن والآثار السيد / على جمعه ، الذى جمع الله فيه من الفضائل ما جمعه .

3 - إلى رئيس الجامعة ، ذى المفاخر اللامعة ، السيد / أحمد الطيب ، الذى لا يصدر منه إلا ما هو طيب .

وإلى كل من له كلمة في الأزهر الشريف من المشايخ الكرام الذين رفعت لهم الدرجات ،
وبالتالى فلا بد أن ترفع إليهم بعد الله الحاجات .

إلى هؤلاء جميعاً أرفع طلبى وحاجتى قائلاً لهم :

رشونى بشئ لا أكون ومدحتى كناحت يوماً صخرةً بأثيل

فإننى أنا العبد الفقير الطالب / إبراهيم أحمد عمر الوافد من جمهورية مالى ، والمتخرج بإذن الله
هذا العام من كلية الشريعة الإسلامية .

وقد سألت عن نظام الدراسة في الأزهر الشريف بعد التخرج من الكلية فوجدته يكاد

يكون مستحيلاً علينا نحن الأفارقة ، لطول الوقت وكثرة المتطلبات - وإن كانت الشهادة
تستحق أكثر من ذلك - .

وأنا لا أريد أن أرجع إلى بلدي بدون دكتوراه من الأزهر الشريف ، فبادرت بتوفيق من الله وأنا
في الكلية إلى العمل لما بعد الكلية من الماجستير والدكتوراه ، وبما أن تخصصي في الشريعة
الإسلامية فقد وقع الاختيار على (المذهب الظاهري) الذى كان هو المذهب الرابع من
حيث الشهرة من مذاهب أهل السنة والجماعة بدلاً من المذهب الحنبلي وذلك فى حدود القرن
الرابع والخامس الهجرى ثم اندرس بعد ذلك .

وقع الاختيار عليه ليكون محلاً للدراسة لنيل درجة الماجستير والدكتوراه علماً بأنه لا يمكن الإتيان بجديد فيما سواه من المذاهب المعتمدة في الأزهر الشريف في وقتنا الحاضر ، وتم اختيار المحلّي لأنه لم يبق للمذهب كتاب سواه يرجع إليه ، فعكفنا عليه في صحن الجامع الأزهر قراءة بحث وتحقيق وفحص وتدقيق لمدة عامين ومنّ الله بنظمه وترتيبه وتبويبه كما يليق بقيمة الكتاب ويبقى شرحه بعد ذلك بعون الله تعالى .

فالرجاء من المشايخ الكبار جزاهم الله خيراً ونفع بهم الإسلام والمسلمين أن يجيزوا لي هذا العمل المتواضع ويقبلوه مني ويجيزوني عليه كرسالة ماجستير يناقش فوراً ولو كحالة استثنائية (احتفاءً واحتفالاً وتقديراً للمذهب الظاهري) .

وإذا ما يسر الله ذلك فإننا بعون الله تعالى سنشرحه في سنتين أو ثلاثة لنيل درجة الدكتوراه لنرجع إلى بلادنا لخدمة الإسلام والمسلمين وكامتداد للأزهر الشريف في تلك البلاد المباركة .

والله الموفق بمنه وكرمه إلى أقوم طريق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إبراهيم أحمد عمر

3 - شكر وتقدير

وإنني إذ أهدي هذا السفر القيم إلى الجامع الأزهر الشريف لا يفوتني أن أقدم معه وافر الشكر والتقدير والاحترام والتبجيل لكافة علماء وأساتذة الجامع الأزهر الشريف ولجميع طلابها رجالاً ونساءً ، صغاراً وكباراً ، ولكل الشعب المصري الكريم وأخص بالذكر من علماء الأزهر الشريف :

1 - شيخ العلم والأدب وأستاذ الفقه والتقوى الشيخ الأستاذ الدكتور / أحمد على طه ريان
أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر الشريف ورئيس موسوعة الفقه الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف .

وأشكر معه فرسي الرهان وفرقدي السماء شيخني الجليلين سماحة الأستاذ الدكتور النظار المتكلم الشيخ / مصطفى عبد الجواد عمران المدرس بكلية أصول الدين سابقاً ، والشيخ الأستاذ الدكتور / حسن محمود الشافعي وكيل كلية دار العلوم جامعة القاهرة ورئيس الجامعة الإسلامية في باكستان سابقاً .

هؤلاء الثلاثة هم الذين سعدت بحضور الفقه والمنطق والكلام عليهم وكان وجودهم في مصر بفضل الله تعالى حافزاً لي وطاقة روحية سرى في كياني فأحيا فيه الأمل أثناء وجودي في مصر .
سائلاً الله تعالى أن يزيد في أعمارهم ويبارك لنا في حياتهم
وأخص بالذكر من تلامذة الأزهر الشريف :

2 - أخي وحيبي في الله الشيخ / ربيع كامل محمد عبد الله القناوي ، ربيع الخير والبركة ،
ربيع الأقارب والأجانب ، ربيع العلم والدعوة إلى الله ، ذلك الفقى الذى كان سبباً بأمر الله في بقائى في مصر ووقف بجنبى في كافة مراحل الطلب ولم يخل عليّ بنفسه فكيف بغيره ، فجزاه الله خيراً وكتبها في ميزان حسناته وأكثر من أمثاله .

رأيت ربوعاً في حياتي كثيرة	ولم تر عيني مثل شيخني ربيع
إمام جليل عالم متواضع	على قدره في العلم وهو رفيع

وأخص بالذكر من الشعب المصري الكريم كله :

3 - ذلك الوالد الكريم والأب الحنون الحاج / فيصل أحمد أحمد شراره ، فيصل الجود والكرم ، فيصل الفقراء والمساكين ، فيصل القرباء والغرباء ، الذى استضافني في بيته وجعلني فرداً من أفراد أسرته ، سائلاً الله تعالى أن يجعله وعائلة شرارة كلها شرارة خير تضى للمؤمنين والحين ويزيدهم في الخير والبركة ، وأن يحفظنا الله وإياهم من كل سوء .
وأشكر معهم الوالد المحترم الحاج / سامى حسن محمد عبد الله ، والأخ الحسيب النسيب / على محمد على محمد السيد سليمان الجندي ، والأخ / حسام فؤاد محمد عادل جرّانه ، فجزاهم الله خير الجزاء .

4 - وأخيراً وليس آخراً أتقدم بوافر الشكر إلى ذراعي وساعدي وعضدي في هذا العمل وهما الأخ الأكبر الشيخ / مسعد محمد عبد النبي الدريني ، ورفيقي إلى المولى وجاري في بيت الله الشيخ / محمد علي محمد على عيسى أبو جمعه ، واللذان وقفا معي في قراءة الكتاب ونظمه من أول يوم وإلى آخر يوم ، ولم يبخلا عليّ بنصيحة ولا بحسن توجيه ودعوة صالحة ، كما أشكر الأستاذ / خالد إسماعيل مصطفى الذى تم كتابة الديوان في مكتبه بمدينة نصر .

أتقدم بوافر الشكر إلى هؤلاء جميعاً وإلى غيرهم كثير قائلاً لهم جميعاً :

شيثان لو بكت الدماء عليهما	عيناى حتى آذنا بذهاب
لم يوفيا المعشار من عشريهما	فقد الشباب ، وفرقة الأحباب

سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجمعني بهم في مستقر كرامته ودار رحمته وأن يظلني وإياهم بمنه وكرمه بظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله .

إبراهيم أحمد عمر

4 - ملاحظات وتنبهات

1 - هذه النسخة من الفالج المعلّى تعتبر قابلة للترتيب أكثر فأكثر لم ينته الناظم من ترتيبها بعد كما يريد ، وإنما سيتم ذلك بعون الله سبحانه وتعالى أثناء الشرح ، وإنما ألقأنا الضرورة إلى إبرازها في بداية السنة الدراسية الجديدة رجاء قبولها واعتمادها كرسالة ماجستير في أية جامعة من الجامعات العريقة شرقية كانت أو غربية ، ليتم شرحها بعد ذلك كرسالة دكتوراه في سنتين أو ثلاثة .

وبناء على ذلك فلا يحق لأحد أن ينقص أو يحذف أو يزيد فيها شيئاً لأنها أمانة علمية ومن يخالف في ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية .

2 - وقع الاختيار على المذهب الظاهري كمحل للبحث والدراسة نظراً لأهمية تخصيصه بذلك ، فقد كان هو المذهب الرابع من حيث الشهرة في بغداد أولاً ثم في الأندلس ثانياً عند أهل السنة والجماعة في حدود القرون الرابع والخامس والسادس الهجري بدلاً من المذهب الحنبلي ثم اندرس بعد ذلك .

هذا مع العلم بأنه لا يمكن الإتيان بمجديد في أى مذهب آخر من المذاهب الأربعة المعتمدة الآن عند أهل السنة والجماعة وإنما يبقى ذلك مجرد إعادة دفن العظام البالية كما يقولون ، لأن تلك المذاهب غنية بكل ما تحتاج إليه من نظم ونشر في شتى الفنون بخلاف المذهب الظاهري فإنه لم يبق منه إلا القليل النادر .

3 - تم اختيار المحلّى من بين الكتب لأنه أكبر مرجع الآن في الفقه الظاهري بل يكاد يكون لا يوجد غيره من كتبهم العريقة ، وهو كتاب جليل جم الفائدة عظيم القدر إعتمده أئمة العلماء والفقهاء المجتهدين في كافة العصور واستفادوا به كثيراً لغزارة مادته ، وإثراء مضمونه في بابه ، هذا مع العلم بأنه لا يقل عن كل ذلك أهمية شخصية مؤلفه العلم الأواحد شمس الأئمة أبي محمد بن حزم الفارسي رحمه الله .

4 - النظم الآتى في الكتاب يتناول مجموع المسائل الخلافية التى أوردها بن حزم في المحلّى والتي أنافت على الألفين والثلاثمائة مسألة ولا يتعرض النظم للاستدلال والترجيح لصعوبة حصر ذلك فيه وإنما يكفى بمجرد ذكر مسألة الخلاف ووجهة نظر الظاهرية فيها ليتم الاستدلال والترجيح بعد ذلك في الشرح إن شاء الله كما هو مبين في مقدمة المؤلف في الأبيات القادمة .

5- النظم مكون بفضل الله تعالى من 44 كتاباً تحتوي على أبواب وفصول ووصول ومجموعه حوالي 3000 بيت وهو مكون من مقدمة كتاب المحلى (التوحيد والأصول) وعشرة أجزاء ، وخاتمة أضفناها (للتعريف بالمذهب الظاهري ورجالاته) ، ولم نزد على المؤلف شيئاً سوى تلك الخاتمة فقط والتبويب وحسن الترتيب ومراعاة الدقة في التأليف وسيأتى في آخر ذلك الفصل ذكر ما جرى في التأليف ومن لقيناهم من العلماء الصالحين أثناء ذلك العمل .

6 - سيأتى إن شاء الله في الشرح الاستدلال والتوجيه لكافة مسائل الخلاف بين المذاهب مع ترجيح ما يرجح من ذلك إن شاء الله ، بالإضافة إلى بيان المصطلحات التي تم اختيارها للأجزاء كالفقه الفردى والعائلى ومناسبة ترتيب بعض تلك الأبواب مع بعض ، هذا ويكون الانتقال غالباً من فصل إلى آخر أو من مسألة إلى أخرى { يانما } أو بحرف من حروف العطف وخاصة { ثم } { والواو } ، وما يرد في الكتاب من قوله { وعندنا } وما شابه لإخفاء النفس في الجماعة ليس إلا ، مع ما يقتضيه سياق النطق بلسان أهل الظاهر { والوصل } عبارة عن مجموعة مسائل لا تندرج تحت فصل معين ، واستعرناها من الشيخ الأكبر محي الدين بن عربي رحمه الله فإنه من كبار رجالات الظاهرية ولم يتابعه عليه إلا العلامة الأمير في شرح المجموع رحمه الله ، وإن كنا لا نوافق بن عربي في كثير مما ذهب إليه ، إلا أن الوصل أحب وألطف وأقرب من الفصل بكثير نسأل الله أن يصلنا جميعاً ولا يفصلنا .

7 - نتنظر التوجيهات والإرشادات والنصائح من كافة الأحباب في مشارق الأرض ومغاربها من علماء المسلمين في كل ما يخدم الموضوع ويساعد فيه ابتغاء مرضات الله سبحانه وتعالى أولاً وخدمة للإسلام والمسلمين ثانياً وإحياءاً للتراث الإسلامي العريق المجيد ثالثاً .
وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

معاذ أحمد عمر محمد صه

الشهير بـ / إبراهيم أحمد عمر

العنوان في جمهورية مصر العربية

القاهرة - 0102265418 - 0127395288

الامارات العربية المتحدة

00971502448789

العنوان في جمهورية مالي

0022376440079

الإيميل : sowib259@yahoo.fr

بسم الله ما شاء الله لا قوة إلا بالله

رب يسر وأعن واختم بخير برحمتك يا أرحم الراحمين

مقدمة المؤلف

الأفريقيّ الفلانيّ المحتد
الواهب الفضل الكريم الصمد
وآله وصحبه للأبد
في نظم ما ورد في المحلى
الحجة الثبت المجاهد السري
وحدة العقل وبعد النظر
في الفقه والأصول والكلام
وحرر التاريخ ثم السير
وصين في الدنيا من المعادي
والرد في الشرح مع الدلائل
مرتباً أقواله كما ورد
إذ لم تعد في عصرنا متبعة
الشرط والوصف، وغيرها سقط
أعزك الله به ونصرا
أسكنني الله به في الأعلى
من بعد ما أضحي كعنقا مغرب
أئمة الفقه والاجتهاد
أيام أن تبوأ في القمة
للغد لا بالجهل والتخلف
لوجهه ، من الأذى مخلصاً

قال معاذ ، وهو ابن أحمد
الحمد لله العليّ الأحمد
صلى وسلم على محمد
وبعد : إني استخرت المولى
عن ابن حزم الامام الظاهري
من زان فقهه اتباع الأثر
أكبر من ألف في الإسلام
وهذب المنطق فيما ابتكرا
رحمه الرحيم في المعاد
مكتفياً في النظم بالمسائل
وأنسب الآثار من دون سند
وحاذفاً سوى المناحي الأربعة
معتبراً من المفاهيم فقط
فهاككه مهذباً مختصراً
سميته بالفالج المعلى
أرجو به إحياء ذاك المذهب
مذهب أهل الظاهر النقاد
فإنه بعض تراث الأمة
ترفل بالعلم مع التشوف
والله أرجوا أن يكون خالصاً

كتاب التوحيد

وفيه عشرة فصول وخاتمة

الإلهيات ، النبوات ، القرآن الكريم ، الإيمان
والإسلام ، الملائكة والجن ، السمعيات ، الجنة
والنار ، الأعمال ، التوبة ، فصل جامع ، خاتمة

الباب الأول

فى التوحيد

فصل فى الإلهيات

معرفة الله بقلب مهتدي
محمد أرسله إليه
هو إله كل شئ دونه
ولم يزل ، ليس له مثال
توجبها عليه أو جباً له
والشبه والصورة والمكان
عليه حقاً وعلى الملك احتوى
كما يليق بجلال قدسه
ودون تأويل بلا دليل
قدرته وعلمه تعالى
بلا تحرك ولا بنقله
أسمائه الحسنى التى قد ثبتت
ومن يقل بغيرها دعوهُ

أول ما يلزم كل أحد
مع قول لا إله إلا الله
وهذه الجملة تعني أنه
وأنه الواحد ، لا يزال ،
وخلق الخلق بدون علة
سبحانه جل عن الزمان
وخلق العرش الذى قد استوى
نثبت ما أثبتته لنفسه
من دون تحريف ولا تبديل
ويشمل الممكن والمحال
سبحانه ينزل كل ليلة
وتسعة من بعد تسعين أتت
هى التى قال بها فادعوه

فصل فى النبوات

بأمره ، وهم الأنبياء
لخلقه فذلك الرسول
وفاته كذلك المسيح
صفاتهم بالمعجزات جاءوا
الثقلين شرعه إذ كمالا
وكل قول غير ذلك فسد
بعض كما يشاء جل وعلا
من دونهم لأنها منه مدد
إلا المسيح وأبو الأناس
وكل من لحزبهم قد انتمى

وأنبأ العليم من يشاء
وكل من بعثه الجليل
ومنهم الخضر ، والصحيح
والصدق والفظنة والوفاء
ختامهم محمد وشملاً
أسرى به الله بروح وجسد
والله قد فضل بعضهم على
والمعجزات لا تكون لأحد
وكلهم قد خلقوا كالناس
صلى عليهم ربنا وسلما

فصل فى القرآن الكريم

هو القرآن وكلام المولى
وليس مخلوقاً ، وحفظاً ضمّنه

وما بأيدي المسلمين يتلى
أنزله بعلمه ، ويبينه

وبَيِّنَ الجميع باليقين
على جميع الخلق واستبانت
لجلب نفع أو لدفع ضرر
فيه ولا ينقص منه ضاد

وبَلَّغَ الرسول كل الدين
وحجة الله تعالى قامت
وليس عند أحد من سر
والدين قد تم فلا يزداد

فصل فى الإيمان والإسلام

إلا بعقد ، ثم نطق ، فعمل
ومنه ناقص وفيه زائد
دون تقيّة فلم يوفق
بالعقد من دون دليل يقتضى
وإن عراه الشك فهو باطل

ولن ترى الإيمان يوماً اكتمل
ثم هو والإسلام شئ واحد
ومؤمن بقلبه لم ينطق
وعكسه منافق ويكتفى
وفى اليقين امتنع التفاضل

فصل فى الملائكة والجن

الملا الساكين فى الطباق
فالال فالاصحاب ثم الاوليا
فى كل امرهم سوى الايناس

وافضل الخلق على الاطلاق
يليهم الرسل ثم الانبيا
فالانس فالجن ، وهم كالناس

فصل فى السمعيات

ما صح او اجمع فيه كفرا
وتسأل الأرواح عن أمور
وتحشر الوحوش للميعاد
وجيء بالصحف والكتاب
جهنم والناس فوق الجسر
كالبرق والمخطوف بالأغلال
أحسن فى الدنيا فبال الحسنى
فكافر أساء فى الأعمال
أهل الكبائر وراء الظهر
فينتهى ظمؤهم والفوضى
أمتة فجىء بالضبابائر

وكل من عن النبي أنكرا
يعذب الكفار فى القبور
وتبعث الأرواح بالأجساد
وتوضع الميزان للحساب
وتوضع الصراط فوق ظهر
فعابر بصالح الأعمال
وأخذ كتابه باليمينى
ومن يكن أعطي بالشمال
ويأخذ الصحف يوم الحشر
والمؤمنون يردون الحوضا
ويشفع النبي فى كبائر

فصل فى الجنة والنار

لأهله ، والنار للكفار
ومسلم فى النار لن يخلدا
كروية الشمس إذا جلاها
وأهلهم كل بقدر العمل
نسألك اللهم نعم منه

وخلق الجنة عقبى الدار
وكافر فى جنة لن يوجد
والمؤمنون سيرون الله
والناس فى الجنة بعد الرسل
والنار لا تفنى كذاك الجنة

فصل فى الأعمال الصالحة والذنوب والكبائر

فإنها عشرة تكتب له
فعدّها حسنة من قربه
وتبارك لربه ذو فائده
فى هذه قبل انقضاء أجله
فإن يتب يغفر له ما قدما
وأعطي المحسن ما يسر
أعمالهم من دون كفر يقع
تاركها يمحق له الصغائر
بفعله وربما يعاقب
وراجح كلاها ذو درجات
هو الذى يخرج بالشفاعة

ومن بخير هم ثم عمله
وإن يكن هم بما لم يأت به
وعامل سيئة فواحده
وكافر يعطى جزاء عمله
وإن يكن أساء ثم أسلما
وبالجميع يؤخذ المصير
ويمقت العصاة أو من ضيعوا
ثم المعاصي شرها الكبائر
ومن أصر فهو المحاسب
فالمستوى طاعته بالسينات
وراجح سيئه بالطاعة

فصل فى التوبة

وتوبة من كل ذنب تجب	والحسنات السيئات تُذهب
وشرطها الندم والإقلاع	والعزم مع رد الذی یسطاع
وجاهل أصحابها یستغفر	ذنوبه وفعل خیر یكثر
ثم القصاص عده فى الحسنات	ومن یتب فما له من سیئات

وصل جامع فى ذلك

وكل شئ كائن بالقدر	ولا اعتذار فيه للمعتذر
ولن يموت أحد قبل الأجل	مستوفياً لرزقه مع العمل
وأنفس الأموات فى السماء	حيث تراءت ليلة الإسراء
إلا اللذين استشهدوا دون رياء	فإنهم فى جنة كالأنبياء
ولا رجوع بعد موت أحد	من كل ما افتراه أهل القند
وينزل المسيح فيما قالا	يقاتل الكفار والدجالا
ولم يزل إبليس فى الحياة	والأعور الدجال سوف ياتي
والسحر تخييل تراه وحيل	ولا يحيل كائناً عما حصل

خاتمة كتاب التوحيد فى الخلافة

وفى قریش تجعل الخلافة	لا فى النسا والطفل أو ذی الآفه
ولا يجوز أن يليها اثنان	ولا يطاع فى سوى الإيمان
والحد فى اختياره ثلاثه	ولا يكون الحكم بالوراثه
ودون عذر كل من قد باتا	ولم يطعه جاهلياً ماتا
والأمر بالمعروف من كل أحد	ونهيهِ عن منكر فرضاً يُعدّ
وانقطع الوحي ببعث الخاتم	فاختم لنا رب بخير خاتم

كتاب الأصول

وفيه خمسة فصول ووصل جامع

فصل في الكتاب والسنة ، فصل في الإجماع والقياس ، فصل
في النسخ والتعارض والترجيح ، فصل في الأحكام التكليفية ،
وصل جامع فيما زدناه على الشيخ ، فصل في الاجتهاد
والتقليد والخلاف

الباب الثانى

فى مسائل من الأصول وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : الكتاب والسنة

والدين يؤخذ من الكتاب	أو سنة صحت بلا ارتياب
إما بإجماع جميع الأمة	أو بجماعة من الأمة
أو بالثقات واحداً عن واحد	ولن ترى لهذه من زائد
والخبر المرسل والموقوف	كلاهما فى ذاته ضعيف
كذلك ما رواه راوٍ مجهول	متهم فى دينه لا يقبل

الفصل الثانى : فى النسخ والتعارض والترجيح

وينسخ القرآن بالقرآن	أو سنة والعكس واقعان
ولا تقل بالنسخ والتخصيص	إلا بما صح من النصوص
والأخذ بالزائد حكماً واجب	وناسخ دون دليل كاذب
وإن يكن تعارض الصحيح	فى ظاهر وأمكن الترجيح
بنسخ أو تخصيص أو غيرهما	فاعمل به ، ودونه فبهما
وذلك حاصل بأن يستثنى	أدناهما من الكثير المعنى

الفصل الثالث : فى الإجماع والقياس

وسم بالإجماع ما تُيقننا دون خلاف أحد وأذعنوا إذ لا اجتماع لجميع الأمم ولا يحل القول بالقياس وفى اختيار بين رأى وحديث	إجماع كل الصحب فيه علناً مع علمهم ، وبعدهم لا يمكن وجمعنا يعصم فى ما أمه ومثله فى الدين رأى الناس ففضلن ضعيفه على الخبيث
--	--

الفصل الرابع : فى الأحكام التكليفية

وكل مأمور به فى الشرع وتارك الفرض اختياراً يأنم ويستوى المباح وهو ينقسم ولا يعد فى الفروض والسنن إلا إذا ما بينت كمجمل وكل ما حدده بحد لا حكم للخطأ والنسيان	فإنه فقط بقدر الوسع ومثله فاعل شئ يحرم لمطلق ، ندب ، وكره ، إذ وسم فعل النبي والإنتسا به حسن ولا نكلف بشرع الأول فتارك للحد ذو تعدد إلا من السنة والقرآن
--	--

الفصل الخامس : باب جامع فيما زدناه على الشيخ

مما فتح الله به من استقراء الكتاب

فقط وليس الأرض كالسما
ثم تراه واجباً ينقلب
في الحكم بالتحريم والتحليل
إلا الذي استثنى في الفروع
راو وليس ما رآه أو هوى
في أي شيء مع صحة الخبر
بالحسن والضرورة العقلية
وقيت في اللفظ من الموهوم

وإنما الأحكام للأسماء
والحكم لا يسقط حين يجب
ويستوى الكثير بالقليل
والدين واحد على الجميع
وإنما العبرة بالذي روى
ولا يكون الحكم يوماً للنظر
والحصر من حججنا القوية
ولا اعتداد قط بالمفهوم

الفصل السادس : في الاجتهاد والتقليد والخلاف

على العباد كلهم بالوسع
في رأيه والقول بالظنون
على صواب جاهل مقلد
إلا الضلال وركوب الفسق
لله والرسول فهو الكافي

والاجتهاد واجب في الشرع
ولا تقلد أحداً في الدين
وفضل الخطأ من مجتهد
وليس في الأقوال بعد الحق
وترجع الأمور في الخلاف

الفالج المعلى
فى نظم وتلخيص المحلى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء الأول
فى الفقه الفردي
(العبادات)

كتاب الطهارة
وفيه ثلاثة أبواب
الوضوء والغسل – التيمم – الحيض والنفاس
الباب الأول
الوضوء والغسل
وفيه مقدمة وثمانية فصول

فصل في إزالة النجاسة ، فصل في الأعيان الطاهرة والنجسة ،
وصل جامع في الطهارة ، فصل في موجبات الوضوء ،
وصل في فرائض الوضوء ، فصل في موجبات الغسل ،
وصل في فرائض الغسل وسننه ، فصل في المسح على
الخفين

مقدمة كتاب الطهارة

وليخلص النية فيما ياتي
والنفل مطلقاً ولو للمقضي
يفعله الله ولتتصل
وبعده ، وقيت كل مقت
فى كل ما يندب من طاعات
لغامس نواه دون شك
كحائض ، لكنها لم تطف
ونحوها للمحدثين عامه
كأكله وذكره ، ولم يجب
والاحتلام الشرع موجبات
بدون ما سبق أنشئ أو ذكر

وإنما الأعمال بالنيات
ثم الوضوء واجب للفرض
ولتسبق النية كل عمل
ويجزئ الوضوء قبل الوقت
وليس شرطاً لسوى الصلاة
وأجزأ الوضوء دون ذلك
وجاز للجنب مس المصحف
وجوز الأذان والإقامة
ويستحب عند نومة الجنب
والحيض والمنى والإنبات
أو ببلوغه لتسعة عشر

فصل فى إزالة النجاسة

به فحكم الشرع أن يزال
أو جاء نهى عنه فى كتابه
والبول ما لم يك ذا معذرة
تطهيره يكون فى ذا الباب
فى بول أو غائط أنشئ أو ذكر
وعن يمين قبله فابتعد
إن أنقت المحل فى استجمار
حتى ترى إنقاءها للأبد
أجزأه بعينه فيما يلي
والصب فى الأنثى مزيل الأثر
فواجب تطهيره بالماء
لمشرك وانضح فى الإماء
أرقه واغسل سبعة بالماء
ومرة - ولا يراق - فى القطط

وكل ما أمرنا تعالى
كذلك ما حض على اجتنابه
كالدم والخمر أو العذرة
والخف والنعل فبالتراب
واستنج بالماء المزيل للأثر
كالرمل والتراب دون عدد
أو بثلاثة من الأحجار
أو لا ، فزدها موثقاً فى العدد
وإن يكن بدأها بالقبيل
والرش فى تطهير بول الذكر
وكل ما كان من الدماء
كالثوب والمذي والإناء
وفى ولوغ الكلب فى الإناء
ويجعل التراب فى الأولى فقط

فصل فى الأعيان الطاهرة والنجسة

دبغته فطاهر فى الباب
يجوز بيعه والاستعمال

وفى الحديث أيما إهاب
وصوفه وبره حلال

ولا يجوز أكله بحال
والقرن والعصب والعظام
ويطهر الخمر إذا تخللا
والطاهر المنى والبصاق
والنجس الكافر أو ما سالا
وآخذ كالصوف أو ما يغزل
وحرّم اللبن من جلاله
والحكم فى بقية الأسنار
والبول كالغائط والرجيع

ولو لمن يضطر فى المحال
من جيفة ميتة حرام
ككل ما عن طبعه تحولا
من طاهر والدمع والأعراق
منه وما ليس لنا حلالا
من ذى حياة طاهر لا يؤكل
معتبرا فى الحكم الاستحالة
يتبع ما تراه من آثار
نجسة العين من الجميع

وصل جامع فيما تقدم

إن وقعت نجاسة في الماء
حرّم به البيع والاستعمالا
وما به حل ولم يغير
وحرّم الطهر والاغتسالا
ولسواه جاز أن يطهرا
وان يكن أحدث أو قد سالا
وكل ما ولغ فيه الكلب
والفأر إن مات بسمن جامد
وإن يكن بذائب فمطلقا
والعفو في جميع ما قد عسرا
وجوز الوضوء بالمستعمل
والخمر والميسر والأنصاب
وجمع تمر وزبيب ورطب
والبول والغائط حرّم مسجلا
والماء ما خالطه من طاهر
وكل ما قد زال عنه الاسم
وما به نجاسة مثل الدم
وفضلهن للرجال امتنعا
والشرب جائز على الإطلاق
وكل بئر ما عدا ذي الحجر
ومطلقا يحرم شئ مقتصب
وكل ما عصرته من شجر
وجاز بالساختن والمذاب

أو ميتة في مائع الأشياء
كالأكل إن في وصفه استحالا
فحكمه من قبل ذاك اعتبر
في راكد لمن به قد بالا
كشربه إلا إذا تغيرا
من خارج فطاهر إسجالا
فمطلقا منه الإناء يصب
ما حوله يطرح دون زائد
يطرح هب ملء البحار اتفقا
من نجس كالنحل لا ما يسرا
وسو بين امرأة والرجل
حاملها فيهن لا يثاب
كالسر عند الإنتباز يجتنب
مستديرا لقبله مستقبلا
دون زوال الاسم غير ضائر
مثل النبيذ فالصعيد الحكم
وغيرت صفاته فحرّم
لا العكس، أو ما اغترفا منه معاً
وفضلها هو القليل الباقي
مطهر كذاك ماء البحر
كذا إناء فضة أو الذهب
ونحوه يمنع في التطهر
كمالح بالأصل لا التراب

فصل فى موجبات الوضوء

ريح ، وبول ، غائط إسجالاً وعنه من بعد الوضوء يصفح - مع غسل ما أمكن - للصلاة تبطله في السهو أو في العمد واللمس للآخر بالتعمد وأكل بالعلم لحم الإبل بها استحاضة وكانت ظهرت ونحوها في الموجبات لا تكون

ويوجب الوضوء فيما قالوا نوم ، مذي ، حدث مستنكح وليتحرر أقرب الأوقات وهذه الستة دون قيد والمس للفرج بمطلق اليد ومولج الفرج وإن لم ينزل وحامل الميت أو من ظهرت وغير هذه كسكر وجنون

وصل فى فرائض الوضوء

البداء بالتقديم للمنتبه والنثر مع ترتيب ما يساق ومسح رأس ، غسسه الرجلين مضمضة ، وقبلها التسمية سابعها تجديد ماء ، فاعتن فى الغسل والمسح على ما حده وترك ما يلزم وهو ذاكر فى حدث فطهره ما انفكا يفعل والوسواس عنه يطرح ليست فروضاً مطلقاً فيما اعتبر ونحوها المسح لمن قد رame ونحوها من كل شئ ضائر

فرائض الوضوء تسعة وهي نية الفرض والاستنشاق وغسل وجه ، غسله اليدين ، ويندب التثليث ، والتثنية ، تجديد مسح الرأس ، مسح الأذن ويكره الإكثار والزياده يبطله التنكيس والتياسر وموقن بالطهر ثم شكاً وعكسه ينقض ، والمستنكح والدلك والفور وتخليل الشعر ومطلقاً جاز على العمامه ويسقط الحكم لذى الجبائر

فصل فى موجبات الغسل

جمعة ، جنابة إسجالاً فى فرج أنثى قاصدين فاعرفه ليس يضر وكذلك المشفره من بعد لا ما صلياه أولاً بعد مفعول من النيات والاستحاضة بالالتباس والغسل فى الجمعة لليوم حصل فى جمعة للبالغين يجب من كل ما قيل عداك الضرر

وموجبات الغسل فيما قالوا إيلاج بالغ لقدر الحشفه وسيل ماء البعل من فرج المره يعيده مغتسلان أنزلا ومولج أجنب حتماً ياتي ثم انقطاع الحيض والنفاس وغاسل الميت حتماً اغتسل والغسل والسواك والتطيب وليس ثم موجبات آخر

وصل فى فرائض الغسل وسننه

هو الذى فعله المختار
فى الغسل والوضوء لكن ترضى
فى ما سوى جنابة من طهر
فى الغسل إلا ما كمولج بدا
لكل وقت من صلاة حضرا
ثم اجتناب ممكن من النجس
بغير ثوبه بعكس الأول
وغسل جمعة حكى إيجابه

وصفة الغسل الذى يختار
والدلك والتخليل ليسا فرضا
ويلزم المرأة حل الضفر
والموجبات توجب التعددا
وواجب لاثنتين أن يطهرا
مع اغتسال ذات عرق ، لا السلس
ويكره التنشيف للمغتسل
والبدء بالرأس لذي الجنابه

فصل فى المسح على الخفين

مما يحل بالغ الكعبين
أو صوف أو جورب أو لبود
والمسافر ثلاث دوماً
ولا يضر رفعه للخبث
فى مطلق المسح على السواء
ولا يلام لابس بحال
ويكتفى فيه بما يريح
إحدهما ، وطهره ما ارتفع
كخرقه والقطع دون الكعب
مسافر قبل انقضاء اليوم
والمسح عنه بعد يوم ينتفى
فما لذك السير أي حكم
خوف شديد الوضوء أجزاءه
ونزعة الخفين غير ضارّه
وموجب الغسل على ما حدّه

وكل ما لبست فى الرجلين
كالنعل والخفين من جلود
فامسح عليه للمقيم يوماً
ويبدأ المسح بإثر الحدث
والحكم للرجال والنساء
ولا يضر الفصل فى الإدخال
وظاهر الخف هو الممسوح
وينزع الرجلين من قد خلعا
ولا يضر الخف أي عيب
ويمسح اليومين دون لوم
وقادم بما تبقى يكتفى
وراجع فى نفس ذاك اليوم
وناهض قبل التمام فجاءه
وشرطه اللبس على الطهاره
ينقضه الحدث بعد المده

الباب الثانى
فى التيمم
وفيه مقدمه ، وفصلان
فرائض التيمم ، وصل جامع فى التيمم

باب التيمم وأحكامه مقدمة

فاقد ماء أو من الماء اجتوى
هو الذي عن قوة أحالا
وفوت وقت للصحيح الحاضر
كالعجز والناسي ومن لا يدري
للحدث الجنب حين ينتمي
وبنواقض الوضوء بطلا
وأجز النفل به والفرضا

لا يتيمم من المرضى سوى
والمرض المقصود فيما قالا
كمطلق السفر للمسافر
وعُدّ في المبيح كل عذر
ويستوي في صفة التيمم
ولا يعيد أحد من هؤلاء
كذا وجود الماء لغير المرضى

فصل في فرائض التيمم

بفعله وضربة الصعيد
للكوع لم تزد على هذين
أو التراب دونما مزيد
وغيره ردّ لأصل الباب
فحقه الأدا ولا يعيد

فروضه النية للمقصود
ومسحه للوجه والكفين
وسائغ بالأرض والصعيد
ولا يضر النقل للتراب
ومن نأه الماء والصعيد

وصل

جامع في التيمم

وأول الوقت لمن تيمموا
واختلفوا هل يبطل الوجودُ
ويلزم الماء لذي الأعضاء
وفعله قبل الدخول أجراً
وخير الجنب فيما قدما
وفاقد للماء وهو جنبُ
كحائض تطهر يوم الجمعة
لا يشتري ولا يباع الماء
وجوز المريض والمسافرا
ويُتم الميت مثل الحيِّ

إلا الصحيح فله التلومُ
للماء والصلاة هل يعيدُ
كجنب معه قليل الماء
كما به يؤم من توضأ
في جمعه الوضوء والتيمم
في حقه تيممين يجبُ
وربما تيممت لأربعه
فمشتريه ماله أجزاء
مع فقد الماء أن يباشرا
وبدؤه جاز بأي شيء

باب الحيض والاستحاضة

وفيه مقدمة وفصلان وخاتمة

فصل في أنواع الحيض ، فصل في الأواني ، خاتمة
كتاب الطهارة في خصال الفطرة

باب الحيض والاستحاضة مقدمة

وفي المِزاج بالنساء ضائرُ
والوطء في الفرج بلا خلافٍ
لا قبلُ أو بعدُ كذاكَ الكدره
بالغسل أو ما ناب عنه فادر
أو غسل فرج ، قبل وطء يلزمُ
وسبعة عشر يوماً عُدَّه
صلاتها لكن صيام الفرض
والطهر موجب بقدر حصلا
بما سوى السوءة منها فامنعاً
ومثله النفاس فيما قُدِّمَ
وجوزن رؤيا المسنة الدما
والحيض كالنفاس إلا في الأقل

والحيض أسود كريحه خائرُ
ويمنع الحيض من الطوافِ
وليس منه صفرة أو حمرة
ويستباح الكل بعد الطهر
وغسل ، أو وضوء ، أو تيممُ،
أقله الدفعة حتى العُدَّه
وانعقد الإجماع ألا تقضي
ويسقط المدرك حيض مسجلاً
وجاز للرجل أن يستمتعا
وواطئ فيه أتى محرماً
ولا ترى الحامل شئ منهما
والطهر لا أكثر فيه أو أقل

فصل في أنواع الحيض والاستحاضة

أسود فالحكم بما قبل انحتم
أو جازت الأيام سبعة عشر
فاحكم لها بالطهر بعدُ أبداً
أو زاد فالحكم لما تبيننا
فقسمنها خمسة تستقم
أو لا ، كتلك في جميع بابها
أيامها وبعدها تَطْهَرُ
بنت على آخرهن بالصفة
فَالْغَسْلُ وَالْوُضُوءُ صَنَوَا فَرْضَهَا
لِلْجَمْعِ فِي الصَّلَاةِ ، أو أن تفصلاً
في غسلها ففي الصعيد مخرجُ

وإن رأت جارية أول دم
إلا إذا ما كالجفوف قد ظهر
فإن تمادى بعد ذاك أسوداً
إلا إذا انقطع أو تلوننا
أما التي تعودت على الدم
معتادة تمادت الدم بها
وإن تمادى أسوداً تقدَّرُ
وإن تكن أيامها مختلفه
ومن تكن تجهل وقت حيضها
وجوزوا لها بأن تغتسلا
إلا إذا كان عليها حرجُ

فصل في الأواني

كذا إناء فضة أو الذهب
وما سواها مطلقاً لن يحرمها
وللرجال يحرم المذهب
قد قطعت ، في طهره سواء
من كقروح أو جراح ذي الضرر
إلا الذي في الغسل قد تقدما

وحرموا من الأواني المغتصب
وعظم إنسان ، كذا ما حرماً
وجاز ما بفضة يضربُ
وفرض من يده أو رجلاه
وكل ما عسر فهو مغتفر
وجمع ماء وصعيد حرماً

والشاكُّ في "صفة" ماء يُعملُه عكس الذي في "عينه" فيبطله
وإن يكن بين الأواني التبسا يختار ما ليس يراه نجسا

خاتمة كتاب الطهارة في خصال الفطرة

والالتحا ، وقص شارب ، وجب في فطرة ثم السواك مستحب
كنتف إبط ، ثم حلق العانه تقليم ظفر ، والختان سنه

كتاب الصلاة

وفيه مقدمه وخاتمة وأحد عشر باباً واثناً عشر فصلاً

وفيه مقدمة ، فصل في شروط وجوب الصلاة ، فصل في
أوقات النهي، فصل في النوافل والوتر والفجر ، وصل جامع
في الصلاة ، باب الأذان والإقامة ، فصل في أنواع الأذان ،
باب أوقات الصلوات الخمس ، فصل في شروط الصلاة ،
فصل في فرائض الصلاة ، وصل في سنن الصلاة
ومستحباتها ، فصل في مبطلات الصلاة وما يمنع فيها ، باب
جامع في الصلاة ، باب سجود السهو ، فصل في ذكر الفوائت
، باب صلاة الجماعة ، وصل في الإمامه ، وصل في
الإستخلاف ، فصل في أحكام المساجد ، باب صلاة المسافرين
، باب في صلاة الخوف ، باب في صلاة الجمعة ، باب في
صلاة العيدين ، باب في صلاة الإستسقاء ، باب في صلاة
الكسوف ، خاتمة كتاب الصلاة في سجود القرآن وسجدة
الشكر

باب في الصلاة

مقدمة

والفرض في كفاية وعين
عصر ومغرب وعشاء فجر
وربما وحدها المسافر
ضحى ، تحية ، كسوف ، فاعتن
وأربع بعد صلاة الجمعة
سقياً ، تراويح بركعتين
كالعصر ، واثنيتين بعد العصر
بعد العشاء وفي قدوم المغرب
في الليل والنهار كل حسن

وتحصر الصلاة في نوعين
والصلوات الخمس هن الظهر
وما عدا اثنتين منها تقصر
والوتر من مؤكدات السنن
إعادة المعيد في جماعه
ويندب الفجر مع العيدين
وأربع قبل وبعد الظهر
ثنتان قبل ثم بعد المغرب
وركعتا الوضوء ثم السنن

فصل

في شروط الصلاة

شرط وجوبها أيا ظريف
في الحيض والجنون والإغماء
من نام أو سكر أو من نسيا
فماله القضاء بعد أبدا
مع توبة وذنبه يستغفر

والوقت والنقاء والتكليف
وقدّر الطهر لذي القضاء
وأبداً لا بد من أن يقضيا
وتارك صلاته تعمّداً
لكنه من فعل خير يكثر

فصل فى أوقات النهي

بعد صلاة الفجر حتى تسطعا
والاصفرار للغروب بالكمال
فى حقه فوراً ، كذا ذات السبب
قبل الصلاة جوز التنفلا
ولا تخصّ بصلاة زائده

وفى ثلاث حرم التطوعا
وعند وقت الاستواء للزوال
ومطلقا يقضى الذي كان وجب
وبعد فجر وغروب مسجلا
وليلة الجمعة جم الفائدة

فصل فى النوافل والوتر والفجر

صلى عليه الله نعم المكفى
- ولو قليلاً - ما يدوم أفضل
فى غير ما بمسجد يجمع
أوصلها إلى ثلاثة عشر
ولا تعدده ، ولك التنقل
وفى الثلاث فضّلن ما أثرا
يوتر بل فوق الدواب قائداً
وبسوى العمد القضاء حاصل
والندب فى أقل منه يسري
ما دونه لكونه لا يفهم
من الطلوع لصلاة الفجر
ثم قضى ، وبعدها له الكلام
"مالم يكن فى الفرض ذا إياس "

وخير ما يعمل هدى المصطفى
وكل ما من حسنات يفعل
والانفراد فى البيوت أنفع
وركعة تجزئ وترأ ، والصور
وأخر الليل هو المفضل
وذكره فيه بما تيسرا
ودون عذر قائما وقاعداً
وفعله قبل العشاء باطل
ويستحب الختم كل شهر
والكره فى ثلاثة ، ويحرم
وركعة الفجر بغير عذر
وإن تُقم بطلتا بلا سلام
وفضلوا البدء بها للناسي

وصل جامع فى الصلاة

فى نفل كجمعه بين السور
مضطجعا ، لا راكباً فمسجلاً
ودون عذر فى الفريضة امنع
وخيّر بجنبه المسامحة
- فى غير حال الخوف - غير
مرضى
ففعله " كدفع باغ " لا يضر

ولا تبال إن أسر أو جهر
وجوزن لقبلة تنفلاً
وأوماً الراكب فى التطوع
واضطجعوا إن الإمام اضطجعا
وراكباً وماشياً فى الفرض
وكل ما ما أبيح - قلّ أو كثر -
بعكس ما منع إن تعمدا

وربط كالبرغوث والتفلي
وجانز مع كرهه مسح الحصى
وكونها تلغي عقود الناسي
وجولة الأفكار غير ضائر
وحيث ما ألجئت للصلاة
ويجب البناء لكالملتبس
منتظراً في سبقه إلى السلام
وأبطل التطوع الإقامه

وفاعل المحذور سهواً سجداً
بلا أداة يمنع المصلي
وإن يزده عامداً فقد عصي
" فظاهر الفساد بين الناس "
ومثلها المصير في الكبائر
بقدر ما تستطيع منها فاتي
والانتقال لإمام المجلس
ولا تخالف - دون عذر- الإمام
ولا انتقال ، وكذا المقامه

باب الأذان والإقامة

ويجب الأذان والإقامه
إلا لدى الجمع بيوم عرفه
وقبل وقت الأذان يحرم
ويندبان للنساء والمنفرد
ثم الحضور للصلاة لا يجب
ولا يجوز منعهن للولي
وفي الجماعة الصلاة فضّل
شرطهما العقل كذا الاسلام
وقاعداً ومدبراً يؤذن
والأجرة امنع ، وإذا ما اجتمعوا
وبعد ما بسمجند يدفع
وجاز للغير الإقامة كما
وإن يشأ بعد الصلاة عاد له

في الفرض مطلقاً لجمع رامة
فيإقامة كذا المزدلفه
إلا بصبح فبقدر يعلم
ولا تغض صوتها إذ لم يرد
علي النساء وإن حضرنها ندب
إلا إذا جنن بشئ مبطل
لها كما تؤم غير الرجل
ثم الذكورة والاحتلام
وجنباً ، وغير ذاك أحسن
ترتبوا فإن أبوه اقترعوا
لغير ذي الأذى الخروج يمنع
حكاية السامع فيه انحتما
أو أبذل الحيعلتين حوقله

فصل في أنواع الأذان

وفضلوا أذان أهل مكه
ويندب التثويب ، أما " في الرحال
وفي النوافل الصلاة جامع
ويجب الرد لكالمسالم
يبطله التنكيس لا الكلام
وجاز للطفل إذا ما أذنا

على المدينة وأهل السكّه
صلوا " فواجب إن اقتضاه حال
ولو تكن بمسجد أو جامع
عليه ، والصيت غير لازم
بعد الإقامة ولا السلام
ومثله في دينه من دينا

باب أوقات الصلوات الخمس

حتى يكون الظل مثل القوس
فمغرب إلى مغيب الشفق
منه إلى طلوعها لا غير
لمدرك وما له قضاء
في العصر والصبح لقرب الحظر
والظهر في جماعة إذ تلفح
فالسبق والتأخير قطعاً منعاً
ومن جميعها العشاء أطول
دوماً ، ودون السابقين هويماً
والشك مبطل ، ولو منه اتفق
وتجب الضجعة شقاً أيماً
كنائماً ، ويجب التحول

أول وقت الظهر ميل الشمس
فالعصر حتى تختفي في الأفق
ثم العشاء لنصفه ، والفجر
وقبل أن يخرج فالأداء
ويكره التأخير دون عذر
وعجلن غير العشاء إن سمحوا
ولسوى المجد أو من جمعا
والظهر من تاليه وقتاً أكمل
والصبح والمغرب فيه استويا
والفجر فجران ، ومثله الشفق
كموقن خطوه تبيناً
والبدء بالفجر لناس أفضل

فصل في شروط صحة الصلاة

مع المكان واجب في الباب
وطارئ بعلمه يُزال
عليه يلغي ولباق انتهض
ما دام طاهراً وغيره ابتدا
" كسورة " ويبطل التعمد
عكس الذي جهل أو تعمدا
ومثله العاجز والمضطرب
وليلتزم ما استطاع مما افترض
وفي الصلاة جملة ما اقتدرا
لا الفخذ ، أما ربة الحجال
وسو بين أمة والحره
خلف الإمام شرط ألا يعتدوا
في نفله ، ولينو غير الغالب
في جهة القبلة عدلاً مطلقاً

والظهر للجسد والثياب
وستر عورة والاستقبال
وعامل من بعد شيئاً يفترض
إن كان ناسياً وسهواً سجداً
وإن يكن في غير فرض يسجد
ومطلق الناسي يعيد أبداً
وما على المكره بعد ضمير
وإن يزل فيها بنى بما مضى
وعن عيون الناظرين استترا
والسوءتان عورة الرجال
فالوجه والكفان ليسا عوره
ثم العراة ركعوا وسجدوا
واستقبل القبلة غير الراكب
ويلزم الجاهل أن يُصدّقاً

فصل في فرائض الصلاة

في نفسه مستقبلاً وليُحرماً
عنها بنى كفعل من قد سلفاً

فروضها نية عين بالسُّما
من دون فصل ، ومتى ما انصرفاً

بنية ، أحرم ، وكبر ، وارفعا
وليستعذ كل وأما البسملة
وتلزم الأم بكل ركعة
وغير حافظ أتى بالممكن
وعامد قدّم أو قد أخرا
وغيرها لمقتد قد حرما
وأمن المأموم ثم حمدا
ويلزم الركوع كالسجود
ومدرك الركوع لا يعتد
وعاجز يخفض قدر طاقته
وغيرهم يومئ ثم ليسجد
وتلزم الوسطى بغير الوتر
والجلستان فيهما تشهدا
وسلمن تليمتين أبدا
والسنن السورة أو ما زادا
ويستحب بعدما التشهد

في أول ومن يزد لن يمنعا
فيقتفى فيها الذي يقرأ له
للكل إن في الفرض أو في السنة
من غيرها أو أي ذكر حسن
أو ترجم القرآن فاسقا يرى
وداخل قبل الركوع تمما
فرضا وللباقين ندبا أكدا
سبع فرائض بلا مزيد
ومقتد أساء يقضي بعد
وللرحام ما بدا لجبهته
في الطين مالم يؤذ أولم يفسد
مع هيئة فيها عن ابن عمرو
وليستعذ من شر ما قد وردا
ولهما من دون عذر اقعدا
على الطمأنينة نلت الزادا
بأن نصلي على محمد

فصل في سنن الصلاة ومستحباتها

ويستحب عندنا أشياء
كالرفع لليدين حيث قعدا
وسن توجيهه لك المنفرد
وواجب الإمام أن يخففا
وطول الفذ وأهل التقويه
والجهر والسر وزائد على
وطولن قراءة في الأول
وكل ما قرأت خيرا فسل
والواردات في الدعاء أربع
كواجب في حالة التشهد
ثم القنوت آخر الفرائض
كالوتر سراً بدعاء وردا
والاعتدال في الركوع واسترح
تطويله الأركان كالقراءة
وسلموا تليمتين الأولى
وغيرها ليسرة بدون رد
ودون تحريك أشر بالإصبع

يفعل أو يتركها من شاءو
أو قام أو ركع أو إن سجدا
ودون ذكر " مطلقاً " للمقتدي
مالم يحط بحالهم كالضعفا
" والحد مالم يمض وقت التاليه "
فاتحة والقبض مهما اعتدلا
مع قدر ما ورد فيها اعتدل
ولتستعذ من كل شر حاصل
توجه وبعدما يسمع
وقبل أو بعد دخول المسجد
وكونه من بعد رفع الرثضي
فاعمل به ولو أعل سندا
من سجدة ثانية كي تشرح
ورفقه فيها بمن وراءه
عن اليمين ونووا تحليلا
وواجب سبق اليدين إن سجد

وكبرن عند الشروع أبداً
وقد أساء - والصلاة مجزيه-
وراعف دون أذى تمادى
وعاجز لزحمة عن كالركوع
وتارك لشعرة تعمداً

وكفك اليسرى على اليسرى ضع
وليأت بالصلاة من تشهدا
من أحرماوا قبل تمام التسويه
ومدير في غسله أعادا
يصبر ، أو يتبع والينا يطوع
كمن أحال الذكر في الكفر بدا

فصل في مبطلات الصلاة وما يمنع فيها

ويمنع التطبيق والكلام
والكفت والنظر للحرام
تخصر مسح الحصى أو يعتمد
والافتراش ساجداً أو يبصقا
وللرجال يحرم الحرير
وراكعاً وساجداً لا يقرأ
ويمنع الصلاة للمصاحف
كحضرة الطعام ، أو يدافع
وأكمل كالثوم أو كالبصل
كعامد مفرقع مشبك
ومن يجز ثوبه للخيل
كمن أساء خاتماً أو صرفا
وآبق من ربه بلا ضرر
ولا بس بعلمه معصفا
مشمتم الصماء أو من فسقا
وامتنع الإمام والأمام
والواشحات الخمس ملعونات

والرفع للعين والابتسام
والفتح - لا في الأم - للإمام
بيده ، ومن سهى فيها سجد
إلى الإمام واليمين مطلقاً
إلا الذي جاء به التقدير
ومن سهى له السجود مجزئ
وجائز إمامة المخالف
لحدث ، " وليس ثم مانع "
لا يدخلن وإن أبى فأبطل
أو من على ما كالجدار يتكي
" فقط " صلاته عليه بطلا
نية أو كُفِرَ الإمام عرفا
" أو دون توبة " لكاهن حضر
مزعفر للجلد لا ما ستر
ككاشف العاتق أو من سرقا
وسابق المكان لا يُقام
وأجزأتها بها الصلاة

باب جامع في الصلاة

وواجب إتياننا بالعدد
كتارك لسجدة في الأولى
وفي أماكن الصلاة تمنع
كمعطن الإبل والحمام
ومسجد الضرار أو ما بنيا
ولا يجوز قصد شخص أصلا
وذاك في الذوات لا في اللاحق

وليبن من أخل ثم ليسجد
أو غيرها فباطل ما يولى
ما دام يلقى - غيرهن - موضع
مقبرة ، مغصوب ، أو حرام
للفخر أو بالدين فيه استهزيا
دون "الثلاث" وهو يبغى فضلا
من أثر ، خلاف زعم السارق

وقارئ القرآن والتشهد
وليحمد الله لدى العطاس
وحُقَّ للمأموم ألا يرفعها
وموقن زيادة لا يتبّع
ومن يكن مثل عليل البصر
وجوز الإحرام من قبل الإمام
وليبتدئ لنفسه المستخلف
وجازت الصلاة فوق الكعبة
وكل ما المرء عليه يقعد
ودون عذر جاز أن يُصلي
وجاز ما كمصحف في القبلة
وجاز للسجود كل موضع
ولا تَمَسَّ الطيب مهما حضرت
وصلّ في لباس غير المسلم
وحال سهو الرجال سبجوا

من بعد ما يلزم غير مُبعد
كما يشير لسلام الناس
من قبله أو معه وليتبعها
إمامه في أي شيء يقع
بقدر ما يدرك فليؤخر
في أربع ومثلها عند السلام
واتبعوا في لازم أو وقفوا
كجوفها أو ما علا كالشعبة
من طاهر حلّ عليه يسجد
أسفلهم ومثله المستعلي
ما دام لا يقصد أن يسجد له
إن أمنت نجاسة ، كالبيع
صلاتنا ، في جمعة قد خيّرت
كفاسق ما خبثه لم يُعلم
وصققت أو سبّحت من تُنكح

باب سجود السهو

وكل ساه عن فروض يسجدُ
وليلغها الفذ متى ما ركعا
وكل ما يبطلها تعمّدا
والوقت في السجود مالم ينتقض
وكل ما أبيح نصاً أو منع
وليسجد المسبوق قبليّ الإمام
وكل ما سهاه حال الاقتدا
ودون طهر أجزاء ويستحب
وكلها بعد السلام حاشا
من استوى من اثنتين قائما
ومكره على السجود للوثن
وعاجز عن كالقيام أدى
وهائم أفكاره في الدنيا

بعد الأداء والعمد فيه مفسدُ
كذا الإمام وقضى من تبعها
فاعله في السهو سهواً سجدا
وضوءه في أيّما سهو عرض
فمطلق ، أو حكم سهو اتبع
معه مؤخراً سواه للتمام
فحكمه فيه كمن تفرّدا
كالفرض ، والتسبيح فيهما وجب
في موضعين فهما كما شا
ومن غدا في الركعات هائماً
فليقصد الله بقلب اطمأن
ما اسطاع والمضطر بعد اعتداً
نكرهه مالم يخل شيئاً

فصل في ذكر الفوائت

وذاكر فوائتاً تمادى
وقدّر المنسيّ قبل الفرض
فابدأ به ، وإن يكن قد خالف

فيها ولا صلاته أعادها
مرتّباً ، ما لم يخف أن يمضي
بطلتها ، ثم قضى ما سلفا

وسجد البعدي من لم يدر
وقدر ما يدنوا من السترات
وأذرع ثلاثية في البعد
وأجزأت من دون قصد وكفت
ومن بكى مخالفة الرحمن
ومثله الباكي لما قد نزلت
وراكبوا سفينة لا يمكن

عين صلاة راكعاً بالقدر
أقربه قدر ممر الشاة
ويبطل الزائد حال العمدة
طول ذراع مطلقاً إن وقفت
فعمده وسهوه سريان
وإن عرت عن مثل هذا بطلت
خروجهم صلوا بها وأذنو

باب صلاة الجماعة

وسامع الأذان لا تكفيه
مع الإمام إن يكن ، أو يجمعا
ومثل ذاك للنساء حسن
والعذر للرجال في التخلف
حضور أكل ، ذوقه للبصل
أو طول الإمام حتى ضراً
ويخرج الأكل مثل الثوم

إلا بموضع تنادى فيه
مع غيره حيث الصلاة أوقعا
ولا يجوز منع من تستأذن
بمرض ، خوف ، سماء فاعرف
ومثله الكراث " مالم تزل "
وغير هذي لا تعد عذرا
ونحوه ، لا البخار والمجنوم

فصل في الإمامة

وأمرهم أقروهم للذكر
فأفقه ، فأصلح ، ثم الأسن
والواجب السلطان ، رب الدار
والعبد والخصي أو كالأعمى
والمقتدي من دون علم - بجنب
ولا تجزها للصبي في أي حال

حتى ولو كان عديم القدر
وهو لا تقديمهم فيها حسن
(إلا مع الإذن والاضطرار)
وابن الزنا للكل أن يؤمّا
أو محدث - عليه لا شيء يجب
وأمت الأنثى إنثاء لا الرجال

فصل في الاستخلاف

واستخلف الإمام إن تذكر
أو قدّموا ، وإن أشار وقفوا
واتبعوه في سوى ما يجب
والمقتدي بناظر للمصحف
ولا تبال باختلاف النيّة
وأمّ واحد جماعتين
وجاز جمع مطلقاً للغائب

حدثه ، أو إن بها شيء طرا
لأمره وبعدهم يستأنف
عليه ، والتسليم معه يطلب
أبطل عليه لا إذا لم يعرف
بينهما بل قال بالسنية
فصاعدا ، كالعكس دون مين
بمسجد بعد الإمام الراتب

فصل في أحكام المساجد

وأذن الرحمن في بيوت
ويكره المحراب ، والكَنسُ يجب
ولا تزخرف مسجداً وإن علا
ولا تحلّى مطلقاً بذهب
وكل مالم ينه عنه جائزُ
وذاك كالبيع أو التعلّم
ومنشد ضالته في المسجد
وباصق سهواً بها أو بالاً
وكل ما حل بها وارتحلاً
ثم الأصح في الصلاة الوسطى
وثبت الإمام في مكانه
وواجب الإمام لم يُسلم
وغير مدرك لغيره سعى
وعن يمين وشمال فاتصرف

يرفعن بالذكر بلا سكوت
كالطيب ، والمكث لمكتفٍ ثدب
وامنع بناء فوقه أو أسفلاً
أو فضة إلا الحرام فاندب
ففيهن مالم يؤذ الجنائزُ
ويدخل الكفار غير الحرم
قيل له لست لها بواجد
يدفن أو يصب ما أزالا
فليسأل الرحمة والتفضلاً
" العصر " لا غيرُ وقيت الخطأ
بعد السلام أو مضى لشانه
يتبعه طمع أو لا ، فاعلم
مالم يشق ، وامنعن أن يسرعا
وإن تجده راكعاً فلا تقف

باب صلاة المسافر

والقصر في الخوف، وأما السفرُ
والصبح والمغرب مطلقاً أتمَّ
وسو بين الرحلات مسجلاً
وضابط السفر ميلٌ عندنا
وذاك في حال الخروج من بلد
وواحداً من بعد عشرين أقم
ولا تبال هاهنا بما نوى
والمتقدي بمن أقام يقصرُ

فأصله اثنان ، وزيد الحضرُ
وخيرن في الخوف مالم ينحتم
وإن يخالف عامداً فأبطلا
فصاعداً - لا دونه - وإن دنا
وبالدخول منتهى القصر يُحدّ
ومن ثوى أكثر من ذاك يُتم
وليقرر الذكر في حال النوى
عكس الذي ثوى فلا يختصرُ

باب في صلاة الخوف

وجامع باثنين في حال الخطر
وخائف بين " اثنتين " في السفر
وبطلت لهارب لم ينحرف

يختار ما يعجبه من الصور
أو " ركعة " أو أن يتم في الحضر
كجامع أو راكب مع الجنف

باب في صلاة الجمعة

وجمعة كالظهر يوم الجمعة
وتلزم المكلفين مطلقاً
وليس للسيد منع العبد
وحاضر الخطبة حتماً أنصتا

إلا المصلي وحده فأربعه
إلا النسا أو أهل عذر سبقا
ومدرك يسعى ولو من بُعد
إلا لكالتسليم أو من شمتا

ولا تطوّل خطبة ولتبتدي وقبلها وبعدها الكلام كالاكتباء والإمام يخطب وليركع الداخل وهو يخطب وراعف من دون إذن يخرج وذاكر فوائتها يقضيها ومدرّك قبل السلام يقضي وإن تضق مساجد وامتلأت وانتظر الفرصة من قد زوحما وليغذ للجمعة من بالمصر وخارج ميلاً كفاه موضعه وصل في مقصورة والاثم ويمنع البيع من الزوال ويفسخ الواقع فيه أبداً

بعد الأذان واقفاً ثم اقعد يجوز أو إن جلس الإمام وفعل خير ، أو كماء يشرب فإنها أوكد شيء تنذب ككل من عرى له ما يُخرج مالم تفت ولو يكن فقيهاً واثنان بعد جمعا كالفرض فكل ما ورا الإمام أجزاء في كل فرض وقضى ما لزمنا لكثرة الأجر ودفع الإصر إلا إلى مقدّسات تنفعه على الذي يمنع فهو ظلم إلى أداء الفرض بالكمال وكل ما ليس بذاك انعقدا

باب في صلاة العيدين

والعيد عيد الفطر والأضحى فقط إلا ثلاثاً بعدها والجمعة والبيع والعمل والترقّة ثم الإمام بالصلاة يبدأ مكبراً سبعاً سوى الإحرام وخمسة بعد قيام الثانيه وكلها من دون رفع الأيدي وليخطب الإمام حين سلما وسُنن للعبيد كالأحرار كالقذ أو مسافر تغيبا ولتخرج النساء فهو أولى وكبرن ليلة عيد الفطر والعيد والجمعة حيث اجتماع ويستحب الأكل بعد الفجر والكف في الأضحى إلى أن يذبحا كالسير والرجوع من طريق

للصوم والحج وغيرها سقط وكل ما ليس بهذي بدعه جائزة فيهن ليست تكره إثر القدوم وبجهر يقرأ جهراً في الأولى حالة القيام وسُنن كالأعلى يليها الغاشيه وقبل أن يقرأ لا من بعد مع جلسة ثم الزحام انفصما كمطلق القرى مع الأمصار عن أهله لكنه لن يخطب مع اعتزال الحيض المصلي حتماً وفي سواه ندباً يجري إفتراقاً ولم يصلياً معاً قبل الغدو لمصلي الفطر وإن يخالف في الجميع ربها آخر والتكبير في التشريق

ومطلقاً إثر الصلاة كبراً
وفي المصلى جاز أن يطوعا
وليقضها في الثاني أو في الثالث
والزفن في المسجد يوم العيد

إذ لم نجد في ما يخص أثراً
من قبلها ، وبعدها لن يمنعا
قبل زوال الشمس غير العابت
أو غيره محبباً كالعود

باب في صلاة الاستسقاء

إن قحط الناس أو اشتد المطر
فإن أرادوا الاستسقاء خاصه
وليخطب الإمام فيهم مكثراً
ثم ليحول وجهه مستقبلاً
إلى السماء رافعاً ظهر اليد
وفعلوا كفعله ثم دعوا
ثم ليصل ركعتين بهم
وشارك اليهود كالمجوس

فليدع كل مسلم كما اقتدر
فيبرزوا في حالة الخصاصه
من الدعاء ذنبه مستغفراً
وظهره لوجههم مبتهلاً
ثم ليقلب ما عساه يرتدي
بمثل ما دعا الإمام واستوا
كالعيد والمنبر فيه يلزم
حال الدعاء دونما ناقوس

باب في صلاة الكسوف

وللكسوف أوجه ستاتي
أولها كسائر التطوع
أو في كسوف الشمس صل الركعه
وإن يشأ من الركوع أكثرا
وجهر الإمام بالقراءة
وإن تزل حال الصلاة استغنى
وصل في نوازل إذ تحصل

يختار منها المرء ما يواتي
وإن تشأ وقت الصلاة اتبع
بضعفها مع سجدات أربعه
مالم يجاوز حدهن عشراً
مطولاً في كلها ما شاءه
أما صلاة الليل فهو مثني
وفي الجماعة الجميع أفضل

خاتمة كتاب الصلاة في سجود القرآن وسجدة الشكر

وسجدات الذكر أربع عشرة
وسن أن يسجدهن مطلقاً
وثاني الحج احذفن إذ لم ترد

سورها معروفة مشتهره
وفي اختلاف موضع فاستبقا
وسجدة الشكر اغتنم فيما يرد

كتاب الجنائز

وفيه مقدمة وفصلان

فصل في الصلاة على الميت ، وصل جامع في الجنائز

باب في الجنائز مقدمة

الكفن والغسل والدفن

فرض كفاية بلا ارتياب
والدفن للمسلم واجبات
وإن يضيق فاستره إلا ساقه
كالغسل إلا ما إذا كان فني
كوقت نهى والجميع صلى
وقاك ربي يومها الثبورا
في جانب جُئبت ما يشق
يارب بالموت لنستريحاً
في القبر إن جرّ انفراد ضرراً
مقديماً أكثرهم قراناً
بما بقي وأجزأ الطوي
أحق في النساء لا الرجال
ثلاثة بيض بلا سروال
ولا قميص وليزد من رame
وجاز أن يُدرج فيه اثنين
لدينه كفته من أسلما
بالماء والسدر إذا ما وجدا
ميامناً فابدعه في هدوء
ولا تكفنه بما قد حرّما
ومؤن الموت عليها فاحسب

وكل ما يذكر في ذا الباب
والغسل ، والكفن ، والصلاة
وحسن الكفن قدر الطاقه
وأخرج المدفون دون الكفن
ودون عذر لا تجزّه ليلاً
وعمّقن ووسع القبورا
ويستحب اللحد وهو الشق
وسمّ ما في الوسط الضريحا
وجاز دفن واحد أو أكثر
واجمعهم إناثاً أو ذكراناً
ودفن الكافر والحربي
وغير من قارف في الإنزال
وأفضل الكفن للرجال
ودون قطن لا ولا عمامة
وزيد للمرأة كالنوبين
وتارك أمواله للغرما
وصفة الغسل فعمّ الجسدا
ثلاث مرات وبالوضوء
وفاقد للماء فرضاً يُمّما
وجاز للمرأة قبر الذهب

فصل في الصلاة على الميت

إلا الذي عن دينه تولى
فما سوى الدفن له بباد
وإن يشأ صلى عليه من غبط
في وسط الأثنى ورأس الرجل
أو أربعاً في حالة القيام
ثلث أو سبع مكروهاً أتى
وناقص عن الثلاثة فدع
مصلياً على النبي المصطفى
فيما يلي وإن يعمّ أبدا
عن النبي المصطفى خير الوري

وفوق كل مسلم يصلى
إلا الذي قتل في الجهاد
ونزعوا منه سلاحه فقط
ووقف الإمام إذ يصلي
وكبروا خمساً مع الإمام
وكلها من دون رفع ومتى
وإن يزد ثامنة لم يتبع
وبالمثنائي بعد أولاه اكتفى
ثم ليخص المتوفى بالدعا
وأفضل الدعاء ما قد أثرا

وكل ما وجدته ولو يدا
ثم الأحق بالصلاة الأوليا

من مسلم صل عليه أبدا
فالزوج فالأمير لا إن وصيا

فصل جامع في الجنائز

وقد أساء من بنى أو جصصا
ويمنع الجلوس والمشي على
ودفنت في طرف للمقبره
وسُجِّي الميت ثم جُعلا
والصبر فرض والبكى مباح
ويندب القيام للجنائز
كأن يصلي مائة فصاعدا
وميت قبل طلوع الشمس
ومثله معتمر لم يسعا
ويجب الإسراع بالجنائز
ولا يجوز السب للأموات
ثم النساء تتبع الجنائز
ولقن الميت إذ يموت
وغمض العين برفق إن قضى
واسترجع المصاب ندبا ، وتجب
كذكره حال الدخول واستوى
وزار مسلم قريبا مشركا
وتندب الصلاة إن حيا ولد
وبسطوا له قطيفا ومشى
وفضلوا الخلف لغير الراكب
وشق بطن ميت لدرهم
وحامل ماتت وقد تحركا
ويحمل النعش كما يشاء
وألزم الجار القريب فرضا
ويحرم الفرار من طاعون
ويندب التأخير خوف الإغما
ويجعل الميت فى القبر على
ويندب التوجيه للمحتضر
وليس للأمة أن تغسلا
كالزوج إن بالملك لم يستبح
وتغسل الزوجة مع أم الولد
وصب ماء فوق ثوب ساتر

قبرا ومن بنى عليه ما عصى
قبر إن السببيتين انتعلا
من بعد نفخ في الجنين- الكافره
ما يمنع انتفاخه ، وقبلا
ويحرم النوح أو الصياح
حتى ولو كانت لغير الفائز
وليدخل الجنائز المساجدا
من محرم غطي دون الرأس
كلاهما فاز بنعم المسعى
والانصراف قبله أجازة
قصد الأذى إلا لموجبات
والازدحام فيه ليس جائزا
في ذهنه ولو له سكوت
نسألك اللهم لطفاً في القضا
زيارة المرة والباقي ندب
فيه الرجال والنساء كما روى
مذكراً في حاله وما شكى
كالطفل أو قبل البلوغ من فقد
أمامها وخلفها كما يشا
وجائز صلاتنا للغائب
ونحوه وتارك لم يلم
جنينها في بطنها لن يتركها
وامنع تمنى الموت إذ نساء
من دون عذر أن يزور المرضى
أو القدوم لمذاق الهون
حال الوفاة ليلة ويوما
يمينه بوجهه مستقبلاً
واستوت الجهات مالم يُقبر
سيدها وعكسها ما حظلا
محارماً لهن أو لم ينكح
بدونه ، ولو خرجن من عدد
لميت والجنس غير حاضر

كظفره عكس الذى قد اجتنب
مَنْ فاته التكبير بالذى انحتم
ياربّ بالحسنى لدى الختام

وأخذ عانة وشارب وجب
وسلموا تسليمتين وأثمّ
ولا انتظار فيه للإمام

كتاب الاعتكاف وهو جملة

كتاب الاعتكاف

ففي مسجد بنية استقامه
وليلة ، وانف اشتراط صوم
لغيره واستثنى ترجيل الشعر
فما عليه فيه من جناح
كغسله لجمعة وحيض
ما دونه يقع في ضياع
وكلها بدونها زياده
لجمعة مقدار ما قد ذكرنا
وما سوى ذلك ليس جائزاً
يفعله معتكف في المسجد
وطلب العلم ولو لم يحتج
مئذنة إن بابها في المسجد
بلا جماعة إذا لم يبعد
فيه سوى المضطر أو من يضعف
وبالخروج جاز أن تستأنفه
من دون نذر أولئك قضى
لناذر اليوم ، فلا يغيب
أواخر العشر أتى ما يعرف
إلا الذي استثناه فيما ذكره
ومكره - في العفو - كالناسي بدا

والاعتكاف مطلق الإقامة
وجاز في ذلك بعض يوم
وامنع مباشرة أنثى أو ذكر
وليشترط ما شاء من مباح
وليس مانعاً لأي فرض
وجاز أن يخرج لابتياح
ومثله الأداء للشهادة
وأخرج إذا دعيت ولتقذرا
وعُد مريضاً واشهد الجنائز
وكل ما ابيح ما لم يعتد
كالبيع والشراء والتزويج
وأذن في صحنه ولتصعد
وليشهد الصلاة من في مسجد
ومسجد في الدار لا يعتكف
والحيض لا تضر بالمعتكفه
واستأجروا من رأس مال من قضى
والمبدأ الطلوع والغروب
والشهر بالهلال والمعتكف
يبطله الخروج والمباشره
وفعله معصية تعمداً

كتاب الزكاة

وفيه مقدمة وخاتمة وسبعة

فصول

فصل في زكاة الزروع والثمار ، فصل في زكاة الغنم ،
فصل في زكاة الذهب والفضة ، فصل فيما يستفاد من
الأموال ، وصل جامع في الزكاة ، فصل في زكاة الفطر ،
خاتمة في قسم الصدقة

باب في الزكاة

مقدمة

في العين والأنعام مثل الزرع
يملك ما تجب فيه فاعلم
مع الوجوب وعذاب الآخر
هي التي تجب فيها التزكية
بالمالك والنصاب كل عام
حتى ولو أخذها الإمام
به كباقي زرعه أو الثمر
كخيله أو ما لقتية حصل

حكم الزكاة واجب في الشرع
ولزمت بالشرط كل مسلم
ولا يجوز أخذها من كافر
وتحصر الأصناف في ثمانية
وكررت في العين والأنعام
ونية الفرض بها ترام
ولا يزكي غيرها مما اتجر
ولا زكاة في الرقيق والعسل

فصل في زكاة الزروع والثمار

بالكيل بعد ييسه والتصفية
في الصنف زكي باعتبار ما سقي
وليس للزرع ولا العين وقص
في ضم بعض صنفه للبعض
تعداد والحب بكيل حصلا
وأهله ولا زكاة فيه
خرص والحق عليه ثبنا
والخرص للزروع فيه بعد
منفردين ما النصاب استوفيا
له النصاب في الحبوب دفعا
اعطى وجوباً ما يشاء من حضر
حال الزكاة ما أفاد أو أضر
وساقط تأكل منه الماشية
مقدار ما يحصده ، أو لا فلا
أو زهوه معاً يزكيان
وضمن التالف بعد العزل
ولا يضم مخلف بحال

وواجب في الزرع فرض التزكية
ومن أصاب خمسة من وسق
ولا يزكي ما عن الفرض نقص
ولا تبال باختلاف الأرض
ولزمت في التمر بالزهو ولا
وترك الخارص ما يكفيه
وأطلقت يداه في النخل متي
وظالم في خرصه يرد
ثم المساقى والشريك زكيا
ولا قسط لسنبل فاجتمعا
وحاصد لزرعه أو الثمر
ولا يعد في الزروع والثمر
كمنقق في الحرث أو في التذرية
واعتد بالناضح إن يزد على
ويابس قبل حصاد الثاني
وسو بين قابيل للأكل
والحق في الذمة لا في المال

فصل في زكاة الغنم

ترادفت في مطلق الذي انحتم
واحدة من أربعين اغنم

والضأن والمعز وشاء والغنم
ثم النصاب بعد عام الغنم

حتى تُرى عشرين من بعد منه
ثم ثلاث إن نمت عن مائتين
ثم لكل مئة خذ واحده
والجدي والخروف كالسخال

فإن تزد فائتان فيها مجزئه
وأربعا من أربع خذ دون مين
ودع معيباً أو كثير الفائدة
من أي حكم في الزكاة خال

فصل في زكاة البقر والإبل

واضطرب الشيخ اضطراباً في البقر
فجعل النصاب في خمسينا
ثم تبيعا في ثلاثين حكى
وهكذا ما ارتفعت ، ثم الإبل
في خمسة من بعدها عشرونا
في ستة بعد ثلاثين كفت
فحقة إن زدن عشرة خذا
للسبب والسبعين فابنتان
لمئة من بعدها عشرونا
إلى ثلاثين تليهن مئة
أو كل أربعين خذ بنت لبون
وليعطه العوض مما أنفقا
ووجببت بحولها لا الساعي
وفي زكاة العين والأعنام
والسنن في الإبل بالتدرج
وبعدها ثنية فبازل

لفقده في الباب نصاً استقر
مُدعياً إجماعهم يقيناً
مسنة في أربعين استدركا
شاة لكل خمسة إذ تكتمل
بنت مخاض أو خذ اللبونا
لبونة لغيرها لا يلتفت
جزعة إحدى وستين انقذا
إحدى وتسعين فحقتان
فإن تزد فتلت اللبونا
فحقة في كل خمسين فنه
وليترادياً لفقد ما يكون
أو باعها دون تقاص مطلقا
ومعلف منها كذات الراعي
تكررت لا الزرع كل عام
في العام فالتالي حروف "ملحج"
ولا تجوز شأنها الفواصل

فصل في زكاة الذهب والفضة

وفي نصاب فضة خمس أواق
ولا يزكى ناقص أو مختلط
ومثلها الذهب إلا في النصاب
وقيل أربعين من دون وقص
واضطرب الأقوال في حكم الذهب
ثم الزكاة بالشروط أوجب
ولا يجوز قيمة أو بدل

فصاعداً ربع عُشْرِ المُسَاقِ
إلا بقدر ما صفا منها فقط
فإنه عشرون ديناراً يصاب
ولا يزكى ما عن الفرض نقص
في القدر والوقص والذي وجب
في مطلق الحلي بالقدر احسب
أو جمع صنفين عداك الجدُل

فصل فيما يستفاد من الأموال

ثم الزكاة في الفوائد كما
لكنه يضمّ مالا حكم له

في سائر الأموال قد تقدما
مستأنفا من بعد حق أجله

وغيره ما للنصاب لم يف
وإن يكن بنفسه استقلاً
وناقص بعد التمام ضمّاً
واعتدّ بالنقص من الثاني متى

فبعد حق ضمه واستأنف
فاستقبلن من يوم قبض حولاً
لغيره ثم ليُزكَّ ثَمّاً
امتزجاً ، وحول كل أثبتاً

وصل جامع في الزكاة

ولا تزكى عندنا القروض
ومطلقاً من رأس مال الميت
كذلك ما ترتبت في ذمته
وخارج عن ملكه يستأنف
ولا يزكى غير ما حواه
وراهن زكى ولا يكلف
وكل ما يحتاج لإنتقال
وسابق للحول لا يعتدّ
ثم المدين لا يزكى أبداً
والدين لا يسقط ما عليه
واستأنف الدائن عاماً مطلقاً
والمهر والخلع أو الديات
وجاز للدائن أن يصدقاً
ولا يزكى معدن ، أما الركاز
إلا إذا عاماً ثوى ، والواجد
وجاز للمنفق أن يشترى
ولا يجوز الأخذ من تجار
وواجد كلؤلؤ أو جوهر

ومثلها المعدن والعروض
تؤخذ قبل الدين والوصية
فكل عام واجب بحصته
بعد رجوعه ولو يطقّف
وضمن الغاصب ما زكاه
تعويضه لأن ذاك جنف
فما عليه مؤن الإيصال
بفعله ، ومأله يُردّ
إلا الذى بالشرط قد تواجد
ولو أحاط بالذى لديه
من حين قبضه لما قد وفّق
مالم تُعين ما لها زكاة
بدينه محتسباً ما أنفق
فالواجب الخمس في الذي يحاز
هو الأحق ولو المساجد
زكاته من بعد حق وقيا
إلا لدى الصلح مع الكفار
لا شيء فيه ، وبه هو حري

فصل في زكاة الفطر وما يتعلق بها

ثم زكاة الفطر صاع وتجب
عن مطلق المسلم أو من ملكا
وإن يكن مكاتباً ما أدى
ومُخرج قيمتها لم يُصب
وأخرج الرقيق عن رقيقه
ومن له عبدان أو فأكثرا
وأخرج الأب عن الصغار
وسقطت عن كل من قد أعسرا
ولزم السيد عن مرهون

في التمر والشعير والغير اجتنب
وألزمه إن يكن مشتركا
شيئاً من النجوم عدّ عبداً
كجامع الصنفين أو عن كالأب
وناب عن سيده في ضيقه
ساغ له في الكيل ما تخيراً
في مالهم أولاً فبالإيثار
ولا قضاء بعدما قد أيسرا
وغائب أو أبق في الهون

ومثله المغصوب ، والمجنون
ولزم الفقير فيما فضلاً
وشرطها شينان فضل قوت
ووقتها من انفلاق الفجر
ولزم المسلم والمولودا

يُخرج إن كان له موزون
ومُخرج عن كابنه تفضلاً
عن يومه مع زمن موقوت
إلي ابيضاض الشمس يوم الفطر
- بينهما لا غير - والمفقودا

خاتمة في قسم الصدقة

ثم المزكي ماله يقسمُ
وإن امام أو أمير ولياً
والبعض لا تكفي عن الأصناف
وليس للفقير شيء يملكه
والعبد بالشرط مع المكاتب
وأخذ له النصاب أدى
وجاز مطلقاً له دون رياء
والقوت والمسكن واللباسُ
فتلزم الغني للفقير

- كفطره - في ستة إذ يسهمُ
قسم الزكاة جزءاً ثمانية
وما سوى الثلاث غير كاف
ويملك المسكين ما لا يملكه
يعطون كالزوج ولم يعاتب
زكاته وذو تعدد رداً
إظهارها وخيرها ما ووريا
لكل عيش رغد أساسُ
حيث بدا الزكاة كالنقير

كتاب الصيام

فيه مقدمة وستة فصول مع خاتمة

فرائض الصوم ومبطلاته ، كفارة الصيام ، وصل
جامع في أحكام الصوم ، فصل فيما فيه القضاء
وعكسه ، فصل في الصيام المندوب والمحرم ،

فصل في صيام النذر وأحكامه ، خاتمة في ليلة القدر.

باب في الصيام

مقدمة

وانحصر الصيام في قسمين	وفي الفرض والنفل بدون مين
ولزم المكلف المقيماً	لا حائضاً أو من غدا سقيماً
واستوجب النية كل صوم	وجددت ليلة كل يوم
واستدرك الناسي متى ما ذكر	في الفرض لا القاضي ولا من كفر

فصل في فرائض الصيام ومبطلاته

وفرضه النية والإمساك	وفي النهار كله يُستاك
وليمسك المُخْبَر في النهار	وكل ما سلف غير ضار
يبطله مزج ورفض النية	ومطلقاً تعمد المعصية
كالأكل والشرب وعمد الوطء	ولا قضاء ما عدا في القيء
كالحيض والنفاس أو من مرضاً	أو سافر القصر فقط نلت الرضا
وعامد للوطء في النهار	-ولم يصم- كفر ذا استغفار
ومثله الواطئ ثم سافراً	أو جنّ أو مرض فيما ذكر

فصل في كفارة الصيام

بالعتق فالصيام فالحبوب
إلا الذي شرع في المكاتبه
لرؤية الثالث مهما احتملا
والعبد كالسيد فيما حالاً
فمبطل ، وقيت من تنطع
سقط عنه نذره لا المفترض
ستين مسكيناً بما تجمعاً
وعاجز عن كل ذاك يطعم
من كل ما فقد نصاً يقتفى

وكفّر الصوم على الترتيب
ومطلقاً يجرى أي رقبه
وبادئ أول شهر كملاً
وغيره يضاعف الأقالاً
وكل ما يمنع من تتابع
وإن صيام فيهما قد اعترض
وكال مُدّاً أو طعاماً أشبعاً
ولا انتقال بعدما قد يلزم
ولا انتقاض بسوى ما سلفاً

وصل جامع في أحكام الصيام

بواحد يصدق في الأقوال
بنية فوراً بنى في الحال
والنوم والجنون قبل الفجر
وعكس ذاك في الغروب يجري
وعكس ذاك في السحور جار
فالماء ثم ما عليه يقدر
أعلمهم بصومه وليدع
ودرب الصبي إن أطاقه

ويكتفى في رؤية الهلال
ومخبر بالشهر في الزوال
كالنذر والإغماء ثم السكر
والصوم لا يلزم قبل الفجر
ويندب التعجيل بالإفطار
وواجب تمرأ عليه يفطر
وإن أجاب صائم من يدعو
وتندب الخيرات حسب الطاقة

فصل فيما فيه القضاء وعكسه

في مثله من رمضان يفطر
كالنذر أو أي صيام يرضى
م الفجر للغروب حتماً صامه
-كمكره- إلا إذا ما مرضاً
في يومه ولا قضاء فادري
يفطر ثم ليقضه بالقدر
ولا قضاء وليتب إذ هلكا

وكل من سافر ما قد يقصر
وجاز أن يقضي فيه الفرضاً
ومن نوي في سفر إقامه
ومجهد يفطر من دون قضا
وأفطر المسلم بعد الفجر
كبالغ ، وغير ذا من عذر
وعامد للفطر حتماً أمسكا

ومرضع خافت على الصغير
ولا قضاء لا ولا إطعاماً
وعامد تكرار وطء كقرا
وليقض بالعدد من قد أفطرا
كعامد للفطر في التطوع
ومفطر يوم القضاء عامدا
وميت عليه صوم فرض
ومثلها كفارة واستؤجرا
وكل من قد صام عنه أجراً

تفطر كالحامل والكبير
في الكل كالعاني الذي قد هاما
واحدة قدمها أو أخرا
بسفر أو مرض حين طرا
وذاك في غير الصيام ما وعي
يقضي - ولو كرر - يوماً واحداً
أو نذر الولي عنه يقضي
من رأس ماله إذا تعدداً
كالأقسام لا إذا تجزءاً

فصل في صيام النذر وأحكامه

والنذر في الجملة قال يمنع
وليوف بالطاعة منه مطلقاً
وناذر معصية يستغفر
وعامد نذوره ليوجعا
وناذر يوم قدوم زيد
وإن يكن قيد يوماً أبداً
وانف قضاء فيه أو تتابعا
وصائم أول شهر اقتفي
وغيره يلزمه الأقل
ككل ما أعجزه في الشرع

لكنه يلزم حين يقع
ما دام لم يأت بشئ يتقي
ومثله العامد حكماً يُذكر
على الولي قصده ما وقعا
كفیه إن كان دون قيد
فاليل لغو والنهار مبتدأ
إلا إذا نواه أو داع دعا
بما بدا بين الهلالين اكتفاً
والكسر لا حكم له يا خل
إذ لا نكلف بغير الوسع

فصل في الصيام المندوب والمحرم

وأفضل الصيام بعد الفرض
ويوم الإثنين مع الخميس
وتاسعاً وعاشراً المحرم
وعشر ذي الحجة قبل النحر
ولا يحل صوم يوم الجمعة
وصائم يوماً ويوماً يفطر
ولا يجوز صوم يوم الشك
إلا لمن سرده من قبل
وقال بالمنع لدى انتصاف
ولا يحل صوم يوم الفطر
كالدهر ، والتشريق ، والوصال
واستأذن العبيد والنساء

صيام داود النبي المرضي
ثم ثلاث الشهر يا أنيس
ومكتف بفرضه لم يحرم
وليكثرن فيهن فعل الخير
إلا إذا مع غيره قد جمعة
يصومه عكس الذي قد ينذر
أو قبله وقيت كل ضنك
وجائز قبل البيان الأكل
شعبان في النفل على اختلاف
ومثله في المنع يوم النحر
والليل ، أو يمين ذي الجدل
في النفل من بالصوم قد يساء

خاتمة

في ليلة القدر رفع الله قدرنا في الدنيا والآخرة وأحسن عاقبتنا في الأمور كلها
وأجارنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة

ثابتة في ليلة شهر الصيام
في الوتر والعدُّ بحسب الآخر
وسورة القدر كفت تنبيهاً
من يدعي رؤيته للملك

وليلة القدر أتت في كل عام
في ليلة من عشرها الأواخر
ويستحب الاجتهاد فيها
وقد سعى في ظلمة وحلك

كتاب الحج

وفيه مقدمة وخاتمة وأربعة عشر فصلا

مقدمة ، فصل في أنواع الحج ، فصل في الهدايا ،
فصل في موانع الإحرام ، فصل في أركان الحج ،
وصل في مسائل تتعلق بالطواف ، فصل جامع في
ترتيب الحج ، وصل في مسائل من هذا الباب ،
فصل فيما يبطل به الحج وما لا يبطل وما يحل
وما يمنع ، فصل في الفدية وجزاء الصيد ، وصل
تابع لجزاء الصيد ، فصل فيما يجوز للمحرم وما
يندب ، فصل في الحج المنذور وما يتعلق به ،
خاتمة في الحج والعمرة ، وبه تم الجزء الأول

باب في الحج

مقدمة

على المكلف المطيق عُمره
في مكة دخول أرض الحرم
يُسعى لفرضي عمرة وحج
وإنما واجبه أن يتبعها
فاقعدة لزوجها والمحرم
منعهما إن كان من دون رضا
والمال والكسب أو البديل
لأهله لا ناقصة وزادا
من بعد ما حُجَّ له إطلاقاً
من رأس مال ميت كان اقتدر
في كل عام بخلاف عمره
في غير ما حُدَّ له فصنه
ذي حجة ذي قعدة شوال
فأكثرن منها بدون مقت

والحج فرض مرة كالعمره
وإنما يمنع غير المسلم
ودون إذن ســـــــيد وزوج
ولم يجز لزوجها أن يمنعها
ومطلقاً يسعى لأرض الحرم
وجاز للمضطر أو من مرضاً
وصحة الجسم هي السبيل
وليعتبر مبلغه والراداً
وسقطاً عن الذي أفقاً
ومطلقاً حج الولي واعتمر
والحج لا يجوز إلا مره
كذلك لا يفعل شئ منه
وأشهر الحجة في كمال
وجازت العمرة كل وقت

فصل

في أنواع الحج

لكونه حنَّ لها المشقُّ
في أشهر الحج فقد تمتعاً
ثم ليحلَّ وله هدى دم
الهدى في حجته إطلاقاً
يحرم دون عمرة فلتحتذي
ولم يحلَّ ونوى إردافاً
أنى محلُّ إن بدا إحراجي
في مطلق النُسك عذر كالمرض
في محبس حلَّ بلا إشكال
ولا قضا إن فرضه تقدماً

وأفضل الحج هو التمتع
وكل من بينهما قد جمعا
ومفرداً بعمرة فليحرم
وسمَّ بالقارن من قد ساقاً
وليس ثمَّ مفرد إلا الذي
وسمَّ من بعمرة قد طافاً
ويندب اشتراط كل حاج
وسمَّ بالمحصر من له عرض
فإن يكن مشترط الإحلال
وغيره أهدي ولا بد دماً

فصل في الهدايا

وستة منها هي التي وجب
جزاء صيد ثم فدية الأذى

والهدى منه واجب ومستحب
هدى التمتع والإحصار كذا

ولياكلوا غير معين عطب
إن بلغ المحل والغير اجتنب
مع التصدق بما أطاقا
كغيره أفلحت في الحجاج

وناذر هدياً ومشياً إن ركب
والأكل من هدي التطوع وجب
ولياكل القارن مما ساقا
ونذبت أضحية للحاج

فصل في موانع الإحرام

كلبس ما خيط وأن يجامعا
لا فسق لا رفث لا جدالا
معصية وإن تأتى جددا

والطيب والصيد لأكل منعا
وليعتبر بقوله تعالى
وبطل الحج لمن عمدا

فصل في أركان الحج الميقات

للحج والعمرة في الميقات
لأهل مصر والشوام الجحفة
وذاة عرق للعراق فاعلمن
لهن من مختلف الجهات
من مرّ دون نية ثم ابتدا
مكائنه والقاطنين الحرم
بنيّة جديدة فليأت
للحل مطلقاً بدونما حرج

ويلزم الإحرام كل آت
أهل المدينة بذي الحليفة
قرن لنجد ويلزم اليمن
هنّ لهن ولكل آتي
ومطلقاً يحرم حيث وجدا
وقادم من دونهن يحرم
ومحرم ردّ إلى الميقات
وكل من أراد عمرة خرج

فصل في صفة الإحرام

كحجّة عما يحيط الجسدا
منتعلاً ورأسه فليكشف
ولتستر الوجه متى شاء
وكونها تسدل ثوباً جازا
مزعفرأ معصفاً مورساً
وليقطع الخف لدى انتعال
كالطيب والأفضل ذو الدوام
لأمره بذاك أشرف النساء
ولا تبال بعد بالمصيب

ثم المرید عمرة تجرداً
وليئزر ثم الرداء التحفا
وتلبس المرأة ما تشاء
وئمنع النقاب والقفازا
ويمنع المحرم من أن يلبسا
وجاز للمضطر كالسروال
ويندب الغسل لدى الإحرام
والغسل لا يلزم غير النفسا
واجتنب من بعد قصد الطيب

فصل في التلبية وطواف القدوم والسعى

أو نوباً إثر صلاة مطلقاً
ومرة في النسكين كافيه
عقبة رمى فعنها سكتا
مكة والحجر فوراً قبلاً
باقية واحتال فيها من يشا
والبيت لابد على اليسار
عليه كالركن اليماني سرّاً
وليستا فرضاً بلا خلاف
ومروة وللدعاء وقفاً

ولبياً بعمرة ونطقاً
وليرفع الصوت بلفظ التلبية
ويندب الإكثار منها ومتى
وليسع للبيت اللذان دخلا
وحباً في أولى الثلاث ومشى
وسبعة طافاً على التكرار
وقبلاً الحجر مهما مرّاً
وفي المقام ركعتا الطواف
وبعد ذاك يخرجان للصفاء

أربع وقفات بكل منهما
وقصّ أو ختم بالتحلاق

والسعى فرض سبعة بينهما
وتمت العُمرة بالإطلاق

وصل

جامع في ترتيب الحج

وقدّم القارنُ ما يشاء
وليأت في طوافه بما سلف
ولينو في الثامن من تمتعا
ثم مضوا في تاسع لعرفه
وخطب الإمام قبل الظهر
وبالغروب اندفعوا من عرفه
وبالأذان وإقامتين
وبطل الحج لمن لم يقف
بقدر ما يدفع من بعد الزوال
ووقفوا يدعون للإسفار
ويندب الطيب بإثر العقبة
ثم مضوا للسعي والإفاضة
ورجعوا للجمرات بمنى
وجاز بالرمي لهم ما منع
أو صام بين النحر والإحرام
فإن تفتته آخر الطوافا
وصام سبعة إذا ما رجعا
وطاف للوداع من أرادا
وتارك ركناً إلى إنقضاء

في لفظه كلاهما سواء
ثم أقام محرماً كما اتصف
ولمنى مع أخيه اندفعا
قبل الزوال لحضور الوقفه
وجمعوا معه صلاة العصر
وجمعوا الصلاة بالمزدلفه
والسبق والتأخير في الوقتين
بعرفات ثم بالمزدلف
وزيد إدراك الصلاة للرجال
ثم مضوا لأقرب الجمار
وليحلقوا ثم ليحزوا الرقبه
حيث الهدى من ربهم مفاضة
يرمونها ثلاثة نلت المنى
إلا النساء وليهد من تمتعا
بحجّه ثلاثة الأيام
إلى انقضاء العيد ثم طافا
ومن يُقم لم يهد إن تمتعا
العود والتارك حتما عادا
ذي حجة ليس بذى أجزاء

فصل

في مسائل من هذا الباب

وكل من بأهله لم يُقم
فإن ثوى أكثر من عشرينا
ومن له أهل بأرض الحرم
وجاز أن يشتركوا في بقره
ويجزئ المعيب في الهدايا
ويمنع الجزع فيها مطلقا

عليه هدي واجب من نعم
بأهله فحاضر يقينا
وغيره في فعله لم يلزم
أو إبل من واحد لعشره
والأحسن السالم لا الضحايا
إلا جزاء صيده نلت التقى

وصل في مسائل تتعلق بالطواف

إلا الذي جرى له نسيانُ
إلا لحائضٍ بلا خلافٍ
عليه أو عنَّ له حاجاتُ
أو مانع "كسعيه" ، لا ملل
كالسعي والرمي بلا مُنافٍ
إلا لدى الزحام غير خافٍ
عند غروب الشمس والطلوع

ولا يطوف أبداً عريانُ
والطهر لا يلزم في الطواف
وليُبين من أقيمت الصلاةُ
كذلك من قطعه لكلل
وجاز راكباً بلا خلافٍ
وكونه يُمنع بالتجافي
وجاء من يطوف بالركوع

فصل في ما يبطل الحج وما لا يبطله وما يحل ويمنع

ونحوه كالسعي لا يضرُّ
دون دم ورُخص الرعاءُ
أجزأه وغير ذلك نرى
لكنها بالبيت لا تفيضُ
لم يؤمرا بالغسل من أناسٍ
أو ولدت ولم تحل بارتدافٍ
فداخل في جملة المغضوب
عُرنة وعكسها المزدلفةُ
والتقط الحصة حيث شاء
يبطل حجه بكل حالٍ
فات فلا شئ عليهم ثبتاً
ولا تقل في فاسد تمادى
في عاشر الحجة دون التالي
لغيره ولو وحيداً فليقف
مالم يفته ما له وقت يمرُّ
معصية أو ذاكراً تصيداً
صيداً وحجه عليه فسداً
لراكب سُقْدْفُهُ والنازل
ورجعة وبيعته مباحٌ
في الحق والباطل دون مين
مُنفرداً يجمع حين يأتي
في العصر والعشاء نلت السولا
صلاته ومع إمام سلماً

والسبق في الرمي أو التأخيرُ
وبمنى من لم يبت أساءوا
ومن رمى يومين ثم نفرا
ولزم الإرداف من تحيضُ
وغير ذات الحيض والنفاس
وذاك إن تمتعت قبل الطواف
وواقف بدرهم مغضوب
ولا يعدّ مطلقاً من عرفه
وراكب في الرمي ما أساء
وعامد للوطء في الحلال
واستدركوا قبل التمام ومتى
ومن يكن ضرورةً أعادا
وأجزأ المخطئ في الهلال
وموقن بتاسع لا ينصرف
وما كإغماء جنون لا يضرُّ
وبطل الحج لمن تعمداً
وجاء بالجزاء من تعمداً
وجاز الإستتلال بالمحامل
لمُحرم يمتنع النكاحُ
وانحصر الجدل في قسمين
ومن يفته الجمع في الصلاة
ومدرك الأخير ينوي الأولى
ولينتظر في مغرب من تمَّما

ومدرك ثلاثة لا يقعدُ

إلا مع الإمام حين يشهدُ

فصل في الفدية وجزاء الصيد

وخيّر الحالق في الفداء واعتبرن في فدية التحلاق وعامد للصيد غير ذاكـر وجيفة ما صاده لا يؤكل وخيّر العامد في أشياء إما جزاء الصيد أو إطعام ويستوي في حرمة المصيد والشاء والبقر ثم الإبل واعتبر المثل في الأجسام وبقر في الثور والحمار والجدي ضبّ أرنب أم الحبين وبيض كل ما مضى حلال وليبلغ الكعبة في هدي الدم وجاز للمحرم صيد البحر ويستوي في كل ما تقدما وقاتل في الحل وهو في الحرم وكلهم من صيده لن يأكلا وكرر الجزاء في التكرار وكافة النساك يستوون وجائز لمحرم في الحرم ككل ما ليس بصيد وندب وما كنمل هدهد أو ضفدع

إن كان حلقه لخوف الداء ما قيل فيه الحلق بالإطلاق إحرامه لم يرتكب من منكر وعمده للنسكين مبطل ثلاثة منها له ما شاء جماعة والثالث الصيام في الحرم المسلم باليهودي هي التي بمثلها تستبدل فأبل في الفيل والنعام والأيل والأورية الكبار وما سوى ذلك في شاة تبين للحل والمحرم لو يُنال وحيث شاء فليصم أو يطعم كالعين والبئر وما في النهر لمن أصاب في المدينة الدما أهدي بلا عكس ، وإن كان اجترم ووحد الجزاء في قتل الملا عمداً وخف من نقمة الجبار ولو تباين الذي ينوونا ذبح الذي عليه لم يحرم قتل الذي يؤذي ولا شئ يجب قاتلها يعصي ، ولما يدفع

وصل تابع لجزاء الصيد

وإن محل صاد ثم أدخل وحل للمأمور إن لم يطع وفي اشتراك محرم مع المحل ولا يجوز قطع شئ من شجر ولا يجوز مطلقاً سفك الدم وغير ماء زمزم لا تنقل وجاز في مكة بيع الدور وجاز سلب حاطب في الحرم

فجائز لمحرم أن يأكلا لمحرم وعكس ذاك فامنع جزاؤه من محرم ولم يحل إلا الذي استثنى وليرع البقر كالسجن والحد بأرض الحرم من حرم للحل في التنقل كالملك والكراء بالأجور وغير ما يستر لم يحترم

وغير آَم المسجد الحرام يدخل مكة بلا إحرام

فصل

في ما يجوز للمحرم وما يندب

عشرون خصلة بها يستمتع
بما يشاء ، والدلك من أدناس
للنفس في المرأة ، مع دهن
الشعر
وعصب رأس ، طيب بيت خلّقه
ونتف إبط ، والتداوي من ألم
ودون وطئ جاز أن يباشرا
إلا الذي سبق في الحرمان
جازت ، ولو أفضت إلى الإماء
فطوله وقصره سيان
أو ساعة استغنى ، وقيت الضررا

وجاز للمحرم مما منعوا
دخول حمام ، وغسل الرأس
والإكتحال ، والسواك ، والنظر
وشم ريحان ، وشد المنطقة ،
وقص ظفر ، شارب ، كما احتجم ،
ومس طيب ، لابتياح أو شرا
ولبس ما شاء من الألوان
وقبلية المحرم للنساء
وكل ما خالف في النسيان
وبادر الترك لما تذكرا

فصل

في الحج المنذور وما يتعلق به

تقرباً بالمشي لكن السفر
وراكب من غير عذر أهدي
يمشي بلا هدي ولا افتيات
في الحالتين دون هدي وجبا
صرورة حجاً وعمرة نذر
وقد عصى مؤخر قدير
بحيث لو خرج لاستطاعا
متى يكن فرصته أضاعا

والحج لا يلزم كل من نذر
والمشي من حيث نوى لا بداً
وناذر حجاً من الميقات
فإن يكن شقّ عليه ركبا
وحج للإسلام بدءاً واعتمر
ولا يجوز فيهما التأخير
وإنما الواجب أن تراعى
ولزما بعد الذي استطاعا

خاتمة في الحج والعمرة

نسأل الله أن ييسرهما قريباً

مثل منى جهر فيمن سمعه
م النحر للرابع خذها فائده
تطوعاً واشتركا في القرب
كرميته والهفوات اغتفرا
في حجه وفعله قبل لغا
بعدهما ليسا عليه بعد

وإن يوافق الوقوف الجمعه
والأربع الأيام معنى واحده
ومطلقاً حج الولي بالصبي
وناب عنه في الذئ تعذرا
وجدد النية من قد بلغا
ومسلم عن دينه يرتد

ولا تحل لفظة في الحرم
وأفضل الحرم فيما أحصى

إلا لمن ينشدها في الأمم
مكة ثم طيبة فالأقصى

الفالج المعلى
فى نظم وتلخيص المحلى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء الثانى
فى ملحقات الفقه الفردي

كتاب الأطعمة والأشربة

وفيه مقدمة وخاتمة وأربعة فصول

فصل فيما يحرم أكله ، فصل فيما يحل
أكله ، فصل فيما ينجس من الأطعمة ،
فصل في الأشربة ، وخاتمة في آداب
الطعام والشراب .

باب في الأطعمة مقدمة

عشرة أشياء فخذها فائده
فمطلقاً للحل ذو انتماء
فلا يحل دونما ذكاة
فإنما يحل بالممات

وفي الطعام حرمت في المائدة
وكل ما يسكن جوف الماء
وما يرى في البر ذا حياة
وكل ما يؤكل بالذكاة

فصل

فيما يحرم أكله

أو غم أو بشدخ رأس قُتلا
من نجس كالقئ وابن آدم
كالهر والكلب سوى الضباع
والباز والعقرب والذباب
بمخلب لا الديك والزرزور
كالحشرات لا الجراد حذرا
لبنه في الباب لا ابن آدم
مالم يرد نص ولا إجماع
لبنه ولحمه سيان
إلا إذا جرى لها استحاله
إلا الذي ليست بذات الأربع

ولا يحل أكل ما قد قُتلا
ويحرم الحي وما تقدما
وكل ذي ناب من السباع
والفأر والحية والغراب
وكل ما يصيد في الطيور
وكل ما ذكاته تعدرا
وكل ما حرم لحمًا حرما
ويمنع البيع والانتفاع
وكل ما مر سوى الانسان
ويحرم اللحم من الجلالة
والظهر واللبن منها فامنع

فصل

فيما يحل أكله

وجاز أكل الطين للمضطر
والضرب والأرنب يُطعمان
وأكل الجراد كيف ماتا
والثوم والبصل والكراث
كالخيل والبغال والوحشيه
وكل خمر استحال خلأً
وحرم السمن الذي قد وقعا

وغيره شرط انتفاء الضر
والقرد والضفدع يُحرمان
ومثله البحري فيما فاتا
كغيرها حلال الثلاث
من مطلق الحُمُر لا الإنسيه
بنفسه أو غيره قد حلأ
الفأر فيه ذائباً وارتفعاً

فصل في ما ينجس من الأطعمة

وإنما يضر ما قد طبخا
وإن يكن مات المذكي فحلب
ولا يضر بيضة أن طبخت
وذكي الخارج بعد الموت
وإن يكن مات فليس يؤكل
وكل ما غذي بالحرام
ولا يحل أكل ما قد عُجنا
ولا يحل أكل جُبن عقدا
وما به قد ولغت كلاب
وجائز جميع ما تقدا
ولا يحل أكل ما قد مُنعا

بـنجس إذا بها تلطّخا
فطاهر لبنه لمن شرب
مع فاسد أو بعد موت خرجت
من الجنين الحي قبل الفوت
كالدم واللحم عداك الجدل
كالبط لا يحرم في الطعام
بخمر أو ما وصفه تبينا
بأنفح أثرها فيه بدا
مثل أواني من لهم كتاب
للضر لا كالسم وابن آدم
لمن بغى إلا إذا تراجعاً

فصل في الأشربة

كثيره منه القليل حذرا
كالشرب لا المضطر فيما استعمالا
أن ينطق المرء بما لا يفهم
خمسة أصناف من القطاف
وما عداها مطلقاً زلال
من ذهب أو فضة أن ينتبذ
لكل ما في شربه امتناع
وهو لمن يأخذه بالقهر
وكاسر ألزم بالضمان
مُسمياً مُخَمَّراً آنيته
إلا إذا اضطر لها فلا حرج
أو قائماً والأكل جاز مطلقاً
ولئبن الفم على استحباب
كشربه من ثلثة القداح
مالم ينل من النديم الإذنا
أو خلفه بدأ بالكبار
نصيبه فيا سقاه الباقي

وفي الحديث كل ما قد أسكرا
وبيعه والملك حرم مسجلا
وحذ الأسكار الذي يحرم
ويمنع الخلط لدى اختلاف
وشربها منفرداً حلال
ولا يجوز في الإناء المتخذ
ويحرم البيع والاستعمال
وقد عصى مخلل للخمير
ولا يحل الكسر للأواني
وليوكئ النائم ليلاً قربته
وليخرج النار ويطفئ السرج
ولا يحل الشرب من فم السقا
ولا يحل النفخ في الشراب
والكرع في النهر من المباح
وناول الشارب من في اليمنى
وإن غدا الجميع في اليسار
وسيد الرفقة وهو الساقى

خاتمة

فى آداب الطعام والشراب

ويحرم الأكل على النقدين
وجاز قطع اللحم بالسكين
ويحرم السرف وهو النفقة
ونظف اليدين قبل الأكل
وسم ربك وكل مما يلي
وندبت مضمضة والحمد
والاتكا وأكله من الوسط
ومالك صفحته والدارا
ويمنع الأكل مع أقران
والنقط الساقط من طعام
وليتعاهد مكثراً في المرق

كما مضى رب لتقض ديني
كالخبز والأكل على الثمين
في غير ما يحل حتى الصدقة
وبعده تحظى بكل فضل
وباليمين لا الشمال فأكل
على الطعام والشراب بعد
يكره لا العامد أو من انبسط
كما يشاء وحده أدارا
إلا بإذنهم من القران
والعق أصابعك في التمام
جيرائه وذم ذلك اتقى

كتاب الأضاحي والعقيقة

وفيه بابان ووصل جامع

باب في الأضحية ، وصل جامع في الأضحية ،
باب في العقيقة

باب في الأضحية

للحر والنساء والعبيد
عن تفت من رؤية للذبح
بينّة العرج والعجفاء
والعيب في العين وداء كالجرب
ليس يضر مثل عين كُسرا
وغيرها يُجزئ كالثنايا
مفضّلاً سمينه والغالي
- بعد الطلوع- العيدُ مع ما يتلى
وغيرهم كالعبد والحرائر
لمن نواها قبل ذبح يرضى
لربها ، وتارك لم يُغبن
في ذبحها لآخر الهلال

وندبت أضحية في العيد
وليمسك المريد أن يضحّي
وفي الضحايا تُمنع العرجاء
كالنقص في الأذن أو بتر الذنب
وكل عيب غير ما قد ذكرا
ويمنع الجزع في الضحايا
وضحيّ بمطلق الحلال
ووقتها مقدار ما يُصلّى
وندبت للحاج والمسافر
ودون نذر لا تكون فرضاً
والأكل والبيع وشرب اللبن
ويستوى النهار باليالي

وصل جامع في الأضحية

أن يستتيب وسواه فضّلاً
من دون قيد لا ولا جناح
كأكله ولْيُهد منها مطلقاً
فوق ثلاث إن بهم ضرّ نزل
بالجزء إن ذبحها الجزارُ
ونحوه كالشحم والأعصاب
باع وأهدى من يشا أو أمسكا
بقيمة بين المقامين تقع
كالذبح دون الإذن أو حال الخطأ
وبعدها يبكون يا للجيْفِ

وجائز لمن يضحّي مُسجلاً
وجاز الاشتراك في الأضاحي
وألزم الذابح أن يصدّقاً
ولا تُجزله ادّخار ما أكل
ويمنع البيع والاستتجارُ
وجاز الانتفاع بالإهاب
ومن يكن بنحو إرث ملكا
ودون شرط واجد العيب رجع
وضمن المثل متى ما اشترطاً
وليستردّ ثمناً في التلفِ

باب

في العقيقة

إن فضل القوت على الحقيقه
فالأم أو من نفس مال الولد
والشاة للأنثى بلا مزيد
فرض ولا يُجزؤهم من قبله
وسمّه إذ ذاك أو في سبع
ندباً ولا بأس بكسر الأعظم

ويجبر الناس على العقيقه
ولزم الأب فإن لم يوجد
وهي شاتان عن الوليد
والذبح في السابع أو في مثله
وعُدّ في الأيام يوم الوضع
وفيه يخلق ومُسّ بالدم

وإنما يُجزئ فيه الشاه
وسُنّ تحنيك " بريق المتقي "
ويستوي في كل ما تقدما

لا جزع واغتفر الآفات
كالأكل والإهداء والتصدق
جميع من يدعون بآبن آدم

كتاب التذكية والصيد

وفيه مقدمة وتذنيب وأربعة فصول

مقدمة كتاب الصيد ، وصل فيما يحل بالتذكية ، فصل في
الذكاة ، وصل جامع في الذكاة ، فصل في الصيد بالآلة، فصل
في الصيد بالجرح وتذنيب فيما يتخذ من الكلاب

باب في التذكية والصيد مقدمة

وسمّ ربك لدى الذكاة
إلا لمن يذبحه أو ينحرُ
تعميمه وبعض ذاك كافٍ
كالعود للقطع إن الموت انتفى
ومُرّتْ لأسفل أو فوق
فنحره وذبحه لا يُمنعُ
فحكمه كالصيد في ما يأتي
بنية الذكاة حيث أمكنَا
ينفع في تذكية المسكين
والسن والظفر وعظم الأدمي
والحكم في النساء بالإسجال
لا غيره كالسن والأظفار

وإنما الأعمال بالنيات
ولا يحل ما عليه يُقدرُ
وأفضل الذبح بلا خلاف
وجاز فصل الرأس أو من القفا
ويستوي أدنى وأعلى الحلق
وكل ما الذكاة فيه ينفعُ
وكل ما استعصى على الذكاة
وغير مقدور عليه طعنا
وكل ما يقطع كالسكين
كالعود والحجر لا المحرم
وجاز بالفضة للرجال
وجاز بالمغصوب في اضطرار

فصل فيما يحرم بالذكاة والصيد

لغير ربنا ولو إن سُمّيَا
المُحرم الداني ولا البعيدُ
أو صاده المحل في أرض الحرم
عليه يحرمُ بلا اشتباه
قصد افتخار أو به قد بُوهيا

ولا يحل أكل ما قد ذكيا
ولا يحل أكل ما يصيدُ
كذلك ما غصبه من اجترم
وكل ما لم يذكر اسم الله
ولا يحل أكل ما قد ذكيا

فصل

في الذكاة

بما يشاءه من اللغات
بغير إذنه سوى في الهالك
يحرم لا سواه إن موت حصل
كالخزق والنشر وسهم سُمّا
وجُنُب وأقْلَف وأَبَق
مسمياً حل لنا في الباب
كالطفل والمجنون أو ذي السكر
إلا بإذن من شريك ذاك
أو قيمة إلا لدى الضياع
جاز لهم بدون ما تفصيل
وكاسر عصى، وما الحل انتفى
ذكائه سمّ وكل ما طابا
من " خمسة " يحل بالذكاة

وخير الذابح في أن يأتي
وضمن الذابح غير المالك
وأكل جزء - قبل ذبح - انفصل
وكل ما أسى قتلًا حرّما
وجاز ذبح حائض وفاسق
وكل ما ذبحه الكتابي
ومنع الذبح لأهل الكفر
ولم يجز في حال الاشتراك
وضمن الحصّة في المشاع
وأمّر للأهل والوكيل
وقبل موت لا تُكسر القفا
وكل ما آتاك مما غابا
وكل ما أدرك في الحياة

فصل في الصيد

وهو بالجرح أو بالرمح
فإنه يأخذ حكم الصيد
والضرب والإرسال فيما يأتي
فهو لمن أصابه في مقتل
ولم يمت فذكه أو انحر
في مقتل يأكل ما قد غابا
ولم يصب في مقتل كالممسك
في جريه واجده به حري
حلاً إن الموت إليه أسرع
وبالذكاة الصيد قد يرام
بنيّة ولم يعين عمّا
فما له في الصيد من مزيد
فمن رماه بعد ذلك اعتدا
للصيد ما حل بها يعطى له
أو مات في ذلك نال النصب
في ملك ربه إلى التلاق

والصيد في أحكامه كالذبح
وكل ما شرد دون قيد
وسمّ حال الوضع في الذكاة
وكل ما برميّه جمع ولي
وكل ما ضربته بحجر
وموقن أن رميه أصابا
ومانع الصيد من التحرك
وجارح له بلا تأثير
ومن برمي أيّ عضو قطعاً
وإن يعيش فجزؤه حرام
ومن رمى جماعة وسمّى
وإن يكن بالقصد ذا تفريد
وكل من أمكن من صيد يداً
وناصب كالfox والحبالة
وإن يكن لغير صيد نصبا
وكل ما أفلت فهو باق

فصل في صيد الجوارح

ولا يضر شربه من الدم
محرم كأكله من راسه
بعلمه إلا بذاك القتل
يمنع لا التارك ثم اندفعا
إلا بذبح قبل موت يتصل
فذك ما أدركته في الحال
إلا إذا أصاب كالحلقوم
ومن برى أكافراً أو أسلماً
فمدرك فيه الحياة تُحراً
بالقصد من سمى لدى الإرسال

وحل صيد جارح معلّم
وكل ما أمسكه لنفسه
ولا يضر عوده للأكل
وأكل ما في لحمه تنازعا
وصيد مالم يتعلم لا يحل
وإن يكن صيد بلا إرسال
ولا يجوز الصيد بالمسموم
ولا اعتبار بالذى قد علّم
وفي اختلاط جارح بآخر
وقد حوى الصيد على الإسجال

تذنيب

والحرث والخوف بدون قيد
ومثله المنقوط "عدّ باب"
وإنما يعطاه منه فضلاً
ككل ما في تركه ضياعُ

وجوّز الكلب لقصد الصيد
ويحرم البهيم في الكلاب
ولا يحل بيع كلب أصلاً
وجاز للمضطرّ الإبتياغُ

كتاب الأيمان والنذور
وفيه بابان وثلاثة فصول
مقدمة ، فصل في أنواع اليمين ، فصل في القصد
والاستثناء والبساط ، فصل جامع في اليمين ، فصل
في كفارات اليمين ، باب في النذور

باب في اليمين مقدمة

أو مُخبر عنه بلا اشتباه
إن وردت بكافسة اللغات
مؤقتاً مضى بدون شك
كالعهد والميثاق لن يكفرا
غير كلام ربه لم يحلف

والحلف بالله أو اسم الله
أو صفة من سائر الصفات
وكقَرْن بالفعل أو بالترك
وحالف بغير ما قد ذُكِرَا
وقاصد بحلفه بالمُصحف

فصل في أنواع اليمين

أو يظهر الخطأ فيما اعتقدا
كقَر مع توبته مما اقترف
مغتفر كالكره والنسيان
غداً ولم ينزل ؛ عداه الضررُ
والخيرُ والشرُّ بكل ما وجبُ
وليتصدق قائل أقامرُ

واللغو في اليمين أن لا يقصدا
وعامداً لكذب فيما حلف
ومطلق الحلف على فلان
وحالف لينزلن المطرُ
ويستوي حال الرضا مع الغضبِ
وحالف بضمن يستغفرُ

وصل جامع في اليمين

فأعتبر النية فيما ياتي
وقصده إلا مع المخالف
عليه صدق إن اللفظ اتسع
واللفظ والنية لم ينفصلا
بصوت أو إشارة حلقهما
في الحلف والأيم بالأبكار
ليس لهم في الحلف من مكان
أسبق الإسلام أو تأخراً
بقدرها بعكس من قد كرراً
في الأكل والشرب الذي منه أمنُ
في الأكل والشرب بلا نقيض
وشرب ماء النهر دون قيد
إن كان ما تركه التحذُّ
يحنث في شرائه الطعاما
كالمن في الأيمان نلت الحسنى
من عشرة غلامه تيسراً
أو مدة يُجزئه ما ضمنا
العرف والقول لدى اللجاج

وإنما الأعمال بالنيات
وحملت على كلام الحالف
وإن يقل نويت بعض ما يقع
وشرط الإستثناء أن يتصلا
وأبكم مع الأصم أفهما
ويستوي العبيد بالأحرار
والطفل والمجنون كالسكران
وحانث في الكفر حتماً كقرا
وحالف على كثير كقرا
وربما جرّ عليه لفظ " مِنْ "
وحنث القائل بالتبعيض
كتارك دخول دار زيد
ومرسل رسالة لا يحنثُ
وحالف لا يشترى إداماً
وليس للبسط أي معنى
وحالف ليضربن أكثرا
وحالف بترك هذا زمناً
واعتبرن في سائر الحجاج

فصل

في كفارات اليمين

إن شاء قدم وإن شا آخر
في العتق والكسوة أو كيل الطعام
كصوم من حنث وهو عاجز
ثم افتدى به فغير مجد
إلا الذي شرع في المكاتبه
ولا الذي إعتاقه قد وجبا
ثم بدا من بعده بداء
وكيف شاء حانث فليصم
عشرة لم يجزه صيام
ولا لدون عشرة أن يطعما

وكل من حنث حتماً كقرا
وخير الحانث من قبل الصيام
ويمنع البدل والتجاوز
وحالف بترك عتق عبد
ومجزئ في العتق أي رقبه
ولا يجوز فيه أن يرغباً
وقال في الكسوة "ما يشاء"
وجاز في ذلك أهل الذمم
وفاضل عن قوته طعام
ولا يجوز جمعه بينهما

باب في النذور

ويلزم الطاعة فرضاً منه
تقرباً ومنه ما يقيد
إن وقع المشروط حتماً نقذاً
وقد عصى الله ولا وفاء
بالبر والحنث أو التعين
تلتزمه كفارة اليمين
عصى ويبقى ماله بحاله
أو رام الإنتحار أو نحر الملك
وفى بنذره ولو وراثه
فيهن بين أفضل الجهات
بطيبة عنها بمكة اكتفا
من دون تعيين عليه أنفاً
لكافة الرجال والنساء
يسقط كالذي بوقت حدداً
بنذر طاعة إذا ما أسلما
صوماً وفى منطوقه بقيد
أو صلة يلزمه ما ندرا
منذوره إن شرط ذاك اكتملا
يقدّم النذر بدون باس

ونكره النذر ونهى عنه
ومن صنوف النذر ما يجرد
وناذر بلفظ "إن" أو "بإذا"
وتاب من في نذره أساء
كمخرج النذر على اليمين
ومطلق النذر بلا تعيين
وناذر لله كل ماله
كناذر العتق لغير ما ملك
وناذر المشي إلى الثلاثه
وخير الناذر للصلاة
وناذر لله أن يعتكفا
وقائل على الله كذا
ويسقط النذر بالإستثناء
وناذر مالا يطيق أبداً
وألزم الكافر أن يلتزما
وناذر يوم قدوم زيد
ومن صلاة أو صياماً نذرا
ويكتفى بطاعة من أجمل
ومطلقاً على ديون الناس

وارثه عصى ولن يتمما
هو الذى بوعدده لا يُلَفُّ

وعامد نذوره ليحرمما
والمؤمن الكامل لا المنتصف

الفالج المعلى

فى نظم وتلخيص المحلى

لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد

الإفريقي الفلاني المالي

الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه

الجزء الثالث

فى الفقه العائلى

(الأحوال الشخصية)

كتاب النكاح

وفيه مقدمة وخاتمة وتسعة فصول وثلاثة
أبواب [النفقات - الرضاع - الحضانة]

مقدمة ، فصل في الولاية ، فصل في الصيغة والإشهاد ، ،
فصل في العقد ، فصل في موانع النكاح ، فصل في حقوق
الزوجين ، فصل فيما يخص به الرجل ، فصل فيما يخص به
المرأة ، فصل فيما يفسخ به النكاح بعد صحته وما لا يفسخ
به وأحكام المفقود ، فصل في نكاح الأمة ، خاتمة في تنازع
الزوجين

باب في النكاح

مقدمة

ثم النكاح واجب لكل
ولا تجز زواجه بأكثر
وجائز نكاح ذات الدين
ومنع الكفر من النكاح
وبالكثير أولمَن والنذر
مستحمل الوطء وحمل الكل
من أربع وليتسر ما يرى
من غيرنا والوطء باليمين
وليس للكافر من نجاح
وليُجب المدعو دون عذر

فصل

في الولاية

وإنما يلي نكاح الثيب
وتأمر المرأة بالنكاح
وجائز تزويجه الصغيره
ولا يجوز لأب أو غيره
وإن تكن قد أسلمت فاجتنب
وليس للوصي إذن ومتى
والبكر مطلقاً ولي كالأب
وعقدها ليس من المباح
وفقده للإذن لن يضيره
تزوجيه محجوره لصغره
عقد قريب كافر أو أجنبي
أوصي مطلقاً ففسخ ثبتا

فصل

في الصيغة والإشهاد والصداق

وجاز عقده بلفظ أعجمي
وإنما يتم بالإعلان
ولا يضر بعده استتكام
وإنما المهور للإناث
وبصداق المثل في التداعي
ويمنع التزويج بالأقل
وألزم الرجل بالإصداق
ولا يكون كافر وليه
وللوصي جواز الزواج
وجاز في الصداق كل ممتلك
وتعتق الأمة في الصداق
وما انتمى للفظه من كلم
أو أن يلي شهادة عدلان
وعقده قبل الصداق تام
وما به تُجلب من أثاث
يقضى لها بدونما نزاع
وإن يقع رد لمهر المثل
والبيت والكسوة والإنفاق
لها ، ولا المسلم للذمي
إن رضيت به ولا إحراجا
كالشغل ، والحبه فيه كالفلك
ولا ترد النصف في الطلاق

وتفعل المرأة ما تشاء
وليس للأب من الصداق
وحد من علم بالشغار
وجوز الصداق بالموصوف
بمهرها هب أنه يساء
شيئ ولا القريب بالإطلاق
وليس للأحكام من قرار
كشرطها الإمساك بالمعروف

فصل في العقد

وإنما يعقد حال العدة
وحد من دخل بالمعتدة
وجوز العقد له من بعد
وفي انفساخ فالمسمى كله
ويكتفى في حالة الطلاق
وضمن الزوج الذي تعينا
وينتفي ضمانها بالحلف
وليقتض بالدخول للرجال
وكل عقد في النكاح فساد
إلا التي تزوجت بلا ولي
إما المسمى أو صداق المثل
ولا تبطل بفساد الشرط
وليتراضيا على الأقل
ويبطل الشرط الذي قد فسد
والعقد إن تم بدون السيد
ويمنع العقد بدون السيد
وينكح العبد بالإختيار
وتأذن الثيب بالإعراب
مرتجع أو ذو اختيار وحده
مع علمه بلا اعتبار المده
وجاهل ليس عليه حد
أو ما يرى في العرف مهراً مثله
من قبله بالنصف من صداق
أو نصفه ، وربما تداينا
قبل البناء إن بدا كالتلف
والمهر للإناث في استعجال
فماله بعد قرار أبدا
جاهلة فحكمها كما يلي
والبعل قبل وطئها في حل
والمهر من بعد تمام الربط
ونحوه أو بصداق المثل
العقد إن كان عليه انعقدا
فمطلقاً له جميع الولد
والحد واجب ونفي الولد
كأمة بدونما إيجاب
والبكر بالصمت بلا استيراب

فصل في موانع النكاح

وعدّ من موانع النكاح
والنسخ في المتعة نسخ باتّ
وكل من حرم في الأنساب
وكل من ورد في الآيات
كالجمع بين أمة وبنات أخ
وحرم السفاح منه للأبد
والمسلمون كلهم أكفاء
وجائز تزوج المواتي

إصرار فاسق على السفاح
وحرّمن من ضمها الآيات
فمثله الرضاع في ذا الباب
حرم نكاحها بلا أفتيات
أو خالة وغير ذاك ما انفسخ
بامرأة على جميع من ولد
ولزواج الأقرب اصطفاء
في مرض الموقن بالممات

ثم التى قد حملت من الزنا
وليس يعتد لدى طلاق
وذاك في البائن لا في الرجعي
وجاز للعبد نكاح أمّ
ولم يجز نكاح من لم يولد

نكاحها بدون وطء أمكنّا
رابعة بعل على الإطلاق
والملك فيه من دواعي المنع
سيده وابنته في غم
وجاز أن يوكلوا في الأبعد

فصل في حقوق الزوجين

فرض ولا يختص بالبيات
عليهما بدون أي داع
في كل طهر أن يعيد الكرّه
تجنب الزينة والتبرجا
حتى تطيع إن رأى عصيانا
وقيد من ضرب دون ذنب
سبع ليال وسواها ثلثا
وغائب لم ينج من أذاة
إلا بقرعة تجر المنفعة
من ليلة للسبع في البيات
من نوبة تجاب فيما طلبت
وتركه للغسل لا يستهجن
ويمنع العزل ولو في الضرر
وباء بالإثم وعق البذر

والعدل في تعدد الزوجات
ويحرم المنع من الجماع
وواجب لكل بعمل مرّه
وإن أرادت زوجة أن تخرجا
وجوزن لزوجها الهجرانا
يليه- دون ألم - كالضرب
وناكح بكراً لديها مكثا
ولا يغيب للعرس عن صلاة
ولا يخص من تسافر معه
والحد في القسمة للزوجات
ثم التي ترجع فيما وهبت
والاغتسال بينهن حسن
ولا يجوز وطنها في الدبر
وأدب الساقى لزرع الغير

فصل فيما يخص به الرجل

من النساء باطناً وما ظهر
لوجه والكفين للخطاب
إلا إلى المحرم " لا في العورة "
بالعقد والملك بلا تحريج
مخطوبة لمسلم ما أغضب
في مطلق العدة لا التصريحا

وأمر الناكح من له نظر
وجوز النظر في ذا الباب
وهو ممنوع بلا ضرورة
وجوز النظر للفرج
ولم يجز لمسلم أن يخطبا
وجوز التعريض والتلوّحا

فصل في حقوق الزوجة

مغتفراً في ذاك ما أساءه
لبعلها في ملبس أو أكل
فهب لنا يارب طيبات
من ماله بما يجوز مطلقا
وفالجها فيما مضى محذوره
فيما به مودة تستجلب
ولم يعق عن غير فرج حيض

وليحترم محترماً نساءه
ولا تكلف زوجة بشغل
والبلد الطيب ذو نبات
وجاز للمرأة أن تصدقا
ويمنع الحلق بلا ضروره
وجائز في " الخلوات " الكذب

ذنوبه فقط ولا يكفر
بغسل أو وضوء أو غسل المحل
من بعدما وقت قدومه خلا
واتخذت من ذهب سريرا
زمرد ياقوتة لئالي

والاستتار بالجماع فرض
وواطئ لحائض يستغفر
والوطء من بعد المحيض يستحل
وقادم من دون عذر دخلا
وللنساء جواز الحريرا
وفضة كذاك للرجال

فصل في نكاح الأمة

في العتق بين الفسخ والبقاء
مختارة في ذاك للفراق
فيا سوى هذا المكان وحده
لزوجها إن جدد النكاح

ويثبت الخيار للإماء
ولتتربص عدة الطلاق
وليس في فسخ النكاح عدّه
والارتجاع هاهنا يباح

فصل

ما يفسخ به النكاح بعد صحته وما لا يفسخ به وأحكام المفقود

بأي شيء طارء سيبدو
بالزوج والزوجة أو من فقدا
وبيعت الأمة في الإملاق
احتسبا أو الجنا لكسب يد
إلى التحقق من الممات
من بعد صحة ثمان تجمع
والملك أو تخالف الأديان
لزوجة ابن ومن الأبناء
للعبدة والأمة فيما نطقا

وليس يفسخ النكاح بعد
كالعيب والداء إذا ما وجدا
وألزم المفقود بالإنفاق
وقيل للزوجة مع أم الولد
وماله يوقف مالم يات
وما به فسخ النكاح يقع
في العتق والرضاع واللعان
والموت والوطء من الأبناء
والبيع لا يلغي زواجا سبعا

خاتمة في تنازع الزوجين

كوارث فالحكم كالتداعي
من أهله وأهلها للدار
ما رأيا من جور أو تراضي

وان تنازعا على المتاع
وبعث الحاكم في الشجار
من يصلحان وحكو للقاضي

باب النفقات على الزوجات وفيه فصلان

فصل فى النفقة على الأزواج ، فصل فى النفقة
على الأقارب والرقيق والحيوان،

باب النفقات على الزوجات

من حين يعقد على الإطلاق
وتسقط الحقوق حال الفاقه
وضمن المانع في المغيب
ولا يكلف برزق الخادمه
من ماله والامتناع حرماً
في عجزه عليه ، وهو صدقه
في عجزه إلا لدى التأجير
في عجزه وكلفت كسب اليد

ويلزم الرجل بالإنفاق
ولا يكلف بغير الطاقه
ولا يطالب بنحو الطيب
ويجب الإنفاق بالمياومه
وانتصفت لنفسها إن ظلما
وكلفت غنية بالنفقة
وبيع مملوك على الفقير
ولا تقل بعثق أم الولد

فصل في النفقة على الأقارب والرقيق والحيوان

بنفسه ثم بذى اللصاق
وأمه وليستوا في الحد
مالم يكن ثم محب وارث
وصين أهل عن مظان السب
لولد إلا بوجه الصدقه
وهو ينفق بعرف البلد
في الحلو والأمر مما لقمه
من مأكلا الدابة أو تسريح
ومن أساء صحبة ذاك سلك

ويبدأ المرء لدى الإنفاق
من أقربيه كأب وجد
يليهم الأرحام فالموارث
وشطره فقدانهم للكسب
ولا يشارك أب في النفقة
وليصف مملوك بحق السيد
وليكسه كحاله ويطعمه
وألزم المالك بالمريح
ومن أبى بيع عليه ما ملك

باب الرضاعة والحضانة
وفيه بابان وفصل
باب الرضاعة ، وصل جامع في
الرضاع ، باب الحضانة

باب في الرضاعة

ويلزم الرضاع كل والدّة
ويُجبر الأبى عن الحقوق
ولأب استرضاع أم أخرى
وإن يكن أفلس أو تغيباً
وجائز بدون أي داع
وإن تنازعا على الفصال
وكل من قد انتفى عن نسبه
وألزم الأم بارضاع متى
وإن تكن قد طالبت بأكثر
وإن تكن لما تزل في عصمته
وليُعط مثل ذاك أم الولد
واقسم الوراث في الوفاة
وإن تكن مملوكة والولد
ووالد الحر يلي الإنفاقا
ولزم الرضاع بيت المال

لطفها ولو تكون سيده
من أب أو أم على التحقيق
إن طلقت ونازعته الأجر
لزمها ، واتبعت به الأب
أن يتراضيا على استرضاع
أو الوصال نظرا للحال
فما له نفقة على أبيه
غاب أبوه أو يكون ميتاً
من واجب وقد أبى تعاسرا
ألزم إنفاقاً لها ككسوته
كطالق قبل بلوغ العدد
أجرتة بدونما افتيات
عبد تولى كل ذاك السيد
والأجر مع كسوته اتفاقاً
أو الأقارب لضيق الحال

وصل جامع في الرضاع

وكل ما يحرم في الأنساب
ويثبت الحكم بماء الفحل
وصفة الرضاع للفقير
والحد في عدد خمس
والحكم في الرضاع للكبير

فمثله الرضاع في ذا الباب
ولم يعق عن ذاك وضع الحمل
ما امتصّه من ثديها بفيه
وما لما لم ينفج جوعاً همساً
في الحل والتحريم كالصغير

باب في الحضانة

وعندنا الأحق بالحضانه
إلى المحيض أو للاحتلام
ونظر الأحوط للصغير
وقدّم الأقرب في الأرحام
وفي استواء الدين يعطى الأحوط
وربما تناب الأخيّار
والولد البالغ عاقلاً أحق
ويلزم الولد في الحاليّ

الأم مطلقاً مع الأمانه
مميزاً مع صحة الأجسام
بفقدها للدين والتدبير
وحضنت في الكفر للفطام
في العيش ، والدين لدنياً مُسقط
على الصغير حيث لا يضار
بنفسه إلا إذا كان فسق
خدمة والدين محتاجين

والأب والأم في الاحتياج أولى بطاعة من الأزواج

كتاب إرهاصات الطلاق

وفيه ثلاثة أبواب

الإيلاء ، الظهار والعنة ، اللعان ، وخاتمة في الإلحاق
والقيافة

باب الإيلاء

وحالف لزوجة ألبا يطا
ينظر أربعاً فإما رجعا
ومن تأبى فإلحاق بالطلاق
والحلف بالإيلاء في الطلاق
وعاجز الجماع لم يكلف
" وكل من فاء وجوباً كقرا
والعبد مطلقاً لدى الإيلاء
وليس للأمة في ذا الباب
وحالف من أربع بواحدة
" والحكم لا يسقط حين يجب "

أو لا يضمه وإياها غطا
لزوجته أو الطلاق أوقعا
ولا يطلق عليه الحاكم
ونحوه لغو على الإطلاق
به ولكن باللسان فإلحاق
بصومه من بعد ما تخيراً "

كالحر في الحكم على السواء
حكم بتوقيف على الصواب
إيلاء كل زوجة على حده
ثم تراه واجباً ينقلب "

باب الظهار والعنة

وكقرا اللفظ في الظهار
بالعتق فالصيام فالإطعام
ولفظه منفرداً لم يثبت
وعاجز عن الجميع كقرا
ولم يجز للحاكم التطليق

بظهر أمه مع التكرار
ولا ظهار حال الانفصام
وأخذت من رأس مال الميِّت
بالقوت مطلقاً ولو تيسّرا
بعنة ويمنع التفريق

باب اللعان

وَجَمَعَ الْحَاكِمُ فِي اللَّعَانِ فَإِنْ أَتَى بِشَاهِدٍ لَمْ يَلْتَعَنْ وَأَرْبَعًا يَحْلِفُ قَبْلُ مَنْ قَذَفَ مُخَمَّسًا بِلَعْنَةٍ فِي الْكَذِبِ وَبِالْتَعَانِ عَنْهُمَا الْحَدَّ سَقَطَ وَانْفُسَخَ النِّكَاحُ وَانْتَفَى الْوَلَدُ	فِي قَذْفِهَا بِفُحْشٍ أَوْ إِنْسَانٍ وَمَنْ أَبَى اللَّعَانَ بِالْحَدِّ قَمَنْ وَحَذَرُوهُ عَنْهَا مِمَّا اقْتَرَفَ وَكَمَلَتْ فِي صَدَقِهِ بِالْغَضَبِ وَحَدَّ مَنْ كَذَبَ نَفْسَهُ فَقَطَّ عَنْهُ وَتَحَرَّمَ عَلَيْهِ لِلْأَبَدِ
---	---

خاتمة في الالحاق والقيافة

وَأَنْ تَدَاعَى رَجُلَانِ فِي الْوَلَدِ وَأَلْزَمَ الْآخِذُ مِنْهُمْ فِي الدِّيَةِ وَعَيْنَ الْقَافَةِ فِي التَّدَاعِي واعتدت الزوجة في الوفاة	يُعْطَاهُ مَنْ خَصَّتْهُ قَرْعَةٌ بِجَدٍّ بِحَصَّةِ الْبَاقِينَ بَعْدَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ كَحَالَةِ الدِّفَاعِ وَالْفُسْخِ فِي الْعَتَقِ بِلَا أَفْتِيَاتٍ
---	--

كتاب الطلاق

وفيه مقدمة وخاتمة وعشرة فصول

مقدمة ، فصل في أقسام وأنواع الطلاق ، وصل جامع في
الطلاق ، فصل في طلاق العبد والخلع ، فصل في المتعة ،
فصل في الرجعة ، فصل في العدد ، فصل في تداخل العدد ،
وصل جامع في العدد ، فصل في الإستبراء ، وصل جامع في
الإستبراء ، خاتمة في الإحداد

باب في الطلاق

مقدمة

لا يقع الطلاق بالتخيير
ولا بتمليك ولا تحريم
وإنما يكون بالطلاق
فقوله لها الحقي واعتدي
واللفظ مطلقاً يعدّ واحده
وثنوي الزوج لدى التكرار
وجزئ اللفظ إذا ما ثلثا

لزوجّة كلّا ولا تأمير
ونحوها كالدم والتحكيم
كذلك بالسراح والفرار
كالبتّ والبائن غير مجدي
ما لم يكن نوي بذلك زائده
من بعد وطئه على مقدار
مطلق بزوجة ما رثنا

فصل

في أقسام وأنواع الطلاق

وليس في الأحكام كالطلاق
ويمنع الطلاق حال الطهر
وباطل طلاقه - ولم يقع -
وعدّ أنواع طلاق السنّة
فكلّ طهر لم يمسه فيه
يليه في الباب طلاق من حمل
والثالث الطلاق من قبل الدخول
والرابع الطلاق في حال الصغر
وكيفما طلق فيها وقعا
هذا ومما عدّه في السنّة

والحيض في الخلف والاستغلاق
إن مسها فيه ، وحق الصهر!
لحائض إلا إن العقد ارتفع
أربعة وقيت من أسنّه
أجزز طلاقه لمقتفيه
ولو باثر وطئه فيما نقل
ولا يراعى طهرها فيها يقول
أو انقطاع حيضها أو الكبر
بطلقة ، طلقتين ، ومعا
ثلاثة مجموعة فيهنّه

وصل جامع في الطلاق

وغيره لغو بكل حال
وباطل في اللفظ كالخليه
أو غاب أو وكل أو من سطرأ
أو أخطأ القصد به أو أجبرا
وقوله إن جاء شهر لهو
من بعد إشهد بلا صداق
بطلقة أو مطلق المثلث
على المشيئة طلاق مطلقاً
من بعها في رومه الرفاها
وتركه مريضة أيضاً أبيع
من كن في وفاته في العدد

وإنما الطلاق للرجال
واعتبرن في الطلاق النيه
ولا طلاق للذى قد كفرا
أو حدث النفس فقط أو سكرأ
ثم اليمين بالطلاق لغو
وارتجع الزوج على الإطلاق
وإنما تبين قبل الرفث
وليس يلزم إذا ما علّقأ
ولتمتنع من طلقت ثلاثاً
ثم المريض في الطلاق كالصحيح
وورثت قبل تمام العدد

فصل

في طلاق العبد والخلع

إلى الثلاث لا بيد سيده
في حالة الخوف بما قد شاء
إن كان ما أخذ منها رده
ما بقيت في الطلقات عده
من عمل يجوز في العقود
من قبل أو من بعد بالإطلاق
خلع ولا عن بنته المحضونه
كحطها من نفقات الحمل

والعبد زوج فالطلاق بيده
وجوز الخلع والإفتداء
وجوز ارتجاعها في العده
ويجب الإنفاق حال العده
وجوز الخلع على المحدود
وليس مسقطاً من الصداق
وليس لأب عن المجنونه
وامنعه في تبرئة وجهل

فصل

في المتعة

لكل زوجة على الإطلاق
وسقطت بالموت لا بالرجعة
بخادم على الغني الموسر
أو قدر وسعه لدى الإملاق

وتجب المتعة في الطلاق
وأخذت من رأس مال ميت
وقدّرت في حالة التعاسر
وبثلاثين من العراقي

فصل

في الرجعة

قبل تمام عدة بالباقي
واللفظ والعلم في الاعتداد
وما لها في ذاك من كلام
إن كان من دون الثلاث طلقا

وارتجع الزوج لدى الطلاق
وشرطها القصد مع الإشهاد
وهي كالزوجة في الأحكام
وجددا العقد متى ما اتفقا

فصل

في العدد

والقرء طهر عندنا يا قاري
والموت والفسخ لدى الإعتاق
وحلت الحامل إذ تبيض
عدتها بدونما خلاف
والموت وضع الحمل بالإطلاق
أو خلقه ثلاثة من أشهر
إن وقع الطلاق في استقبال
في غيره لغاية التمام
فيمرأت قبل التمام حيضا

وإنما تعتد بالأطهار
وتحصر العدد في الطلاق
وهي ثلاثة لمن تحيض
واستأنفت في حالة الإرداف
 وعدة الحامل في الطلاق
وحائلا لكبر أو صغر
 وعدت الأشهر بالهلال
أول ليلة وبالأيام
واستدرك الشيخ هناك أيضا

فصل

في تداخل العدد

وهو من المجلد التاسع

من حملت قبل انقضاء الأقرا
فلتبدي بحملها اعتدادا
وفاته فلتستمر في العد
ولا يعد مطلقا ذليلا
بوطء فرج في نكاح حلا

وانتقلت من عدة لأخرى
إلا التي كملت الأعدادا
أما التي قد حملت من بعد
ودون شرط جواز التحللا
ولم تجز من بعدهن إلا

وصل جامع في العدد

حلت به متى تعدى العلقه
في الاستحاضة بلا امتراء
وغيرها تعتد بالشهور
إلى اليقين أو تناهي الحصص
أقراؤها ولتبين في استئناف

وكل ما أسقطت المطلقة
وقدّرت معتادة الدماء
وإن تمايزا فكما الطهور
وأمرت في الريب بالتربص
وصبرت في اليأس في اختلاف

وَصُدِّقَتْ فِي الْقُرْبِ وَالتَّبَاعِدِ إِذَا أُتِيَ بِوَجِبٍ مِنْ شَاهِدٍ

فصل في الإستبراء

وإنما يؤمر بإستبراء
بحيضة فقط ولا تستبرا
وفسخ البيع متى ما ظهرا
وانتظر الوضع لدى التباس
وهو لأول حال الوضع في
وإن تضع لأكثر مع الأقل
وليُعط للثاني لدى انعكاس
وإن تضعه بعده لأكثر
ولا يزيد حملها في الأكثر
ويلحق الولد في الصحيح
وصدق السيد في استحقاقه

أتمه في البيع والشراء
من لا تحيض أو شراها بكرا
حمل بها وردها لمن شرا
ما عين في رحم بنت التباس
أقل من كثر وقُل فاعرف
فليس لاحقا لأنه احتمل
في الصورة الوسطى بدون يأس
من تسعة فهو للاحق يرى
عن تسعة أو ستة في الأقصر
كجاهل بعقده القبيح
بالعدل من بينة استحقاقه

وصل جامع في الإستبراء

ونكحت في العتق أم الولد
ولا تحل أمة للسيد
وفاسد النكاح لا تعتد
وعدة الأمة في الطلاق
واعتد حامل من الوفاة

كأمة إثر وفاة السيد
قبل إنقضاء مالها من عدد
منه ولا حكم له من بعد
والموت كالحره بالإطلاق
وغيرها تبدأ حين يأتي

خاتمة في الإحداذ

ولو لمثل طفلة معتاد
الطيب والكحل مع الخضاب
وغيرهن جائز في الباب
ثلاثة على القريب جداً
ولا تُقيد لدى اعتداد
كالموت واختيارها المفارقة
- مع إثمها في علمها - الإحداذ
في بئها وعتقها تعتد

وعدة الوفاة والإحداذ
وأمرت في ذاك باجتنباب
والمشط والمصبوغ في الثياب
وجاز للمرأة أن تُحدا
وليس في الثلاث من إحداذ
وما لها سُكنى ولا من نفقه
وبانقضاء الوقت لا يعاد
مسألة وحيث شاءت دعد

الفالج المعلى
فى نظم وتلخيص المحلى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء الرابع
فى ملحقات الفقه العائلى

كتاب الوصايا

وفيه فصلان وخاتمة

باب في الوصايا ، وصل جامع في الوصايا ، فصل في فعل
المريض ونحوه

باب في الوصايا

أو عنه من يرثه تصدقا
فرض ومن ليس بذى سهام
ولا تجوز مطلقاً لمن يرث
وقى بما صح له من عقد
بغير ما أوصى به لا يلزم
وجاز أن يوصى لأهل الذمة
لأجل كغلة أو فسق
بالشرط لا العيب والكفار
ما كان لانقاً بعرف البلد
بعد الوصية بجزء مبدي
وبطلت برأسه إن وصّيا
وليتحصن مجمل في الأمر

وليوص من ترك مالا مطلقا
وهى للقربى وللأرحام
ولا وصية بما فوق الثلث
وناقص أمواله من بعد
كزائد ، أما الذى لا يعلم
ولم تجز وصية لميت
وبطلت وصية بالعق
وجاز للثيب والأبكار
وليعط في المتاع أم الولد
وجاز أن ينزع مال العبد
وإنما يعطاه مما بقيا
وابداً بمن بداه في الذكر

وصل جامع في الوصايا

من رأس ماله بلا اشتباه
من ثلث ويورث البقية
لا للذى أوصى به أن يعتقا
بعكس من يعتق عنه رقبه
بخدمة العبد ، لأم الولد
للوقف إن خائنه في التودد
في عُدْمه ليخرجوا بالسبق
منكسر السهام فيما بقيا
إن لم يكن عن دينه محيص

وإنما يؤخذ حق الله
فالدين فالكفن فالوصية
وجاز للموصي الرجوع مطلقاً
إلا إذا باعه أو وهبه
ولم تجز بالشرط ، كالتعهد
ورد كالدار بلا تردد
واقترع الموصى لهم بالعق
وابداً بمن سمى ، وبعد استسعي
وبيع في الدين الذين أوصوا

خاتمة كتاب الوصايا في فعل المريض مرضاً يموت منه أو
الموقوف للقتل

والحامل والمسافر في أموالهم

نافذة ومن رؤوس المال	ثم عقود سيئ الأحوال
للقتل أو ذى المرض المخوف	كالحمل والسفر والموقوف

كتاب

فتح المَغِيث في علم المَوَارِيث

وفيه مقدمة وخمسة أبواب

تأتي بإذن الله

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على النبي الكريم

مجدد الله وحسن توفيقه تم نظم كتاب الموارِيث الذي كان مؤجلاً في العشر الأواخر من رمضان حال الإعتكاف بالجامع الأزهر الشريف وهو من آخر ما نظمته في الكتاب ولم أراع فيه الترتيب الموجود في المحلّي وذلك نظراً لتداخل مسائله وصلاحيته للإستقلال عن الكتاب الأم لأهميته ، وإنما اكتفيت بضمون ما في الكتاب من المسائل مع زيادة فتح الله بها سبحانه وسميته :

فتح المُغيث في علم الموارِيث

باب في الموارِيث

مقدمة

الحمد لله القديم الوارث	المبدئ الخلق المعيد الباعث
صلى وسلم على محمد	الأمر الناس بعلم العدد
وبعد : فالقصد بهذا المختصر	علم الفرائض لدى أهل الأثر
مقتبساً من أصله المحلّي	زينني الله به وحلّي

الفصل الأول

فيما يبدأ به في الميراث

أول ما يؤخذ دين الغرما	من رأس مال ميت فإن نما
فكفن ، وألزم الحضور	به إذا مات لهم فقير
فما به وصّي ، فالميراث	وفي الرجال عشر الوراث

الباب الأول

فيمن يرث من الرجال والنساء

والأب ثم أبوه وإن عـ	والأبـن وابـنه وإن تنزلاً
والعم وابنه وزوج يـ	والأخ وابنه يليهم معتق
والوارثات السبع هن البنت	وبنت الابن مطلقاً والاخت
فالأم فالجدة فالزوجات	فالمعتقات جاءك النجاة

الفصل الأول

في ذكر من لا يرث

وابن أخ لأم يا حبيبي	كالعم لأم بلا نصيب
وكل من تلده البنات	والأخوات ما لهم فـ
وعمـة بنت أخ وبنت عم	وخالة والخال والجـد لأم

الباب الثاني

في أصول الفرائض

وانحصر الفروض في الميراث	في النصف والسدس والأثلاث
والربع والثلث ، فأما الأول	فحظ خمسة عداك الجد
والثان سبعة ، وأما الثلث	فلبنـي أم وأم تـ
والثلثان للتي تـ	من قبل بالنصف إذا تعددت
والربع للزوجين ، أما الثلث	فأعطه الزوجة يا مؤتمن

الفصل الأول في حالات الورثة

وإن أردت حصرهم فلتحسب
فالأبن والأخ وعمّ معتق
والأب ذو سدس أو تعصيب
والأم ذات ثلث وسدس
والزوج ذو نصف أتي ورُبّع
والبنت ذات نصف أو ثلثين
وبنت الابن مثلها ولتزد
وخمس حالات لأخت لأب
ويأخذ الذكر حظي أنثى
ومثلها شقيقة لا في السدس
وحُجبت بالأم أو بالقربى
والجد مثل الأب في الميراث

حالة كل وارث ورثب
وفرعهم عصبه فحققوا
وربما يجمع في النصيب
كأخوة الأم بلا تلبس
وزوجة بالربّع والثلثن وعي
أو لأخيها حظ الأنثيين
السدس والحجب لدى التعدد
نصف وثلثين وسدس واحجب
حيث استووا ، ولا تورث خنثى
وترث الجدة ثلثاً والسدس
وإن تعددت فليست تُرثي
في حظه والحجب للوراث

الباب الثالث : في الحجب فصل في حجب الإسقاط

ويحجب الأب الذي أعلاه
ويحجب الأخوة مطلقاً بأب
والأخ والأخت مع ابن ذكر
ويحجب الأخ لأم بولد
والعم بالأب وبالإخوان
وخصص الشقيق بالنصيب

كحجب الابن للذي أدناه
والحجب للجدة بالأم وجب
والأخت بالبنت بالمنع حري
ذكر أو أنثى وكلهم بجد
- إلا الذي لأم - ذو حرمان
ويحجب الأبعد بالقريب

الفصل الثاني في حجب النقل

وينقل الأب من التعصيب
والأم من ثلثها للسدس
والزوج والزوجة بالأولاد
وبنت الابن بابنة للسدس
كالأخت للأب مع الشقيقة
وعصب الذر إنشاه متى
والأخت والبنت لدى التعدد
ولا يزداد زوجة أو جدّه
وليس يسقط من الميراث

بالفرع للسدس في النصيب
بالفرع والأخوة في التحسّس
من حظهم للضعف في التعداد
وبائنتين احتجبت في الحسد
والسدس لا يزداد في الحقيقة
في نسبة القرب استواء ثبتا
يُزدن كالأخ لأم فاعدد
حال التعدد على ما حدّه
أصل وفرع وذوي رفاه

الباب الرابع في مسائل من الميراث

الفصل الأول

في إرث الولاء والكتابة

وإنما يرث بالولاء
ويرث السيد كل ماله
ثم الأحق بالولاء العصبه
وإنما يورث في الكتابة

من جرّ مملوكاً إلى الآلاء
أو ما تبقى من سهام آله
في موت أنثى تستحق الرقبه
بقدر ما فكّ به رقابه

الفصل الثاني

في ميراث أهل الذمة ومن ولدوا بأرض الشرك وميراث ذوي الأرحام
وإنما يقضى بحكم السلم
ومسلمٌ بعيد موت الكافر
ويتوارثون دون شرك
وحاضر و القسمة في الأرحام
والفقراء من أولي الأرحام
وكل من ناديته يا خالي

في كل ما يقضى به للذمي
يعطى نصيبه بحظ وافر
من ولدوا قبل بأرض الشرك
يعطيهم ما طاب ذو سهام
يعطون حقهم بلا اسهام
فمنك في الميراث حقاً خال

الفصل الثالث

في موانع الإرث

ومانعات الإرث رقّ كفر
وامره بالبر بها والنفقة
ودونها يعدّ من تخلّقا
ويرث الجنين حين ياتي
ولا تقل في ذاك باستهلال

وابن الزنى من غير أم صفر
والحكم بالتحريم فيما حققه
من مائه كأجنبي مطلقا
بشرط كونه على حياة
ويكتفى فيه بأدني حال

الباب الخامس

فيما خولف فيه السادة الظاهرية رحمهم الله في الميراث

وليس بالقرب ولا الخصوص	وإنما يورث بالنصوص
في عشرة أصولها ثلاثه	وخالف الخصوم في الوراثه
من رأس مال ميت تولى	أولها تقديم حق المولي
وقيت في الميراث من تناقض	ولا يصح العول في الفرائض
وبسوى الأخوة لا تُضر	والأم في الميراث لا تُغر
ولا تزد سُدسها إن زدتها	ولا تعصب البنات الأختا
وبنت الابن سُدسها مضطرب	وثلاث الجدة ، والجد أب
أم وأخت ثم زوج جد	والأكدرية - أتك الجد -
وغير ربي ماله بقاء	وإن حذفت الزوج فالخرقاء

كتاب العتق وأمّهات الأولاد

وفيه بابان وأربعة فصول ، وخاتمة

فصل فيما يكون به العتق ، وصل جامع في أحكام العتق ،
فصل فيما يجوز فيه الكتابة ، وصل جامع في الكتابة ، خاتمة
في صحبة ملك اليمين.

باب في العتق وأمّهات الأولاد مقدمة

العتق فعل حسن ولم يحل
وليس يلزم على الإطلاق
ولم يجز عتق بشرط المال
وقائل عليّ عتق رقبه
لغير وجه ربه عز وجل
تعليق غير مالك الإعتاق
إلا إذا كاتبه في الحال
يلزمه كالنذر فيما ارتقبه

فصل فيما يكون به العتق

والعتق يسرى قبل نفخ الروح
وامنعه بعد النفخ أن ينفردا
وعتق أم لجنين يسري
إلا إذا استثناه وهو عبْد
ويعتق العبد بعتق الجُزْ
والسعي للشريك في القدر كفى
ولا رجوع ، والولاء مطلقاً
ويعتق العبد بلا استسعاء
ومالك ذا رحم محرّمه
وعتق من يحتاج - بالرد قمّن -
ولا يصح العتق للمحتاج
ولا يجوز عتق من لم يبلغ
ومُعْتِق لأجل مسمى
وجاز بيع معتق قبل الأجل
ويعتق المسلم قبل السيد
وجاز في الذمي والكتابي

لأَمّ من جنينها المريح
بالعقد عنها لا إذا ولدا
من قبل نفخ الروح فيه فادري
متى جرى العتق لها من بعد
كلظمه من بالغ والجَزْ
مالم يكن في مال مُعتق وفا
لكل من في غير نهى اعتقا
إن أعتق المالك للأجزاء
يعتقه وغيره ما لزمه
لغلة أو خدمة أو الثمن
لثمن العبد أو النتاج
وفاقد للقصد والعقل لغي
يلزمه الوفاء إن ألما
وإن يعد في ملكه العقد بطل
لا معه أو بعده من يهتدي
وابن الزنا أن يعتقوا في الباب

وصل جامع في أحكام العتق

ومجمل العتق على عبديه
ولزم العتق بلطم الخدّ
ويكتفى في مُثْلَة بالقود
والمال للعبد - إذا لم ينتزع
ولم يجز لأب عن صغير
حبّلهما ما زال في يديه
من بالغ كالمفتري في الحدّ
وأنظر المعسر " في سبق اليد"
من قبله - متى له العتق وقع
ولده عتق ولا الكبير

أن يُعتقوا وورثا للأقعد
لعنة ربه وعبد عتق
جاز له العتق بقدر حاله
وعتقها من رأس مال السيد
والعتق شرط الإرث للجنين

وجاز للعبد وأم الولد
ومن سقى زرعاً لغيره استحق
ومن أحاط دينه بماله
ولا يجوز بيع أم الولد
ثم الحياة واتفاق الدّين

باب في الكتابة مقدمة

مملوكه ففرضه الإجابته
ولا كتابة لعبد كفرا
بما يرى مراعيّاً ربّاه
لأجل سماه أو دون أجل
في أيّ شئ مع صحة الخبر "
ورقّ في الأحكام ما سواه

وكل من دعاه للكتابه
مع عونه له بما تيسّر
ويجبر السلطان من أباه
وجاز في عقد الكتابة العمل
" ولا يكون الحظ يوماً للنظر
وعتقه بقدر ما أدّاه

فصل

فيما يجوز وما لايجوز في الكتابة

ولم تجز لإثنين في عقد معا	وعقدها لغير عبده امنعا
وبيعه والوطة من قبل الأدا	أجز وحرّم وطئه إذا بدا
وبيع بالجزء وفصل ما مضى	في إرث أو ولائه إذا قضى
ويلحق الجنين قبل النفخ	لأمه في عتقها والفسخ
والحمل لا يفسد عقداً ومتى	بيع وعاد فانفساخ ثبتا
وبطلت بالموت أو إن خرجا	من يده ولم يحقق ما رجا
ولم تجز بشرط خدمة فقط	ولا بشرط لم يرد في الذكر قط
وإن يكن سماه والأجل حلّ	ولم يؤد : اختلفوا فيما حصل
والعقد فى كتابة دون أجل	بالموت والخروج من يد بطل

وصل جامع في الكتابة

وفصل الشرط لدى الكتابة	بحيث لا شك ولا استتراه
وامنع كتابة بمجهول العدد	أو صفة وما به العقد فسد
وجاز بالكلب وبالسّتور	ومن ثمار يكتفى بالتّور
ولم يجز لسيد أن ينتزع	من ماله وفي ابتياع ما مُنع
كالوضع بالشرط أو المقاطعة	بالبعض والعرض وما قد ضارعه
وليس لازماً له أن يقبلا	من عبده المال إذا تعجّلا
ويمنع العقد على انفراد	عن غيره في كثرة الأيادي
وجاز في الحلول بالضمان	من حامل يقضى عن المديان

خاتمة في صحبة ملك اليمين

وسمّ مملوكك بالنجاح	ونحوه وليس بالرباح
وفي النداء الربُّ والعبد وما	كان قريباً منهما قد حرما
والأكل والكسوة بالمعروفِ	فرض ولا يثقل في التكليفِ

تم حذف كتاب المواريث من هنا ليضم إلى آخر كتاب الفقه العائلي وذلك مراعاة للموضوع فقط

الفالج المعطى
فى نظم وتلخيص المحطى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء الخامس
فى الفقه الاجتماعى
(المعاملات)

كتاب البيوع

وفيه مقدمة وخاتمة وستة عشر فصلاً

مقدمة ، فصل في شروط البيع ، فصل في اختلاف المتبايعين ، فصل في أنواع من البيوع الفاسدة ، وصل فيما يباع وما لا يباع ، فصل فيما يلزم به المتبايعان ، فصل في البيع الفاسد وما يترتب عليه ، فصل في بيع النخيل والتمر والعرايا وسائر الثمار ، فصل فيما يمنع من البيع وما لا يمنع ، باب في الربا ، فصل في الصرف وبيع الحيوان ، فصل في الشركة والتولية وبيع الدين ، فصل فيما يحرم بيعه من الأعيان ، وصل جامع في البيع ، فصل في بيع الرقيق ، فصل في بيع الآجال والفوات وخيار الشرط ، فصل في الرد ، خاتمة كتاب البيوع .

باب في البيوع

مقدمة

وبيع ما غاب وما قد حضرا
وكل ذاك جائز لم يحرم
وواجد الغائب طبق الوصف
وواجد خلاف ذاك جددا
وجاز بيع مطلق الثياب
ويلزم الإشهاد فيما قدرا
ويلزم الكتب مع الإشهاد
وعصيا الله ولا فسادا
ولفظه بالبيع والمرادف

بالمثل والنقدين أو ما غيرا
في الحال والأجل أو في الذمم
يلزمه البيع بدون خلف
وما يباع دون وصف فسادا
مطويا أو في داخل الجراب
عليه قل قدره أو كثيرا
في كل ما الأجل فيه باد
إن تركا وبئس ما استفادا
كالتجر والدين بلفظ السلف

فصل

في شروط البيع

والبيع لا يلزم أي أحد
والافتراق حاصل بالعرف
ولا يجوز بيع من لا يعقل
والعقل والبلوغ شرط العاقد
ولا يجوز بيع من لم يبلغ
وسبعة شرائط المعقود
وعدم النهي أو الجهالة
منتفع به ومعلوم الثمن

قبل اختيار وافتراق الجسد
ولو قليلا مثل غض الطرف
لسكر أو جنون أو لا يعقل
وقيت في الدارين شر الحاقد
إلا بقدر ما بدونه لغى
فعدم الإكراه في العقود
بالقدر والجملة فيما قاله
وما خلا عن هذه فحرمن

فصل

في اختلاف المتبايعين

وفي اختلاف بائع ومشتري
فالقول للمبطل أيأ كانا
أو لم تكن معروفة لأحد
وهو لمن صححها في العكس
والنوع والمقدار أو في الوصف
ومدعى عليه من قد وضع
وألزم المقرر ما أقرأ

في العقد والأجل والتخير
مع يمينه إن استباننا
وحظ كل منهما تحت اليد
واحكم بمثل ما مضى في الجنس
وربما تبارعا بالحلف
يدأ على الثمن والشئ معاً
به متى صح ولم يضطرا

فصل

في أنواع من البيوع الفاسدة والمعيبة وضمانها

فباطل وماله آثار	وكل بيع شرطه الخيار
بغير إذن مالك فتلفا	وضمن القابض إن تصرفا
فإنما يضمنه من امتلك	وكل ما صح وتم فهلك
بعد فمناه دونما رجوع	وكل ما عرض للمبيع
بعد تمام الملك جاز مطلقا	وبيع ما شرد أو ما أبقا

وصل فيما يباع وما لا يباع

من هذه فقط بلا مقدار
بدونما أي طريق يفضي
يلزمه الحكم بدون منع
كفدية والرد للأرباب
كالبيض والنواة بالتمور
بما حوت والحمل والحوامل
بالزيت والسمسم بالدهون
بالفعل كالظرف إن الوصف انتفى
فهو له كبيع أرض زرعه
إلا إذا ما زال عنه الحُجُبُ
والجزء في الحياة لا يسطاع
قبل تمام العصر لا الدهون
دون الذئ حوته كالثياب
وجلد ما دبغ كالخروف
- من معدن "كفضة" - بما اصطفي
مالم يره مثل تراب الصاغة
بمطلق ، والمثل في الثاني اجتنب
ودون شرط جاز أن لا ينقله
ولا بيان حلفا واقتسما
لا سنبل قبل اشتداد الزرع
لا جزء أخرى ولا ما استترا
من غيره ، والغمد دون النصل
كعكسه وألزمه بالقص

ولا يجوز بيع نصف الدار
ولا يجوز بيع أي أرض
وجائع يضطر نحو البيع
ومثله المكره في الأسباب
وبيع ذو القشر مع القشور
والضرع والأكمام والسنابل
والشمع بالعسل والزيتون
ولا يباع غيرها مما اختفى
وكل ما بنفسه قد وضعه
ولا يباع عندنا المغيب
والجلد قبل الذبح لا يباع
وجاز في عصارة الزيتون
وبيع ما ظهر كالجراب
والأم دون الحمل كالظروف
وبيع ما الغرر عنه منتفى
ومعدن الذهب ما استساغه
ومعدن الفضة بيع والذهب
وجاز في القصيل دون السنبله
فإن أتى بزائد واختصما
وجاز بيعه بشرط القطع
وفي المقائي بيع ما قد ظهرا
وبيعت الأمة بعد الحمل
وحلقة الخاتم دون الفص

فصل

في ما يلزم به المتبايعان والحبس والخيار والشرط

والمشتري بنقله في الحين
ولا ضمان بعد في المخوف
كالقص إن نخله العبار
ككل ما عنه التعرف انتفا
عن دفع ما يلزم فالجبر حري
وتالف لنفسه لم يضمن
إن كان في ذلك لا إضرارا
له الخيار في الذي أصابه

وألزم البائع بالتمكين
وإنما الجز على ذي الصوف
وعرف الدرهم والدينار
وهو له من بعد ما قد عرفا
وإن توانى بائع أو مشتري
والحبس للبائع قبل الثمن
وفي التعدي ضمن المقدارا
وقائل في البيع لا خلا به

وما له من بعد من قيام
للفظها في العجز ، لا المصادق
يلزمه ما حاز من أثاث
هو الذي فيه الفساد باد
فألغاه مع صحة في عقده

إلى ثلاثة من الأيام
وجاز أن ينطق بالموافق
ومسقط الخيار في الثلاث
وكل شرط حال الانعقاد
وما يكن من قبله أو بعده

فصل

في البيع الفاسد وما يترتب عليه

وملكه عليه بعد حاصل
ما باعه أو اشتراه أبدا
لبائع بدونما تضيق
من ماله أخصه أو عمّا

وكل ما فسد فهو باطل
وضمن القابض فيما فسد
والمال دون الشرط في الرقيق
وجاز أن يشترط المسمى

فصل

في بيع النخيل والتمر والعرايا وسائر الثمار

إلا بشرط إن جرى الإبرار
وجاز بيع الأصل مع ما يحوي
فهو لمن باع بلا إضرار
يفسخ والثمار لا ترد
رد الذي يدخل في المعيب
فصاعداً ، تأتيك في الوراثة
بدو الصلاح فيه بالقليل
في حائط إن بيع بآنتلاف
لا بكثيره ولا القليل
بكل ما في البيع لم يجتنب
بالتمر خرساً في شروط فاحسب
وبالغاً خمسة أوسق ذري
في ذاك موروث بدون ريب
كالكيل في بيع الزبيب بالغيب
كيلاً وقيت من مضيق الذرع
يباع مطلقاً بلا إنكار

وبائع النخل له الثمار
ولا يبيع التمر قبل الزهو
وما عدا النخل من الثمار
وواجد في الأصل عيباً بعد
ومشتري الثمر قبل الطيب
ومبدأ الجمع من الثلاثه
وما عدا الغيب والنخيل
وجاز في صنف من الأصناف
ولا يبيع ثمر النخيل
وجاز بيع زهوه والرطب
وفي العرايا جاز بيع الرطب
نقداً ومثلاً في رؤوس الشجر
وميت بعد ابتياع الرطب
والخرص في سوى النخيل يجتنب
ولا يبيع حنطة بالزرع
وما عدا النخل من الثمار

وصل في ما يمنع من البيع وما لا يمنع

ثمنها في موضع يستصفي
كالبيض ان ترك للإثغار
أكن للشغل أو المضاجعه
بشرط أن يكسوه أو يطعمه
أن له من بعد ما استزادا
من جملة في ما له اجتماع
البعض يمنع سوى الأجزاء
بغير إذنه سوى في الضير
إلا مع ابتدائه الجديدا
من واحد أو منهما في ما تلا
على السلامة ولا بالأكثر
له الخيار ثابت بلا شطط
كأجل نجوت من مهول
أخيه والسوم عليه حظلا
لا للشرا ، والفسخ فيه لم يجب
وجالب له الخيار يطلب
وإنما يؤمر بالإخلاص

ولا تباع سالة تستوفي
وجاز بيع مطلق الصغار
وفي الجواري تمنع المواضعه
ولا يحل بيع عبد أو أمه
ولم يجوز أن يذكر المرادا
وغير ما عيّن لا يباع
وبيع جملة مع استثناء
ولا تباع أو تشتري للغير
ولم يجوز أن يمضي العقودا
ولا يجوز بيع شئ جهلا
كبالاقل دون علم المشتري
وجاهل بغبنه وما اشترط
ولم يجوز بالثمن المجهول
ولا يبيع أحد يوماً على
ولا يحل النجش وهو المنتدب
ومطلقاً لا يتلقى الجلب
ولا يلي الحاضر للخصاص

باب في الربا

وبيع مثل بعضها يدا بيد
والبيع والسلم في المفروض
كسلم والقرض بالغير امتنع
فنجنا يارب من صفائر
" والوزن " في النقدين شرط استقر
صنفين شرطها بلا خلاف
بالتبر والحلي والنقار
بالعين نقداً وعلى التأخير
أجزه مطلقاً إذا ما سلماً
أو فضة فالجنس منه اجتنب
بغيره نقداً أجز بلا حرج
إن ظهرت ومثلها المغشوشه

فصل وتحصر الربا فيما ورد
وإنما تقع في القروض
والبيع بالانوع وغيره يقع
ثم الربا من أكبر الكبائر
" والكيل " في المطعوم قيد معتبر
واليد باليد لدى اختلاف
وجاز في الدرهم بالدينار
وجاز في كالمقح والشعير
والقرض في جميع ما تقدما
وكل ما مزجته بذهب
وبيع ما بغيره منها امتزج
وجاز بالدرهم المنقوشه

وجاز بيع القمح بالدقيق
والزيت بالزيتون والعصير
ويمنع الردّ بغير النوع
وبيع جيد من الأصناف

منه وبالخبز أو السويق
بغيب ويمنع التأخير
في القرض بالنقدين أو بالزرع
بغيره مثلاً بلا خلاف

فصل

في الصرف وبيع الحيوان

وباع واستلف من تصارفا
ويمنع الأوزن بالخفيف
وجاز في التعيين بالتنصيف
وامنعه بالدينار إلا درهما
والحكم بين سيد والعبد
وجاز بيع اللحم باللحوم
ولا يجوز البيع قبل القبض
والقبض أن يطلق فيها الأيدي

من قبل أو بعد إن الشرط انتفى
لكونه ليس من المعروف
عندهما أولاً لدى التصريف
لكون الاستثناء جاء مبهما
في المنع كالحربي مع ذي العهد
وذي الحياة دونما تحريم
لما اشترى منهن أو من عرض
والقمح وحده هنا ذو قيد

فصل

في الشركة والتولية والإقالة وبيع الدين

وإنما الشركة فيما قاله
وجائز فيما اشتراه التولية
ولم تجز إقالة في السلم
ولا يباع الدين فيما قاله

بيع ولا فسخ لدى الإقاله
وكلها عقد جديد وليه
لكونه باع ولم يستلم
والمخرج الحلال في الإقاله

فصل

فيما يحرم بيعه من الأعيان

ومطلقاً يحرم بيع الماء
ولا يجوز بيع شئ حرماً
ولا يجوز البيع بالمرابحه
والبيعتان منعاً في بيعه
ولا يجوز البيع بالأرقام
ولا يحل بيع أم الولد
كالحرّ والهواء والكتابه
ومثل ذاك خدمة المدبر

وهو للحافر ذو انتماء
كالخمر والهرو وما تقدا
وجاز دون شرطه إن صارحه
في صور أو صلها لأربعه
كصفقة الحلال والحرام
من حين تحمل مني السيد
ومثلها ما نجس أصابه
وما يكن لا للصبأ من صور

وكل ما نأخذه من غنم فلا يجوز بيعه للذمي

وصل جامع في البيع

وعين السكة حيث تجري ولا يجوز البيع مذ تزل وكل من ضاق عليه الوقت ولا يجوز بيع شيء يوقن وبيع بالجزاف ما قد كثرا وبيع ألبان النساء جائز ودودة الخبز مع الحريير والنحل والضباب والسباع والزبل والعذرة للتزييل

أكثر من واحدة في التجر بجمعة حتى يرى النزول يلحقه في كل عقد مقت معصية الله به لا الممكن أو قل أو عسر أو ما يسرا والمشتري شعورهن فائز وجلد ما دبغ كالخنزير وابن الزنا كأمه يباع كالبول للصبغ في التحليل

فصل في بيع الرقيق

ومن نوى في عبده تدبيره ويبطل التدبير بالبيع كما وجاز بيع ولد المدبره كمعتق لأجل أو بصفه

جاز له البيع بلا ضروره تبطل به وصية فيما نما قبل وبعد وكذا المزبره كانت حر إن شفالي دنفه

فصل

في بيع الآجال والفوات

ومن يبيع لبائع لم يحظر نقداً وتأخيراً ودون الأجل والمشتري على السلامة وجد وإن يكن بغير ذاك خيراً ويمنع الإمساك والرجوع إلا المصرة فصاع تمرا ورد ما في ضرعها من لبن وإن يكن فات المبيع رجعا

بالمثل والأقل أو بالأكثر ونفسه وما بشرط أبطل عيباً بما اشتراه فالعقد فسد في الأخذ والرد لما قد حضرا بقيمة وهكذا الجميع في ردها متى افتضحت الأمرا وماله الخيار بعد الزمن بقيمة بقدر ما قد وقع

فصل

في الرد

وإنما الرد بما حط الثمن ولا يضر ربّه طول الزمن

والرد لا يبطله التصرفُ
وما اختفى في عمقه كالبيض
ومشترى العبد بلا إباق
وفاز بالغلة من يردُ
وليس للبائع قبل الردّ
وتلزم الصفقة للأولاد
وإن يكن مات الذي يردُ
ورد مطلقاً بما يعتد
وإنما الحلّ بالإستبدال
وفي اختلاف بائع ومشتري
وردّ من من الجماعة اشترى
وردّ واحد من الجماعة
ومشتر أحدث عيباً ووجد
ومشتر جارية أو دابة
وواجد العدل على ما قالوا
يبطله الإيلاد والإمساك
ومنكر السلعة والدينار

بالوطء والسكنى وهبه يعرفُ
رد ولا بأس بكسر القيص
ونحوه له الخيار باق
وما عليه تبعات بعدُ
ردّ وفي قيمته ما يجدي
في موته واللفظ غير باد
عليه فالرد على من بعدُ
بمثله ولو توارى بعدُ
في رد بائع على المحتال
في قدم وعكسه الحلف دُري
سلعته في صفقة كما يرى
لبائع أو أمسك البضاعة
به قديماً ردّها بلا قود
ونحوها استمتاعه ما عابه
أمسك ما وزنه أو كالا
وفوت ملكه أو الهلاك
يحلف ، وليخش عذاب النار

خاتمة باب البيع

بما يشاءه على الإطلاق
ولا براءة في الإبتاع
بأعجمي كنّ أو بالعربي
كالعبد والأنثى ولو ما يكثر
وبعد قلعه وما لا يرضي
ولا تبال شغب المخالف
وبائع قبل الطلوع مغتبط
كالمشترى مالم يجرّ ضرراً
بذلة يمنعها التجارُ
فامنع ولا يذلنا الكفار
على الذي كان عليه الحق
يعطى له القائم كالجار
بما به تطيب نفس مطلقاً

وباع ذو السلعة في الأسواق
وإنما السلعة للمبتاع
وجاز بيع مصحف كالكتب
وباع واشترى الذي لا يبصر
وجاز بيع كلاً في الأرض
كالعود والشطرنج والمعازف
والبيع في المسجد مكروه فقط
وباع في سلعته واحتكرا
والأرض إن حكمها الكفارُ
وكل ما ببيعه نضارُ
والكيل والوزن وما يشق
والمشترى لأرضه كالدار
وألزم التاجر أن يصدّقاً

كتاب الشُّفْعة ، والسلم وفيه بابان

باب في الشفعة

في جزئه الشفعة إلا المقتسم
وردّ ما استغلّ للشفيع
وجازت الشفعة للصغير
في الأخذ بالقيمة أو أن يسلمه
وهو به أحق في بيع الأجل
وأعطي الباقي وإلا انتظرا
فموته من قبل أخذ صار
في ضم سلعة إلى المبيع
حصته مما اشترى لن يتركا
فأخذ حصته تخيرا
في الأخذ بالشفعة في التعدّد
ولا تجوز بعد الاقتسام

وكل ما يبيع مشاعاً انحتم
وإنما الشفعة في المبيع
وإنما يأخذ بالنظير
وخيّر المطلوب في أن يلزمه
ولا تبال بالذي منه حصل
وبيع شقصه متى ما أعسرا
وعندنا لا يورث الخيار
وإنما يأخذ بالجميع
وبائع لواحد من شركا
وإن يبيع لواحد أو أكثر
وسوّ بين أقرب وأبعد
وإنما تصح بالتمام

باب في السلم

فالبيع والسلم أرض وسما
وجاز شرط الرهن لا الكفيل
وقبض رأس المال ركنه حصل
بالعين في اشتراطه سلامه
بالعيب والرد بدون لبس
بعينه ولو مع الامكان
فانه يفسخ بعد أبدا
في العرض ، كاللحوم في الأبقار
واستدرك الشيخ هناك فصلا
حال التعاقد وفي المفقود
هب أنه لعارض لم يحصل
في أخذه القيمة أو أن يصبرا
وتابع للأرض مالها ثمي

وربنا الواضع في الدين السما
واحصره في الموزون والمكيل
والقدر والوصف ومطلق الأجل
وبطل العقد ولا ملامه
وغيره مخير في الحبس
ويمنع التسليم في مكان
وكل عقد سلم قد فسد
وجاز بالدرهم والدينار
ولم يجز في الحيوان أصلاً
وجاز أن يسلم في الموجود
بشرط أن يوجد عند الأجل
وفي فوات وقته قد خيرا
ولم تجز إقالة في السلم

كتاب الهبات وفيه بيان وفصلان وخاتمة

باب في الهبات

بعلم قدره مع التحديد
وصدقات الخير والهديه
ونحوه في الدين لا الإهداء
لفقدن النص في الكتاب
- لا غيرهم - في عين ما قد وهبوا
أو فوات أو هلك أو تعذرا
وغيرها يمنع إذ هي عنا
حال التطوع بلا استثناء
وروعي الحالة في الإنفاق
لا درهم من هذه الدراهم

وجازت الهبة في الموجود
ومثلها الصلة والعطية
وإنما تجوز بالإبراء
وامنع هبات الشرط والثواب
ومطلقا يرجع أم وأب
ولا رجوع في الذي تغيرا
وخيرها ما كان عن ظهر غنى
وسو في الهبة للأبناء
وليعط من ولد بعد الباقي
وجاز جزء للجميع ينتمى

وصل جامع في الهبات

فواجب قبوله في الحال
لواهب أو غيره ، لا الرد
للحكم بالباطل فيما أخطأ
واشتركا في الاثم والحرام
من أخرج المظلوم من مضيق
وحامل لدية بها حري
كأخذه منهم بلا إضرار
من أخرج الزكاة من حرام
إلا إذا قوبل بالإساءة
ونحوها أجز بلا تلجي
إهداء كالقنطار والنقيير
من مال سيد إذا ما صدقوا
فعرضه لأخذها منافع

وكل موهوب بلا سؤال
وجاز أن يهبه من بعد
وتحرم الرشوة وهو المعطى
ومثلها تولية اللئام
وجاز أن يهدي على التحقيق
ويمنع السؤال للتكثير
وجاز أن يهدي إلى الكفار
وباء بالرد مع الآثام
ولا يمن أحد عطائه
وهبة البكر وذات الزوج
وجاز للغني والفقير
وجاز للعبيد أن يصدقوا
وكل منتم إلى منافع

فصل

في الإباحة والمنحة والعمرى والرقبى والعارية

جائزة كالهدي والمأكول
كالدار للسكنى وظهر يركب
ويستردها متى ما شاء
ما وهبها وورثا للعقب

ثم الإباحة من المجهول
وجاز أن تمنح شاة ثلث
وكل ما حاز فلا اقتضاء
وتم ملك معمر ومرقب

وسُنَّ في المملوك - لا كالجارية -
وربها يختار وقت الرد
لغير من يضطر ، دفع العاريه
ولا تضمَّنه بلا تعدّي

باب في الأحباس

وإنما التحبّيس في الأصول
كالغرس في الأرض أو البناء
واحصره في الخيل على الكفاح
وسوّ بين الولد في التحبّيس
وليس من شروطه الحيّازه
وواقف لمبهمين أرضاً
وإنما يأخذ وقف العقب
وفي اشتراط البيع يلغى اللاحق
وهو في التابع ذو حصول
وفي المصاحف أو الأرحاء
في الدّين كالعبيد والسلاح
وجائر رد إلى المقيس
وحبسّه لنفسه أجازّه
يختار في غلتها من يرضى
من ينتمى أبائّه للنسب
لعقده ولا يصح السابق

خاتمة في الضيافة

وكل ما يُقرى به الأضيافُ
ثم ثلاثة تلي ضيافته
وإن ثوى من بعد ذاك أكثر
في أول الأمر هو الإتحافُ
وليسط إن راموا بها إجحافه
فليس لازماً له أيّ قرى

كتاب القرض والمداينة والتفليس
وفيه بابان ووصل
باب في القرض ، باب في المداينة والتفليس
، وصل جامع في القرض

باب في القرض

وكل ما يملك عيناً يُقرضُ
ورده ما قلّ أو ما كثر
وفي القضاء جاز أن يطوّعا
ويمنعان رد غير النوع
وجاز أن يأخذه بالحال
وجاز أن يردّ مما حضرا
وإن يكن أقرضه إلى أجل
وحيث ما الدائن بالمدين
ولو تراضيا على التأجيل
وجاز في العبيد والجواري
ويمنع الجُزاف فيما اقترضا
ولا يجوز الوضع للتأجيل
وكل ما حلّ - على الإسجال
وكل ما كان من الديون
وجاز دون الشرط كالهديا

وغير مثل لا يكون العوضُ
بالشرط أو مما سواه حذرا
بالدُّون ، والأجود ، والأعلى معا
وجاز للمدين مثل البيع
قبل تصرف ولو في الحال
أو مثله لكنه لن يُجبّرا
فليعملا بقوله عز وجل
تلاقيا طالبيه في الحين
لعاجل جاز أو التأجيل
والأرض والدواب والديار
في الأخذ لا في رده مع الرضا
أو الزيادة على التأجيل
يسوغ أخذه - من الآجال
ونحوها تحلّ بالمنون
وإنما الأعمال بالنوايا

باب في المداينات والتفليس

وكل من عليه للناس ثبت
بيع عليه كل ما يوجد له
ومن له مال ولكن غيبه
وإن يكن بدون مال حُبساً
حتى إذا ما عُدَّه قد ظهراً
وعادم من كالجناية اقتُرف
ودون سعي لا يجيئ الميسرة
حقوق أو غرامة تبينت
أو أخذ الغريم نوعاً بدله
ولم يجيئ به : الإمام ضربه
متى من البيع أو القرض أساً
حُلف ثم للخصوم استؤجراً
مستأجرٌ و- دون سجنه - حُلف
في قوله سبحانه فنظرة

وصل جامع في القرض

ثم المطالب بدين إن حصل
وإن تكن أمواله ليست تفي
وقسم المال الذي له وجد
ومن له أقر بالدين دخل
وإن تكن أمواله عنها نقص
وواجد سلعته بها أحق
ولا يلام عند ذي إنصاف
مكتفياً بيع عليه ما فضل
بدينه بما وجدت فاكتفي
لحاضر أو غائب متى فقد
قبل القضا وقدم الديان جل
فسو ما بين الحقوق بالحصص
وهو لمن أودعه كالمستحق
من نال حقه بالإنصاف

كتاب الرهن والوديعة والحوالة والكفالة

وفيه أربعة أبواب

باب في الرهن ، باب في الوديعة ، باب في
الحوالة ، باب في الكفالة

باب في الرهن

كالقرض والسلم إن كان ارتحل
وجوز الأجل في الصنفين
والوضع للأمين غير مرضي
وجوزنه في المشاع مطلقاً
واختص راهن بالانتفاع
حيث تولى قوتها المرتهن
كحملها من سيد ، والفوت
ولم يكلف عوض مكانه
لربه وحل دين بعد
وحاصص الغريم في الأثاث
عليه أن يفسداً أو يجيفاً
عن ثمن يمنع في الرهان
إلا بما عليه قد تداننا
ما كان ثانياً من العقود
ولا يرد قدر ما يندفع
ولا تكلف واحداً بالباقي
حد ورق ماله من ولد
ياربنا قنا عذاب النار

جاز اشتراط الرهن في بيع الأجل
مع عدم الكاتب في الوجهين
ولا يجوز الرهن دون القبض
والقبض ما يد عليه أطلقاً
وجاز في قابل الابتياح
إلا ركوب دابة واللبن
وبطل الرهن بنحو الموت
وبقي الدين على ما كانه
وإن يمت مرتهن يرد
وعكسه يرجع للوراث
وبلغ الحاكم فيما خيفاً
والبيع للسلعة بارتها
ولا يكون الحكم حيث ارتها
وعد في الرهن من المردود
ودون إذن صاحب يمتنع
ويبطل الرهن بالاستحقاق
وإن زنى بأمة من يعتدي
وجاز بالدرهم والدينار

باب في الوديعة

وكل من أودع شيئاً عنده
وليس ضامناً لما قد تلفا
والحفظ أن يفعل فيه ما فعل
وفي اختلاف مودع ومودع
وفي التقاء مودع بمودع
وموئن الحمل أو الإيصال

حفظه فرضاً وبعد رده
دون تعديته إذا ما حلفا
بماله مراعيّاً حداً حصل
فقوله مع اليمين قد وعي
لم يطلب الحق سوى بموضع
والرد لازم لرب المال

باب في الحوالة

وكل من أتبع في الحوالة
ولا رجوع بعد للمحال
وحيث ما الحق على المحال
وجاز بالحال على الحلول

فليتبع المليئ لا محالة
إلا الذي أحيّل باحتيال
عليه بالإقرار لا تبالي
لا العكس كالأجل بالتأجيل

باب في الكفالة

وسُمي الضمان بالكفالة
وجاز في الحقوق بالإسجال
ولا رجوع للذي قد ضمنه
وجاز للنساء والعبيد
ومنع الضمان في المجهول
واضمن لمن رغب أو لم يرغب
ويمنع اشتراط حمل اثنين
والحمل بالحصص إن تداينا
ومنع الضمان بالإجمال
وكل شرط ليس في الكتاب

وبالزعمامة وبالحمالة
على الحلول وإلى الآجال
إلا إذا المضمون عنه استأمنه
وغير مسلم بلا تقييد
مقداره نجوت من مهول
ولا تجز ضمان ما لم يجب
عن واحد يؤخذ دون عين
شخصان أو جماعة عمن جنى
كشرطه في سائر الأعمال
كالوجه باطل بلا ارتياب

كتاب الشركة والقسمة والاستحقاق والغصب والجناية على الأموال وفيه ثلاثة أبواب

باب في الشركة ، باب في القسمة ، باب في الاستحقاق
والغصب والجناية على الأموال .

باب في الشركة

لا في تباعد ولا تداني
اقتسما كل بقدر الكل
بحصص إن خلطتا التجارة
بقدر ما ابتاعا على السواء
في الربح كالمشترط انفراده
والعرض قبل بيعه فاجتنب
كالعبد والرحى بلا انتياب
بشرط أن يجتنب المحرما
إلا الذي يبقى له في الحال
فجائز فيها بدون لبس
فباطل ، وكسبه يقدر
فإن تشاحا فبالاقتسام
عليه أو إصلاح ما قد فسد
شريكه بدونما تفصيل
وكل ما للآخرين ضار
ومن دعا لفرقة قيل "أجل"

ولم تجز شركة الأبدان
وإن يكونا استؤجرا في عمل
واشتركا في الربح والخسارة
واقتسما الثمن في الشراء
ويمنع النقص أو الزيادة
ولا يجوز فضة بذهب
واقتسما الربح من الدواب
وشارك الذمي من قد أسلما
وليس للأخذ من كالمال
وكل ما كان بطيب النفس
ومن بجزء وارد يستأجر
ولم يجز بذاك في الأيام
وأجبرا على الذي تعاقد
وللشريك عدا كالوكيل
ويمنع الإقرار والإنكار
ولا يجوز عقدها إلى أجل

باب في القسمة

من كل حق ممكن فيما ترك
ومن دعا لها سواء أجبرا
ما شاء من نصيبه المقسوم
في بيعه أو قسمه المشترك
والمشترى بشرط ذلك يفي
فجائز تقسيمه في الباب
لقرعة في شاسع أجيبا
بينهم دون اتفاق الجمع
والماء والكلاب إن بها أمر
ما الفسخ عنه أبدا بناء
قراره في الجزء لن ينقذا

وجازت القسمة فيما يشترك
وكل المجنون أو من صغرا
وليعط من حضر في التقسيم
ولا يجوز جبر أي الشركا
وبيع في تعرض للتلف
وما عدا الرأس أو الكتاب
ومن دعا ليخرج النصيبا
ولا يجوز قسم كل نوع
وجاز في غير المبيع كالثمر
والسفل والعلو في البناء
وكل من دون الشريك اتخذا

باب في الاستحقاق والغصب والجناية على الأموال

ضمن أو رد لمسـتحقه
كبيع ما يحرم أو ما فسد

وكل من أخذ غير حقه
وقد عصى بذاك من تعمدا

ورد عينا غاصب إن حضرا
وحُدَّ في جارية إن علما
وليُعْطِ في كالكسر والتعدي
وإن يكن تهدمت كالدار
ورد ما نقصه من غصبا
وغاصب ذريعة يردُّ
والحيوان جرحه جبارُ
والغرم ساقط بلا نزاع
وكاسر محرماً كالذهب
ومن على أمة أو عبد جنى
وليُعْطِ مجنياً عليه القودا
وكاسر كفضة في السُرج
وإن تراضيا على التقويم

والمثل والباقي وما قد أترا
مع رده أولادها والقيما
قيمة ما نقصه بالحد
عليه ردها مع الجدار
الأرض مع قيمة ما قد حجبا
البذر مع ناتجها من بعدُ
وبيع إن عادلته تكرارُ
عن قاتل في حالة الدفاع
ضمانها في حقه لم يجب
فالنقص والقود قد تعينا
وقدرَ ما نقص أعطى السيدا
ألزم بالإصلاح دون حرج
جاز متى خلا عن التحريم

كتاب الإجازات والأجراء
وفيه مقدمة وفصلان وخاتمة
مقدمة ، فصل فيما يجوز في الإجارة وما لا يجوز
، وصل جامع في الإجارة ، خاتمة كتاب الإجارة

باب في الإجازات والأجراء مقدمة

به وفي استهلاك عين امتنع
من عمل ويمنع التضيق
فقط وما يذكر فيه الأجل
أو يذكر في خدمة الأحرار
مستأجر كخدمة الأجير
كالبيع والعق وما كالدنف
فواجب فيه بيان الأجل
لأمد إليه يبلغونها
لمدد طوال أو قصار
لمدة لا في الدواب فاعتن
إلا بجزئها على التراضي
فيه استحق أجره إن قدر
والأجر والأعوام والأجير
إن فسخت أو عين ما استغلة

وجاز الاستئجار فيما ينتفع
وكلّف الأجير ما يطيق
ومنه ما يذكر فيه العمل
كالنسج في الأولى وسكنى الدار
وامنعه في تقديم أو تأخير
وبطلت بموت أي طرف
وكل ما استؤجر لا لعمل
والشرط في الأجل أن يكونا
وجاز في الدواب والديار
وجاز في إرضاع ذات اللبن
ولا تجز إجارة الأراضي
وكل ما عمل مما استؤجرا
وعين الأيام والشهور
ورد في الفوات أجراً مثله

فصل

فيما يجوز فيه الإجارة وما لا يجوز

إلا لمن عن غيره يطوع
وجاز بالموت ولو للمقضي
أو يعطه القدر لدى التمام
ككل ما يغضبه سبحانه
أو جملة والنسخ فيما زبره
- إن سميا أو لا - على الإجاره
بينية وقيت كل ضار
قضاته للفصل في المشاجره
كالبنر ، لا البرء من الأسقام
يبطله كالحبر والخيط
بالمثل والأقل والكثير
بالمثل أو في عبده خذ داره

وفي الصلاة كالأذان يمنع
ولم تجز لقادر في الفرض
وليرضه فقط في الاحتجام
وامنعه في النواح والكهانه
وجاز في التعليم بالمشاهره
وجاز أن يدخل في التجارة
كالنقل للجواب أو إحضار
وآجر الأمير بالمشاهره
وجاز في الطبيب بالأيام
وكل ما يمنع من شروط
وجاز الاستئجار للأجير
وجاز الاستبدال في الإجاره

وصل جامع في الإجارة

وإنما تنقيّة المجاري
وجاز الاستنّجار في كنس الكُنف
وجاز للراعي بجزء ثبّتا
كالثوب للخياط والطحين
وفي كراء السفن الكبار
وخففوا من حملها في العطب
وجاز الاستنّجار في الحمام
وليس جزءاً في كراء الدار
وجاز في المشاع للشريك
ولا تضمّن الأجير المشترك
والقول قوله مع اليمين
ويستحق أجره في العمل
ولم تجز بغير ما قد ضمنا

على الذي ملأ لا ذي الدار
يا ربنا فنحننا من الدنف
من هذه الغنم لا فيما أتى
بالجزء والزيت من الزيتون
بجزء ما تحمل كالصغار
ولا تضمّن فيه أهل المركب
وليرضه الداخل في التمام
أشجارها التي مع الثمار
وغيره بدونما تشريك
أو غيره كصانع فيما هلك
مالم تقم بينة في الحين
بالقدر أو رب المتاع يأتلي
محددأ في ذمة أو عيّنا

خاتمة كتاب الإجارة في الجعل في الآبق وغيره

ولا يجوز الحكم بالجعل على
كحفر بئره ورد عبده
إلا إذا استأجره في طلب

جاعله في أيّ شيء جعلاً
ويستحب لو وفى بوعدده
ونحوه لمدة فأوجب

كتاب الوكالة والمضاربة

وفيه بابان

الوكالة ، والمضاربة

باب في الوكالة

ثم الوكالة على الأموال	تجوز كالحقوق والأعمال
وجاز للغائب أو من مرضا	ويطلب الحق ولو بلا رضى
ولم تجز في اللفظ كالطلاق	والعتق والإقرار والإعتاق
ويضمن الوكيل إن تعدى	ما فات والموجود بعد رداً
وكل ما فعل للموكل	فلازم ما ربه لم يعزل
وبطلت بالموت ، والأحكام	نافذة إن فقد الإمام

باب في المضاربة

وهي القراض عند الإمام مالك رحمه الله

وجاز بالجزء على التراضي	أن يُعطيَ النقدين في القراض
وكل ما بأجل فيه انعقد	فباطل مالم يكن نص ورد
ولم يجز لعامل أن يأكلا	شيئاً ولو كان به منتقلاً
واقسما الربح فإن لم يفعلا	بل تركا وخسرا بعد فلا
وإن تعدى عامل فربحا	كان له من ربحه ما رجحا
ولا تضمن عاملا فيما تلف	وجاز قبل ربحه أن ينصرف
وإن تعدى عامل في المال	فهو معاقب بكل حال
وتبطل العقود بالفناء	جميعها بدونما استثناء

الفالج المعلى
فى نظم وتلخيص المحلى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلانى المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء السادس
فى ملحقات الفقه الاجتماعى

كتاب المزارعة والمغارسة والمعاملة في الثمار (
وهي المساقاة) وإحياء الموات
وفيه أربعة أبواب وخاتمة

باب في المزارعة ، باب في المغارسة ، باب في المعاملة في
الثمار ، باب في إحياء الموات ، خاتمة في المرفق

باب في المزارعة

ويستحب الزرع والإكثارُ وكل ما عن الجهاد يُشغلُ ولم تجز كراء أرض أصلاً أن يزرع المالك أو يبيحها وجاز إن بالجزء منها اشتركا وما به تطوعاً فمطلقاً ولا يحل عقدها لأجل وإن أراد ربها إخراجاً وكلف صاحب أجر المثل وبطلت بالموت والوراثُ وتلزم الزكاة من أصابا وإن يكن تعاقدًا بفساد	منه سوى الذي به نضارُ فتركه ولو أضر أفضلُ وزرعها في أربع قد حلاً لغيره الزرع ويستريحاً ومن أبى عن كل ذاك أمسكاً يجوز مثل ما عليه اتفاقاً وجاز للعاقدة ترك العمل أو رامه هو فلا إخراجاً من بعده وقيمة للزبل يستأنفون العقد والحرثُ منفرداً بجزئه النصيباً رد لمثله ولو بزائد
---	--

باب في المغارسة

ودافع أرضاً له بيضاءً جاز بأوجه من الإجاره ومن أراد منهما ينسحب وفى انتقال ملك أرض أو شجر فماله في الزرع من نصيب وإن يكن في الزرع والأشجار وإن يكن بعد ظهور الثمر	لغارس له بما قد شاء ثم المزارعة غير ضارّه وبالنمو فالتمام يجب لمالك ببيع أو إرث ظهر ويمنع الإخراج قبل الطيب فالمشترى في العقد بالخيار فربها وعامل بها حري
---	---

باب في المعاملة في الثمار وأحكامها وهي المساقاة

وجاز في مختلف الأشجار وكل ما احتاج له في عمله ويمنع اشتراط كالدواب	تعامل بالجزء في الثمار كألة فإنه من قبلة وحفر كالبنر على الصواب
--	---

باب في إحياء الموات والإقطاع والحمى والصيد يتوحش

ومن ترك ما له بمضيعة أو عطب ماله في البحر

وإنما الأرض لمن أحيّاها بالسبق أو أقطعه إياها

إمامه ، ولم يجز أن يحيى
إلا بالإشتراك كالأملح
وهى له ولو بطول دثرا
والقلع للأشجار والنبات
وواجب في ذاك كالحساس
وامنع لمن جرّ إليه ضرراً
والشرب للأعلى إلى استيفاء
وجاز أن يقتسموا بقدر
وليقطع الأغصان في انتشار
ويسترد مطلقاً ما ضاعاً
وذاك دون أجر أو صلات

من ذاك ما به الجميع يعيا
ورحبة السوق أو المراح
بعد وفي الجهل الإمام نظرا
إحياء إن قورن بالنيات
فهى له من دون باق الناس
إن ساق أو حفر فيها نهراً
حاجته بملك أو احياء
حصصهم إن حفروا بقدر
أفيائها على بقاع الجار
كمن رمى لعطب متاعاً
كتارك الدابة بالفلاة

خاتمة في المرفق

والباب مطلقاً أجز للجار
لجاره ولا دخان العصف
كما يربى بالفناء الشاء
بحفره بعد اكتفاء فليذر
فهو لربه متى عنه ذهب
في ملك حافر بلا شقاق
إلا لمسلم من الأحياء

وفتح كالكوّة في الجدار
ولم يجز إرسال ماء السقف
وليُعل في بنيانه ما شاء
وكل من ملك ماء في نهر
وما عليه ماء نهر قد غلب
وما رماه النهر فهو باقي
ولا تكون الأرض بالإحياء

كتاب الصلح والإقرار وفيه بابان

باب في الصلح

وكل صلح ما عدا الإقرار
وامنعه بالسكوت أو إسقاط
والصلح في الأموال بالإبراء
ويمنع الصلح على المجهول
وجاز في سوى الذي تقدّم
والسن والجراح بالتعمد
ويبطل الصلح بالإستحقاق

بالحق باطل بلا إنكار
يمين أو للغير في استسقاط
وإن تكن عيناً فبالشراء
كشرط الإبراء مع التأجيل
في الخلع والمصيب من بعد دماً
وفي ثلاثها سقوط القود
كالموت والهدم بلا شقاق

كتاب الصلح وبه تم المجلدات الست الأول
بحمد الله وحسن توفيقه ويبقى مثلها نسأل الله أن ييسرها ويعين عليها
وعلى شرح الجميع إنه ولي ذلك والقادر عليه

باب في الإقرار

وإنما الإقرار بالحقوق
فمن أقرّ بدم أو مال
ويلزم الإقرار من أقرّ
ويلزم الإقرار للمكلف
وكل ما كان من الإقرار
وجاز للمريض أن يقرّ
ومدّع للشئ وهو في يده
وقائل له عليّ كمنه

تكون للخالق والمخلوق
أو غيرها لزمه في الحال
بالعقل بالغاً ولم يضطراً
ثم الرجوع بعد عنه ينتفي
فمرة تكفي بلا تكرار
لوارث ولو بهم أضرراً
مصدق في غير حال فنده
إلا كذا ، فالحلّ فيها التجزئة

كتاب الضالة واللقطة والآبق وفيه باب وخاتمة

باب في اللقطة والضالة والآبق

في الحلّ والترحال حتماً التقط
بجامع متى بها العدل شهد
والعدّ يعطاها أو الوعاء
وردّها في حالة القيام
ونحوها فهو به يناط
يكون موقوفاً بلا حجاج
قويّة الأبل في الضوأل
فهى له أو لأخيه الذيب
فهو لربه وإلا عرّفا

وواجد لأى مال قد سقط
وعرّف اللقطة عامّاً إن تجد
وواصف العفاص والوكاء
وهى له بعد تمام العام
وكل مال ليس له رباط
ولقطة الحرم والحجاج
وليس يؤخذ بأيّ حال
وواجد الغنم في المغيب
وغيرها من حيوان عرّفا

خاتمة في المنبوذ وأحكامه

فرضاً ولا جدال في حرّيته
معه فمأله بلا إشكال
من مسلم مصدّق إن صدقا

وليُعن بالمنبوذ من بحضرته
وكل ما وجدته من مال
وكل من قد ادعاه مطلقاً

كتاب الحجر والإكراه

وفيه بابان

باب في الحجر ، باب في الإكراه

باب في الحجر

ولا يجوز الحجر في الأموال
والبكر والثيب كالزوجات
والرشد في الذكر - أتاك النصر -
وتعقد الحامل أو من وقفها
ويمنع الحجر على الزوجات
هذا وللمرأة حق زائد
والعبد من قبل انتزاع المال
والطفل لا يعطى من النقود
وجاز للغائب والصغير
واستأجر الحاكم لليتامى

إلا على المجنون والأطفال
يسوغ عقدهن كالهبات
هو السداد وسواه الكفر
للحد أو على الهلاك أشرفا
كالبكر في البيع أو الهبات
في المال والأجر عليها عائد
كسيد في كافة الأحوال
وهو كالمجنون في العقود
تصرف المحسن في التدبير
أموالهم إن الوصي راما

باب في الإكراه

وانقسم الإكراه للكلام
وهو في الكلام والمباح
ويلزم القود والضمان
وكل ما تبيحه الضرورة
ومكره في الخمر والخنزير
ولا تبال بعد بانتشار
ويحرم الميتة في اضطرار
ويستوي في مطلق الإكراه

والفعل للحلال والحرام
بلا ضمان لا ولا جناح
في كل ما يمنعه الإنسان
كالأكل والشرب فلن يضره
يقدم ، لا الزنا أو الفجور
لمكره ليس بذى اختيار
عاص سوى التائب في الأسفار
اللص والدنيء أو ذو الجاه

الفالج المعلى

في نظم وتلخيص المحلى

لأبي محمد معاذ أحمد عمر محمد

الإفريقي الفلاني المالي
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء السابع
في الفقه الدولي
(الجهاد)

كتاب الإمامة والقضاء والشهادات وفيه ثلاثة أبواب وثلاثة فصول

باب في الإمامة ، باب في القضاء ، باب في
الشهادات، فصل في أحكام المتداعيين ، فصل في من
يجوز شهادتهم أو يمنع ، وصل جامع في القضاء .

باب في الإمامة

وتم بحمد الله نظمه في أول الكتاب ولم يزد الشيخ هنا رحمه الله إلا صفة الإمام فقط فلتنصف إلى ذلك

لا في النسا والطفل أو ذي الآفه
ولا يطاع في سوى الإيمان
ولا يكون الحكم بالوراثه
ولم يطعه جاهلياً ماتاً
مجتنباً حياته المشيئة
ملازم الإنصاف ذا كياسه
ونهيته عن منكر فرضاً يعدّ
فاختم لنا رب بخير خاتم

وفي قریش تجعل الخلافه
ولا يجوز أن يليها اثنان
والحد في اختياره ثلاثه
ودون عذر كل من قد باتا
وصفة الإمام أن يكونا
وعالما بالدين والسياسه
والأمر بالمعروف من كل أحد
وانقطع الوحي ببعث الخاتم

باب في القضاء

إلا بحق وسواه ظلّم
وما سواه باطل إسجلاً
إلا الذي بنورنا استضاء
هو الذي في حكمه قد يعدل
إلا الذي ابتنى على أساس
وما سواه باطل وظنّه
ثم الوكالة لديه يجتنب
حق أو اقتضائه لما وجب
عن أحد إلا مع الإحضار

وفي القضاء لا يحل الحكم
والحق ما أنزله تعالى
ولا يجوز أن يلي القضاء
وعالم بلغ وهو يعقل
ولا يحل الحكم بالقياس
من القران أو صحيح السنّه
ويمنع القضاء في حال الغضب
إلا على جلب الشهود أو طلب
وامنعه في الإقرار والإنكار

فصل

في أحكام المتداعيين

في مجلس الحكم بلا اشتباه
حكّمه على الذي استجابا
بحجة ردّ له ما ثبتا
في جلب أو تحليفه تخييراً
إلا بإقرار أو التفنيذ
في عجز طالب عن التبيين
في أي شيء ما عدا المقتول

وإنما يحلف باسم الله
ويحكم القاضي على من غابا
وكل من قضى عليه وأتى
ومدّع على الذي قد انكرا
ولا قضاء بعد بالشهود
وألزم المظلوم باليمين
ولا يجوز الحكم بالنكول

كالمدعى بشاهد أو من كفر متى تحمّل وصية السفر

باب في الشهادات

وإنما يُقبل في الشهادة والعدل من يجتنب الكبائر وكل ما الوعيد عنه منتفٍ ويحكم القاضي على ما بينه ولا يجوز في الزنا أن يقبلا وحده في سائر العقود ويكتفى بالعدل واليمين وعادلت في كل ما تقدّما وليحلف الشاهد إن كان كفر وفي الرضاع واحد أو واحده

عدل رضاً فقط بلا زياده ويتقي سواه أن يُجاهرا فإنه صغيرة عنه عُفي بعلم ، أو إقرار ، أو ببينه إلا رجلاً أربعاً فما علا باثنين كالطلاق والحدود فيما عدا الحدود في التبیین ثنتان عدلاً مطلقاً ولو دما بعد صلاة في وصية السفر يكفي ككل خبر خذ فائده

فصل

فيمن يجوز أو يمنع شهادتهم

ويمنع الكفر من الشهادة وقبلت شهادة العبيد ويشهد الأبناء للأبناء ويمنع الصغار منها مطلقاً ويحكم القاضي على من غابا ولا يُحلّ حكمه محرماً وإن تداعوا في متاع البيت ويحكم اليهود والنصارى

فاختم لنا يارب بالشهادة للحر والعبد بلا ترديد كالعكس ، والخلّ لذى الشحنة والحكم لا يُحيل ما تحققا كحكمه على الذى استجابا وإن بدا الحق فلا تلوما فباليمين أقسم ولو لميت بالسلم لا غير ولا اختيارا

وصل جامع في القضاء وأحكامه

وسأل القاضي عن الشهود ويفسخ الحكم إذا تراجعوا وجاز للأئشي القضاء كالعبد ويشهد الأعمى الذى تيقنا والحكم بالقافة في لحاق وولي الحكم الذى ولّاه ونفذ الحكم الذى به أمر والمدعى الشيء وليست في يده

وكلف الخصمين نحت العود " وحالهم من بعدها يراجع " وابن الزنا وتائب من حدّ وسامع عليه قد تعيّن مستلحق جاز على الإطلاق منصبه في دينه مولاه من عالم وفي سوى ذاك نُظر

يقضى له شرط انتفاء فنده
اليـد ، أوْلا ، وسواه اقترعا
ثم الشهادة أخـي تجتمعُ
نسألك اللهم لطفاً في القضا

واقـتسما الذى عليه وضعا
ككل ما لاثنيين لا يجتمعُ
والارتزاق جائز على القضا

كتاب الجهاد

وفيه مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

مقدمة ، فصل في أحكام الأسرى والمعاهدين ، فصل في
الجزية والغنـيمة والأنفال ، وصل جامع فيما سبق ، خاتمة
في الجهاد

باب في الجهاد

مقدمة

بالدفع والغزو أو الحماية
من الأمير دون عذر باد
إلا الذي فوجئ بالأعداء
فرار مسلم بقصد الضعف
وقطعها وحرقتها بالنار
لا غير والخنزير بالإسجال
لا الطفل والأنثى بغير نكر
كغيره أو الشجاع القادر
إذ تركهم في كفرهم عصيان
ردوا إلينا المال والأسارى

فرض الجهاد عندنا كفايه
وليُجب المدعو للجهاد
ويُطلب الإذن من الأبناء
ومطلقاً يُمنع يوم الزحف
وجاز هدم الدور والأشجار
وعُقر الخيل لدى القتال
ومطلقاً يقتل أهل الكفر
وحُوربوا مع الأمير الفاجر
وليُجلب النساء والصبيان
وإن أتوا بلادنا تُجّارا

فصل

في أحكام الأسرى والمعاهدين

لمن بها أطلق من قيود
من دون ردّ السبي أو المال
من كافر ردّ إلى مولاه
أحرز كل ماله من كرب
ومسلمون ما عدا الكبار
لكنها تقع في استرقاق
من قبل نفخ الروح دون شك
بينهم بدون ما إنكار
عقدتهما من انفساخ سلما
وفي الكتابية لا جناحا
في توبة الكافر لا اليهودي
آباءهم من قبل الاحتلام
فليس معدوداً من الكفار
إن أكرهت أو مارست دنيّه

ويمنع الوفاء بالعهد
ويقتدى المسلم بالرجال
وكل ما باع أو اشتراه
ومطلقاً مسلم دار الحرب
وماله من ولد أحرار
وهو على نكاح زوج باق
وينفع الجنين يوم الضنك
وصححت أنحكة الكفار
وكافران مع بعض أسلما
وإن تسابقا فلا نكاحا
ويكتفى بكلمة التوحيد
ويتبع الأولاد في الإسلام
وكل من يسبى من الصغار
كولد الكافرة الذميّه

فصل

في الجزية والغنيمة والأنفال

رسولنا وديننا الإسلام
في ديننا خلاف ما قد أظهرنا

ونقبل الجزية باحترام
ويقتل الزاعم أن قد أضمرنا

واسقط الإسلام كل قيد
والكافرون ماله من حكم
ويدفع الجزية في صغار
وخمسة الغنيمية الإمام
فخمسة الخمس للإمام
يليله أهل البيت فاليتمى
وتقسم الأربعة الأخماس
وأشبهت في الخمس الركازا
ومطلقاً يُرد مال المسلم
وبعده يعوض الإمام
ولا يزداد حاضر بخيل
وأسمهم المرضى مع التجار
ومطلقاً لا يسهم الأطفال
ويمنع الكافر من أن يحضرا
وكل من قتل نال السلبا
ونفل الإمام ذا الإغماء
وقومت وقسمت بالقيم
وعندنا لا توقف الأراضي
ولا يجوز الأخذ مما غنما
وكل ما أعياهم في النقل
وكل من دخل أرض الحرب

لكافر عن أمة أو عبد
إلا السيوف أو دخول السلم
أهل الكتاب ما عدا الصغار
وبعد ذاك يقسم السهام
يضعه في صالح الإسلام
فالفقرا فابن سبيل قاما
لحاضر وفصل الأفراس
لكن باقيها لمن قد حازا
إليه من قبل إقتسام المغنم
من نابيه ويفسخ الأحكام
على الذي كان له من نيل
ونحوهم والعبد كالأحرار
مثل النساء ولهم أنفال
لكنه للاضطرار استؤجرا
وإن يخف فقد الشهود غيبا
في الحرب كالأطفال والنساء
غنائم القوم بلا تلوم
إلا إذا الكل بذاك راض
شيئاً ومن يضطر منها طعاما
فحرقه يجوز مثل الأكل
هو الذي يجنى ثمار الضرب

وصل جامع في الجهاد

إلى ديار الكفر للمخاوف
أحكامهم على مريدى التجر
بفضة ككل ذي تشريف
كعكسه إلا إن العذر حصل
كجرس الرفقة أو كلب السبل
وغير ذاك بدعة تُستهجن

ويمنع السفر بالمصاحف
كالخيل والسلاح حيث تجرى
وجائز تحلية السيوف
وقادم النهار بالليل دخل
ولا يجوز أن تقلد الأبل
ثم الرباط في الثغور حسن

خاتمة باب الجهاد

رزقنا الله في سبيله الاستشهاد

كالخيل والإبل والأقدام
مالاً لمن يسبق في الأمور
وإن جرى العكس فما له
استحق

ويندب السابق بالسهام
والسابق أن يخرج كالأمر
أو من سابق لقرن إن سبق
أو يخرج في الخيل كل منهما

إن أدخل محلاً بينهما
تعليمه - كرمي قوس - يندب
وكمّل الباقي أبه في حزم
أمّ الفنون جامع الخصال

وكل ما للكافرين يرهب
وتم ما جمعه ابن حزم
وذاك من كتابه الإيصال

الفالج المعلى

فى نظم وتلخيص المحلى

لأبي محمد معاذ أحمد عمر محمد

الإفريقي الفلاني المالي

الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه

الجزء الثامن

فى ملحقات الفقه الدولي

باب في قتال أهل البغي

مقدمة

فأصلحوا بينهما فيما تلا
باغية حتى يرى تعدل
إلى بغاة ومحاربيها
فطالب الحق وباغي المين
وهو على خطئه مأجور
وهو على طمعه موزور
فهو محارب بكل حال

باب وإن طائفتان اقتتلا
فإن بغت إحداهما فقاتلوا
وانقسم اقتتال مسلمينا
ثم البغاة انقسموا قسمين
فأول في فعله معذور
وطالب الدنيا هو المغرور
فإن تعداه لأخذ المال

وصل جامع في البغاة

فهو مردود بلا إشكال
فالمال مضمون على الإسجال
وأرشه من بيت مال يعطى
وترك ذاك دون عذر حبيب
لغيره إلا الذى كالعقرب
فباطل وأمضى الزكاه
وتؤخذ الدية ممن قيدوا
من دم عادل ولا عتابا
مالم نكن بتركهم نضار
فما لهم بفعلهم نجاه
كالغرق إن كانوا مع الذراري
أو ذمة أو مثلهم في الكرب
نسألك اللهم موت الشرف

ودمهم يحلّ دون المال
وما أصابوا من دم أو مال
ويسقط القود عن من أخطأ
وجاز للعادل قتل كالأب
ويستحب تركه للأقرب
وما به قد حكم البغاه
وقال أن تستأنف الحدود
وضمن العادل ما أصابا
وترك النساء والصغار
وإن يكن تحصن البغاه
ولم يجز إحراقهم بالنار
ولا تقتلهم بأهل الحرب
وجاز للمضطر حال التلف

الفالج المعلى

فى نظم وتلخيص المحلى

لأبي محمد معاذ أحمد عمر محمد

الإفريقي الفلاني المالي
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء التاسع
في الفقه الجنائي
(الجنايات)

كتاب الجنائيات
وفيه مقدمة وخاتمة وثلاثة
أبواب وثمانية فصول

باب في الجنايات مقدمة

القتل والتفويت دون شكٍّ
أو خطأ رزقت كلَّ حمدٍ
فيهن فالقود لا يكونُ
ولم يد فيه ولم يكفر
تعمداً ومخطئ لم يلم

وأعظم الذنوب بعد الشرك
والقتل قسمان فقتل عمدٍ
ثم الصبا والسكر والجنونُ
ولا يقادُ مسلم بكافر
وأدب القاتل غير مسلم

فصل في الكفارة والدية والقود والفدية

متخذاً من العشيرة الغطا
ما شاء من قتل وعفو أو يدي
من دية فلا تزده وبراً
في العمد والخطأ دون أجل
من مال عامد بلا تنفيس
في جهل قاتل وضيق الحال

وكفرا القاتل في حال الخطأ
واختار من يليه في التعمد
فإن أبى الولي إلا أكثرا
ومئة أو قدرها من إبل
وتؤخذ الدية بالتخميس
ويضمن الدية بيت المال

باب ديات الجراحة في الأعضاء فيما دون النفس في العمد والخطأ

وما على المخطئ من جناح
في أي عضو كان دون لبس
والسن خمس والبواقي هدر
ما شاءه من فدية أو قود
جميع ما يصاب في اعتداء
فالعمد منه دائماً يقتص
في الجرح ، والمخطئ فيه لم يد
واقئص من جميعها اسجالات
جائفة ، جُنبت كل خوف

واقئص في العمد من الجراح
وذاك فيما كان دون النفس
إلا الأصابع ففيها عشر
واختار ذو الجراح في التعمد
وذكر الشيخ من الأعضاء
وكل ما أعوز فيه النص
واختار بين فدية والقود
وعشر الجراح فيما قالا
وسم ما قد نفذت للجوف

باب جامع في القصاص والديات

وليس سجنه من المعروف
يضمن كالتأش في السهام
إن جهلوا قاتله بالضبط
بأمره كقتله لولده
لفظ الضمير غالباً للأقرب
في نومها وضمه بكالثدي

واثبع القاتل بالمعروف
وبيت مال الله في الزحام
وضمنت عاقلة في الضغط
وضمن المأمور في قطع يده
[وإنما يرجع عند العرب
وكفرت أم بموت الولد

وقيدَ للأجير من مستأجره
وإنما الدية للوراثِ
كذلك العفو إلي الأهالي
هذا ولا جبر على تأخيره
وما لمجني عليه العفو
وصدق الرسول إذ يقولُ
والعفو قبل الموت في الدياتِ
وذاك في الأنفس لا الجراح
وإنما يُقتصّ حال الحيفِ
ومن جنى وليه في الجاني
ولا تُردّ دية بعد الأدا
ولا يقاد عندنا في الحرمِ
وجائز إقامة الحدودِ
ودم من يمر بالمصلي

والوزر لا يليه غير وازره
واققسموه قسمة الميراثِ
وإن عفى البعض فلا تبالي
لصغر الآخر أو حضوره
في النفس ، والأب عن ابن لغو
في النار ذا القاتلُ والمقتول
لا يبطل الحكم الذي سيأتي
وليعفّ في العضو بلا جناح
من بعد عفوه فقط بالسيف
يسقط حقه بموت الثاني
ويُلزم القاتلُ بعدُ القودا
ولا قتال فيه ما نُظلم
في الأشهر الحرم للمحدودِ
هدر ولا يقتل من يصلي

فصل في الدية في النفس والعفو

وإنما الدية للوراثِ
كذلك العفو إلي الأهالي
هذا ولا جبر على تأخيره
وما لمجني عليه العفو
وصدق الرسول إذ يقولُ
والعفو قبل الموت في الدياتِ
وذاك في الأنفس لا الجراح
وأتبّع القاتلُ بالمعروفِ
وبيت وال الله في الزحامِ
وضمنت عاقلة في الضغطِ
وضمن المأمور في قطع يده
وإنما يرجع عند العربِ
وكفّرت أم بموت الولدِ
وقيدَ للأجير من مستأجره

واققسموه قسمة الميراثِ
وإن عفى البعض فلا تبالي
لصغر الآخر أو حضوره
في النفس ، والأب عن ابن لغو
في النار ذا القاتلُ والمقتول
لا يبطل الحكم الذي سيأتي
وليعفّ في العضو بلا جناح
وليس سجنه من المعروفِ
يضمن كالتائش في السهامِ
إن جهلوا قاتله بالضبطِ
بأمره كقتله لولده
لفظ الضمير غالباً للأقربِ
في نومها وضمه بكالثدي
والوزر لا يليه غير وازره

فصل في القصاص في النفس

وإنما يُقتصّ حال الحيفِ
ومن جنى وليه في الجاني
ولا تُردّ دية بعد الأدا
ولا يقاد عندنا في الحرمِ

من بعد عفوه فقط بالسيف
يسقط حقه بموت الثاني
ويُلزم القاتلُ بعدُ القودا
ولا قتال فيه ما نُظلم

وجائز إقامة الحدود
ودم من يمر بالمصلي

في الأشهر الحرم للمحدود
هدر ولا يقتل من يصلي

وصل جامع في الديات والقصاص في النفس

قسامة أو تهمة مشاعه
وقاتل الأول في الموت تلا
إن ظلم القاتل والمقتول
فمنه يؤخذ بلا افتيات
كالسبق والصراع مالم يجب
بالريح أو في شدة الظلام

وحكم من ضربه جماعه
وإن يكونا ظالمين اقتتلا
فالحكم في حيّهما التعجيل
وكل ما وجب في الحياة
وضمنت عاقلة في اللعب
ولا ضمان حالة الصدام

فصل فيمن يعتبر قاتلاً

في الغطس والوقوع والتحافر
بديّة وإنما بالمعتق
في قتله يعتبر المباشّر
ومعه الأمر في انتماره
وإنما نحسبه للأبد
لغيره حكم وحتماً أدباً

وإنما العبرة بالمباشّر
وليس للصيام من تعلّق
وإن تداعى قاتل وأمر
فيقتل القاتل باختياريه
وليس في الممسك أيّ قود
ولم يرد في الدالّ أو من صوباً

وصل جامع في الجنایات

في عفوهم ، وليكثر استغفاره
فليس كالضرب من التخفيف
متى أضرّ نخسها بالأخرى
فالحّد في الحرام والتماثل
واعتبر القصد بنخس الدابه
ولو لمن بنفسه يجود
ماءاً ، ولا خلع لأيّ جاني
ما دام في الأسباب ما يحلّه
لذي مروءة على ما قاله
أصحابه يقتصّ منهم طراً
متهماً منهم ولا يحتارو
للنفس ، لا لغيره الإنكار
وغيره ينكره بمجدي
لا النفي من شهد للأصحاب

ولا تقل في العمد بالكفارة
وربنا الأمر بالمعروف
واقئصّ من جارية للعدرا
وأدب الثيب ، أما الرجل
والعفو في الغيلة والحرايه
ويلزم القود والحدود
وضمن المفرط في الظمان
وإنما في الكلب كلب مثله
وليس في الحدود من إقاله
وإن أقر كلهم وبراً
وجاز للولاة أن يختاروا
وإنما المعتبر الإقرار
فليس قوله قتلت وحدي
وإنما يقبل في الإيجاب

فصل فيما لا ضمان فيه وعكسه

في القتل في جميع ما قد ذكره
وكالرحى وكالجدار الساقط

وإنما العبرة بالمباشره
كمخرج خشبة من حائط

وتارك جداره فانه دما
وراقد فى حافة الطريق
وجرة توضع جنب الباب
ولا يجوز المنع من إرعاء
كالحكم للزراع فى إحياء
وكلف الزارع بالحظير
وكل ما اتصل فى الثمار
وأدب المسرح فيها وإذا
ولا تضمن من له إحسان
والسم فى الطعام ليس يُقتل

وقتل الجيران لم يضمن دماً
كسارق يموت فى المضيق
تضمن كالنفس بلا ارتياب
ماشية الرعاء فى الأرجاء
مواته هناك بالبناء
فيما يلى الطريق فى المرور
فهو مضمون ولو للمار
ما عاد فالبيع عليه أنفذ
كموت من أفزعه السلطان
به متى عن اختيار يؤكل

وصل جامع في مسائل من هذا الباب

من أغضب الأحمق فيما يغضب
إلا إذا أمره فـأتمرا
ويضمن المرء الذي تولدا
ولا تُضمن مُدخلا في الدار
وراكب الدابة مالم يعتدي
وضمن التالف في الأموال
والرجل والماء يليها النار
إلا اللذي يعمد للتعدي
ومطلق الأسد والمهييج
إلا الذي أشلى على إنسان
ولا تضمن سائرا لما حفر
ويُدفع اللص بما يُسطاع
ولا تضمن صاحب العبارة
وضمن المعان إن تعدى

منه فلا ضمان فيه يجب
كحال من رمى فهدّ الحجر
عن فعله لا بعد ما تجدد
من وجدوه ميتا " كالجار "
فلا تطالبه بأيّ قود
من ماله كقائد والتالي
كالحيوان جرحها جبار
كمخطئ في شقه للسّد
لجارح ليس عليهم حرج
فحقه القود كالضمان
ولو يكن بالمشي فوقها أمر
ومسقط قوده الدفّاع
بحملها إن أغرقت أبقاره
متى استعان قاصرا أو عبدا

وصل جامع في الجراحات

ومن جنى في كافر وأسلما
وإن يكن أسلم من قد جرحا
وإن تعدى مسلم في الذمي
ومن أصيب بعدها بجثة
وهادم البيت على إنسان
واقْتَصَّ من موضحة الجراح
وجاز أن يوكّلوا في القود
ومن يكن قطع من يشاكل
والحكم في أعضاء شخص زائده
وجاز للولي في الإخافه
وعاد للمقتص من قبل القود
وقاطع العضو لخوف التلف
وقاطع قبل افتراق الأنمل
ولا تبال بالذي يميت
وليس في الجراح للأموال
فجائز ما دعت الضروره

نجا بنفسه ومالا سلما
من بعده فحقه ما برحا
فاحكم بمثل ما مضى من حكم
فما له بذاك أي جثة
مكذب كقاطع الوسنان
بمثلها بدونما جناح
واقترعوا في حالة التعدد
يقتص منه بالذي يماثل
كغيرها ولو بدون فائده
ونحوها الجميع أو أنصافه
متى تأكلت له شئ " كيد "
بقدر ما جنى عليه يكتفي
يعطى بقدرها فقط لا ما يلي
من بعد جرحه بما يُفيت
إجماع أو نص سوى الرفاة
فيه ولا تنتهكوا قبوره

باب في أحكام الجنين

وفي الجنين غرة من عبدٍ	أو أمة في خطأ أو عمدٍ
وذاك قبل الروح أما بعده	فراعيّاً خطأه أو عمدّه
وقاتل الجنين سهواً كفرا	مع دفعه قيمة ما قد أئرا
والأم إن تعمّدت إسقاطه	فهي بست صور مُحاطه
والحكم في تعدد الأجنة	تعدد الدية دون ظنّه
وغرة الجنين في الميراث	للأم ، أو عاش فاللوراث
وسو من جنينها من سيدٍ	بغيره في دية أو قود
ويستوي في الغرة الذميّه	بغيرها في قود أو ديّه
والحكم في أجنة البهيمة	تقويمه حياً وحسب القيمة

كتاب العواقل والقسامة
وفيه بابان وفصل
الباب الأول : في العواقل
الباب الثاني : في القسامة

باب في العواقل

وكل من قد انتمى للعائلة
ويضمنون غرة الجنين
كصحة اعترافه والعبد
وحملت عاقلة كل الديه
والعدل أن يحمّل الفقير
وقاتل الخطأ حتماً كقرا
وليس يُعقل عن الحليف
ويثبت الحكم لأهل الذمه
وقاتل وماله من عاقله

بأبه فداخل في العاقله
وديّة الخطأ للمسكين
لا ما تصالحوا به في العمد
وقسمت بينهم بالتسويه
من ذاك ما ليس به يضر
بالعتق أو صيامه إن أعسرا
ونحوه ، نجوت من مخيف
بينهم كالعبد فيما عمّه
يضمن ما جناه بيت المال له

باب في القسامة

ويحلف الولاة في القسامه
وشرطها القتل بالفلاة
إن بلغوا في عدّهم خمسينا
وأن يكون عاصباً مكلفاً
وبعدها يعطون حق القود
وميت بحتف أنفه أثقي
ومثله الميت دون أثر
والعبد إن وجدته قتيلاً
ولا قسامه من البهيمه
وذاك من بعد ثبوت الدعوى

خمسین حلفه ولا ملامه
ونحوها مع تهمه الولاة
ولم يبن كذبهم يقيناً
جميع من في الادعاء حلفاً
- أو فدية أو دية- في المعتدي
فيه القسامه كمن في الرمق
للقتل والمشكوك بالحكم حري
فسوّه بالحر فيما قتيلاً
ونحوها والحلّ فيها القيمه
بما مضى قبل وقيت البلوى

وصل جامع في القسامة

وإنما يحلف فيها العصبه
ويستوي الخطأ بالتعمّد
ولا تُردّ عندنا الأيمانُ
وتقلب الأيمان في النكول
فإن أبوه ألزموا بالقهر
ويضمن الدية بيت المال
وصدق المختار فيما قالا

بالعقل والبلوغ فيما أوجبه
والعبد بالأحرار حال القود
إن لم يكن في عدّهم رجحانُ
على اللذين اتهموا بالغول
والعبد في أحكامه كالحرّ
في فقدهم أو عدم الكمال
مكة لا تُغزى ولا قتالا

الفالج المعلى
فى نظم وتلخيص المحلى
لأبى محمد معاذ أحمد عمر محمد
الإفريقي الفلاني المالى
الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه
الجزء العاشر
فى ملحقات الفقه الجنائى
(الحدود)

كتاب الحدود وفيه بابان وثلاثة فصول

باب في الحدود مقدمة

والشرب والسرقة أو ما قاربه
هي التي الحد بها تعيناً
قتل وقطع ثم نفي جلد
والرجم بالحجر دون حيف
سبع هُديت سبل السلام
عن كزكاة ماله ، أو حارباً
في الخمر ، والمقتول في المدافعه

والقذف والردة والمحاربه
من جحد ما استعاره ثم الزني
وأربع يحصر فيها الحد
والقتل بالصلب وحد السيف
وموجبات القتل في الإسلام
فالقتل ظلماً ، ردةً ، ومن أبى
ثم الزنى من محصن ، والرابعة

باب جامع في الحدود

متصفاً بكامل الايمان
وقاتل ومن لخمير يشرب
بمسجد ويضرب المجلود
مسقطه لربهها أوزاره
مع حده التوبة والإنابه
حدوده إلا المحارب فقط
متهم ولا تقم بضربه
بما مضى من قبله ما اعتداً
وعاد للإسلام بعد حُداً
بتوبة من ذنبه بالجحد
لموته ويحبس المريب
والسجن في التهمة بالحدود

باب وليس حين يزني الزاني
ومثله السارق والمنتهب
ولا تقام عندنا الحدود
ثم الحدود كلها كقاره
وواجب لأثم الحرابه
وتائب مما جناه ما سقط
وليس يسجن بأي ذنبه
ومن أصاب مرتين الحد
وإن يكن من بعد ذاك ارتداً
وألزم المحدود بعد الحد
وأدب القائل لا يتوب
ولا تقل بالضرب والتهديد

فصل في أحكام الشهود في الحدود والاعتراف

تنفيذ ما رأوا من الحدود
شهادة مقالته ما رداً
وساتر لظالم ملوم
مالم يطالب أو يضر المولى
من الشهود فيه وائتلاف
أولى له ، وجاز الاستتار
لصالح أولى بعكس الظالم
بشبهة فيما روى الكرام

ولا نرى تولية الشهود
وشاهد من بعد حين أدى
وفي الحدود يستر المظلوم
والستر في حقوق ربي أولى
ولا تبال بعد باختلاف
ومن أصاب الحد بالإقرار
والعفو من قبل بلوغ الحاكم
والحد لا يدراً أو يقام

<p>في كل ما جنى بلا خلاف بذنبه وحاله سواء ذمتهم لدى انتهاك الحرم بذنبه (كحالة الإنكار) وحدّ إن عاد له من بعد فإن بدى ما قاله حقاً عُذر</p>	<p>ويؤخذ العبد بالإعتراف ويأخذ الإله من يشاء وليس نافعاً لأهل الذمم ومرة تكفيه في الإقرار وجاهل بالحكم لا يُحدّ والمدعي جهالة فيها نُظر</p>
--	---

فصل في حدود العبد

<p>حدّ الزنا إن زاغ في سلوكه بعد ثلاثة من التأديب كأمة بالنصف حال الحدّ وفي الحراية للإستسلام والواجب انتقأله للأبد</p>	<p>وجاز للسيد في مملوكه وبيعت الأنثى بلا تثريب ويكتفى في غير رجم العبد والنفي في الزنا بقدر عام ولا تقل بحبسه في بلد</p>
---	--

فصل في صفة الجلد

<p>واجتنب الوجه وعضو الحتف فكل ما آلم دون كرب وكافة الأعضاء في الحدود شئ سوى الموجع من سياط واليد في الخمر بلا ترديد بما يطيقه " ولو كالدود "</p>	<p>والجلد للظهر فقط في القذف وإن أردت صفة للضرب ويسوتوي القيام بالقعود ولا تقل فيهن باشتراط وجاز بالنعال والجريد ويجلد المريض في الحدود</p>
---	---

كتاب الردة والنفاق
والعياذ بالله تعالى
وهو جملة

باب في الردة والنفاق والعياذ بالله تعالى

والولاء والبراء

لا يستتاب عندنا المرتدُّ
في أيّ دين غير دين السلم
ونُفِدت وصية المرتدِّ
وكل من صار إلى الكفار
وكل من عاونهم في الحكم
ومن أقام عندهم مضطراً
وساكن في أرض أهل الذمّة
وقاطن بينهم لدُنْيَا
وظاهر نفاقه مرتدُّ
ومن يكن نفاقه مستترا
وساق في النفاق كل آية
وهي نبذة من الإيصال

ولا يُقرّ كافرٌ بعدُ
ويستوي محارب بالذمّي
في ماله الباقي له من بُعد
- يأخذ حكمهم - في الاختيار
لأرضنا فكافرٌ ذو ظلم
فجائز مالم يجزّ ضرّاً
فسالم إن حكمهم ما عمّه
يصيبها في ذلّة سيحيا
مالم يلذ بتوبة من بُعد
فالمصطفى بقتله ما أمرا
مبيناً فيهن كل غايه
والهف نفسي على الخصال

كتاب الزنا
وفيه باب ووصل

باب في الزنا مقدمة

وشرها الزاني بزواج الجار
وغيره ، وزيد في الأقسام
كحائض ومخطئ في العقد
والنفي للعام ، عداك الكرب
مكلف والرجم في الإحصان
في النفي ، والعبيد بالإماء
بالجلد في الإحصان حال الحد

ثم الزنا من أكبر الأوزار
وانقسم الوطء إلى حرام
وطء حرام ماله من حد
والحد فيه الرجم ، ثم الضرب ،
فالجلد والنفي لكل زان
ويستوي الرجال بالنساء
واختصت الأمة دون العبد

وصل جامع في الزنا

في الجهل عن مدعي زواج
وكأبيهها بزواجه شهذ
جائزة وليدع للمرحوم
في كل ما فيه الفساد يبدو
بعدها أو بالتخفي من جنت
ثلاثة وبعدها تعلقا
متى خلا عن اشتراط البت
ونحوها زناء تيس بالأمة!
والملك ولينكح على إحراج
زان وفي الجهل ادراء الحد
لأبيه فقتله لن ندرأه
ونحوها بالعلم ذو عقوبه
حد ولا حق له في النسل

ويُدرا الحد بلا إحراج
واعُتبر العدل إن الشخص وُجد
ثم صلاته على المرجوم
وعالم بحرمة يُحد
كناكح خامسة ومن زنت
ومن بنى فى عدة أو طلقا
وجوز التحليل للمنبت
ولا يُحلّ طول عهد المُخدمه
والحد لا يسقط بالزواج
وواطء حريمه بالعقد
ومن بنى بأمه أو امرأه
وناكح المتعة والموهوبه
وإن أباحت أمة للبعول

كتاب القذف

وفيه باب وفصلان

باب في القذف مقدمة

في القذف إن نقص فيهم عدٌّ ولم يجد في العدِّ ما فيه وفا بدونهم وحده عنه انتفى حكم الشهود ، ثكاته أمه ! ثلاثة عدٌّ بهم كأربعه عدلين والصفاق غير خافي ليحضر العذاب في المحدود

باب وليس للشهود حدٌّ وإنما الحد على من قذفاً ولا عن الزوج متى ما قذفاً فإن أتى كشاهد فحكمه وإن يكن عدلاً وقد جاء معه واعتبر العذرة في اختلاف واحد يكفي من الشهود

فصل فيما يكون به القذف

حدٌّ به في بابه هو الزنى للحكم كالكفر ونفي النسب من عرض الأباء للسباب والقتل عدواناً عداك الضنك والأكل والربا وسوء القذف مراعي الولوج والخروج ونحوه فحده وجوباً في قذفهم بذاك كالأحرار لقائل لما يجدها عذراً وماله في ذاك أي حلف

وإنما القذف الذي تعيناً وكل ما عداه غير موجب وقد أتى كبيرة في الباب والموبات السبع هن الشرك والسحر والفرار يوم الزحف وفسّر الإحصان بالفروج ومن رمى بقذفه المجبوبا والحكم في العبيد والكفار والتمس الشيخ هناك عذراً وليس في التعريض حد قذف

وصل جامع في القذف

فمن رماه بعد ذلك اعتدا ومن نفى أولاده بالأدب لم يجده كحال من تأنفا إلا الزنا وقيت كل مريه ونحوه أي اعتراف ضمني إكراهها والحد عنها ذرات بأي شئ غير حد الخمر على أبيه مطلقاً إن يعتد بكل قول باطل حرام

وكل من عليه حد ثبتا ويكتفي في المنتفي من الأب وإن عفا المقذوف عن من قذفاً ولا يحد عندنا في الفريه وليس في " لأنت أزنى مني " وكلفت بينة من ادعت ولا تؤاخذ أحداً في السكر ثم القصاص واجب للولد

وليس للكاذب من أيمان
مقترفاً سيئة بحال

واعتبر القصد لدى الترامي
وحُدّ من نكل في اللعان
وليس يُنجي كثرة الحال

كتاب المحاربين وفيه باب ووصل

باب في الحراية

- هو المحارب - الذي يحيفُ في دمه السلطان لا الأقاربُ ونحوه فلوليّيه القودُ فدية من ماله ترامُ بقوة فعُدّه محارباً وارتد من بمثل ذاك كذباً من كل ماله به ارتداعُ وقاتل ظمماً به يرامُ	وقاطع الطريق والمخيفُ وإنما يلي الذي يحاربُ فإن يكن عاقبه بقطع يدُ وإن يكن قتله الإمامُ وكل من عن الزكاة قد أبى وقد أتى بمنكر من غيباً ويُدفع اللصّ بما يسطاعُ وقتله تعمّداً حرامُ
---	---

وصل جامع في الحراية

بكافرٍ أعطى له أسبابه والسلم - في لجوئه للحيثُ عامله في الحكم بكل شدّه من أربع ليس لها انضمامُ والصلب والنفي إلى المنافي وتركه ليبسه مظلوبُ إلا الذي عن دينه تولى	ويقتل المسلم في الحرايه وخير الذمي - بين السيفِ وجامع حراية والردّه واختار ما يشاءه الإمامُ من قتله والقطع من خلافِ وجفّ في دمائه المصلوبُ وفوق كل مسلم يُصلّى
---	--

كتاب السرقة وفيه باب وفصلان

باب في السرقة

وان تُعرّف سارقاً فلتكتفي
وأخذ من كل شيء اشترك
كحال من سرق بيت المال
هذا ولا قطع في الاضطرار
وسارق الحمام أو في المسجد
كالزراع والطير أو الجمار
والصيد في تملك والماشية

- في أخذ مال غيره - بالمختفي
فيه بجزء - فوق حظه - هلك
أو الغنيمة بلا جدال
ورُدّ ما زاد على المقدار
مماثل النباش في قطع اليد
مختفياً وسائر الثمار
إلا التي ضلت وقيت الغاشية

وصل جامع في السرقة

وان من الذميّ مسلم سرق
وسارق الحرّ عليه القطع
وحقّ كل مسلم في المصحف
وليس للصّور من أحكام
ولا تقل في القطع بالإحضار
ولا اعتبار باتفاق البيّنه
وأخذ مقدار ما يكفيه
ويجب الأخذ في الاضطرار
وكونه ذا رحم محرّمه
وكل ما ليس مباحاً لأحد

الخمير والخنزير مطلقاً هرق
كالعبد إن أعوز فيه الدفع
تلقينه النور الذي في الصحف
في المال أو مذهب الأصنام
وقيت في الدارين كل ضار
في الوقت والمكان فيما بينه
يرد من موحد باقيه
وحد من زود باختیار
فليس مسقطاً لحق المظلمه
من مال زوجين " كنعل " فيه حد

فصل فيما يكون فيه القطع وصفته

ورُبُّع الدينار قدر الذهب
والوزن في الدينار وزن مكه
وإنما يقطع فيها الأيدي
وصفة القطع من المفاصل
ويستحب البدء باليمين
وتُقطع اليد بجحد العاريه
وقارض الدرهم والدينار
وما سواه بالمجنّ فاحسب
من مطلق الشعر عدُّ " زنكه "
وتُتها بأختها في العود
ويكتفي في العبد بالأنامل
وقاك ربي حدة السكين
والعهد أغلى من كفوف الجارية!
يُعذر وليخش عذاب النار

كتاب الخمر
وهو جملة

كتاب الخمر

وما سواه سائغ شرابه
واقته في الرابع قتل الخمر
في أربع التمر أو الزبيب
مالم يجرّ شربها للسُّكر
من حسّ بالجلد بأدنى فكر
سواه إن كان به مغترا
في الخنق والبرء من الأضرار
وبيعه العصير جاز والشرا
له فمن عنبنا نقيه
كزقه لمالكيه الثمنا
بنفسه أو بكمّاح حلّا
بطيّب عاص وذو تعزير

والخمر رجس يجب اجتنابه
وأربعون جلدة في الخمر
واجتنب الخليط يا حبيبى
وشارب منها أتى بنُّكر
وإنما يحدّ حال السكر
وأدب الساقى متى ما جراً
وجوّز الخمر لدى اضطرار
وحُدّ ذو العهد متى ما سكر
مالم تُيقن أنه يبقيه
وكاسر إناء خمر ضمنا
وكل ما استحال خمرأ حلّا
وعامد في الخمر للتغيير

كتاب التعزير وفيه باب ووصل

باب فى التعزير

وكل شئ غير ما تقدّم
ولا تقل بالحدّ حال السكر
وأكل الميتة والخنزير
وتارك صلّاته تعمّداً
وانما يضرب بالسّياط
وكفّ فى ذلك من يضرب
ومن أتى بهيمة فى الناس
وقاذف آخر بالبهيمه
ويكتفى باثنين فى الشهود
والسحر سحران : فسحر عين
وغيره الضارّ بجسم الناس

فى الباب فالتعزير فيه انحتم
بأى مشروب منافي الخمر
فماله حكم سوى التعزير
فالضرب والسجن عليه أبداً
مرتكباً السحاق واللواط
بالناس بالسجن عداك الشرّ
فليس منهم بل من النّسّاس
ونحوها حيأوه عديمه
فيما عدا الزنا من الحدود
ولا يحيل جوهراً عن عين !
بإذنه وقيت من خّاس

وصل جامع فى التعزير

والحد فى التعزير عشرة فقط
وقد يُقال لذوي الهيئات
كما يُخفف عن الأنصار
والناس بالأخلاق والأديان
ويستوي فى صفة الحدود
ومن شعاعاً بازدراء وصفا
وظالم بغى وسبّ المصطفى
والحمد لله الولي المولي

فدونها وغير ذلك سقط
عثارهم ماضيهم والآتي
فى جلدهم بطرف الإزار
وليس بالأعراق والأبدان !
القرشيّ الحرّ بالعبيد
فعنه كلّ عهد ربه انتفا
فحكمه الردّة حقاً وكفى
على الذى من به وأولى

الفالج المعلى

فى نظم وتلخيص المحلى

لأبي محمد معاذ أحمد عمر محمد

الإفريقي الفلاني المالي

الشهير بإبراهيم أحمد عمر صه

الجزء الحادي عشر

خاتمة الفالج

في الثناء على أهل الظاهر والتعريف بهم
وبمذهبهم والثناء على الشيخ أبي محمد بن حزم
رحمهم الله تعالى جميعاً

والثناء على المحلى وذكر ما جرى في نظمه

الباب الأول في الثناء على أهل الظاهر والتعريف بهم وبمذهبهم رحمهم الله رحمة واسعة

والنور في مذهب أهل الظاهر
كما وقيت من شرور الخلق
لا مذهب التقليد والرُّقَادِ
أهل اجتثاث ظلم الخبيث
ما شيب بالظن ولا الآراء
أضبطها قولاً بلا شقاق
وفي المذاق طعمه كالعسل
أهل الثقى والفضل والجهاد
في الفقه والحديث والكلام
وكم لهم في ذاك أيدٍ ومننٍ
منقولة في القوم بالوراثه
وما سواها ماله سماعُ
فلا اعتداد عندهم بالعقل
متى بدا الحق بلا امتراءٍ
يُقبل قولُله ولا يردُّ
وسنة الهادي إلى الصواب
غيرهم أخطأت نيل الفصل
بما به في الباب أصْلوه
نُضارُه المُزري بكل ذهب
بعد انكسار ظهره بالتَّقل
أعوذ بالله من التعسفِ
السجن والنفي وحرق الكتبِ
مستنبط درّاسة فهامة
إلى أصول القوم في إحكام

يا سائلي عن الجمال الباهر
فاعلم هُديتَ لاتباع الحق
بأنه مذهب الاجتهادِ
مذهب جمع الفقه بالحديثِ
أحسن مذهب رآه راءِ
أسهل مذهب علي الإطلاق
في الاحتجاج حذّه كالأسل
جُلّ رجاله من الزهّادِ
الحائزين السبق في الإسلام
هم أكثر الناس اعتناءً بالسّننِ
أصولهم في دينهم ثلاثه
الذكرُ والسنة والإجماعُ
وبعد صحة الدليل النقلى
وينبذ الآراء بالاعراءِ
وليس للمذهب شيخ فردُ
وإنما ذلك للكتابِ
وإن وزنت قولهم بأصل
وإنما يوزن ما قالوه
فعند ذاك ينجلي في المذهبِ
ومن أتى المذهب لم ينتقل
هذا الذى رأيتُه في الصحفِ
وكان من أسباب فقد المذهبِ
مع احتياجه إلى علامة
يردّ ما استجدّ من أحكام

الباب الثاني في الثناء على الشيخ أبي محمد ابن حزم رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا بعلمه في الدارين آمين

على ابن حزمهم فقيها
بالحق في ذكائه عجيبا

وكان شيخاً عارفاً وجيهاً
محدثاً مؤرخاً أديباً

سَلِيلُ حُكْمٍ وَرئيسِ حِجَمٍ
أَيَّامَهُ لَمْ تَلِدِ النِّسَاءُ
مَهْذَبَ النِّفْسِ مَعَ التَّبَحُّرِ
وَبَارِعاً فِي الطِّبِّ وَالسِّيَاسَةِ
وَعَالِمَ الْمَلَلِ وَالْمَذَاهِبِ
حَرّاً صَدُوقاً ثَقِيّاً فِي النُّقْلِ
يَصُكُّ خَصْمَهُ كَصُكِّ الْجَنْدَلِ
وَقَارِعَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
يَكْفِيهِ فَخْراً مَا حَكَى ابْنُ عَرَبِي
وَرَاجِعِنَ فِي الشَّيْخِ قَوْلَ الذَّهَبِيِّ
أَحْلَاهُ فِي عَدْنِهِ مَوْلَاهُ

وْغَالِباً بِسَيْفِهِ كُلَّ كَمِي
نَصِيْقِهِ ، وَمَاتَ مِنْ يُسَاءٍ
فِي كَافَةِ الْعُلُومِ وَالتَّحَرُّرِ
فِي رَبِّهِ لَيْسَ يَدَارِي السَّاسَةَ
نَجْماً مَنْيَراً فِي دُجَى الْغِيَاهِبِ
وَمَنْصَفاً خُصُومَهُ بِالْعَقْلِ
حَالِ الْحِجَاجِ لِحُبُوبِ الْخُرْدَلِ
بِحِجْجٍ تَتْرَكُهُمْ حِيَارَى
مَنْ امْتَزَاجَهُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ
فَإِنَّهُ فِي قَدْرِهِ كَالذَّهَبِ
وَزَانَ فِي الدَّارَيْنِ مَنْ وَالَاهُ

فصل

في ذكر ما تعرض له الشيخ أبو محمد رحمه الله
من مظالم في سبيل دفاعه عن الحق وكذلك الأختيار دائماً

ويرع الخصوم في تشويه دَعُوهُ من رِقٍّ وحرَقِ كُتُبِ لسان حالها تنادي حرقاً فحفظ الله له من كتبه وهي كأبواب من الإيصال وجلّ ما يُعزى إلى ابن تيمية لكنّ ما يُرثى له في النفس فالشيخ كالشمس بدون حُجب	صورة من عادوه والتمويه فالعلم نورٌ مُطفئٌ للهب ما كان للرحمن منها يبقى زُبدة ما أراد في مكتبه والهفَ نفسيّ على الخصال مأخوذة منه بدون تسمية من رام بالكفّ اختفاء الشمس وذنبه طلوعه بالمغرب!
--	--

الباب الثالث

في الثناء على المحلّي وذكر نظمه المعلى

ثم المحلّي واحدٌ من كتب أقَرّه الأئمة الأعلام وعدّه في كتب الإسلام ثم له الفضل على الجميع وامتاز بالحياد والإنصاف وان تُرد مادة الاجتهاد وكان أصله المجلّي وفقد	أربعة تُبلغ أعلى الرتب وبعضهم فيه له كلام " كالعمدة " ابن عابد السلام لشرف الأصل على الفروع وكل ما ورد فيه صافي فاصحبه في المنام والسُّهاد ومثله في بابيه لست تجد
---	---

فصل

في ذكر ما جرى في نظم المحلى بحمد الله

دراستي بمصر في أعوام
ثم سلوك نظمه أنيساً
- في الجامع العتيق - لا يغور
في نظمه ما جرّ لي تفاؤلاً
وقاه ربّي من شرور الباغي
فخط لي : باسم الذي ربّاه
شيخ جليل ثقة ذو حزم
إلا بعلم " فقه الاختلاف "
فاجن ثماره ودع ما يؤذي
فخط لي بيده في سفري
وبعد ما أعجبه النظم شداً
وما قصدت جمعه وجيه {
خير الجزا وبقيان نورين
والحمد لله بلا تناهي
غفر لي الله وأعلى قدري
ثان الجوار شهر قبل عاشر
رابعة وألف عام هجرة
نحو " بلغت الخير في حياتي "
إلا قليلاً ، بالمراد كفاف
لا زلت أرتقي لأعلى الدُرَج

وقد هداني الله في أيام
إلى اتخاذ درسه جليساً
وذاك في الأزهر حيث الثور
وقد لقيت آخرأ وأولاً
حيث لقيت العارف النبّاعي
محمد الأمين شخي " أباه "
وبعد : يا بني فابن حزم
ولن تذوق من جنى الخلاف
ولا يتابع على الشذوذ
ثم التقيت بالحبيب الجفري
تفضلاً ثم دعا لي رشداً
{ أحسنت في ذا النظم يا فقيه
جزاهما الرحمن في الدارين
هنا انتهى النظم بعون الله
في الأزهر الشريف ليل القدر
معتكفاً في العشرة الأواخر
عام ثلاثين بعيد مئة
وعدّ ما فيه من الأبيات
وهو ثلاثة من الآلاف
وذاك في العام لدى التخرّج

خاتمة

خُذْنِي إِلَيْكَ يَا رَحِيمَ بِيَدِي
وَأَلِّهِ الْمُسْتَكَمِلِينَ الشُّرَفَا
وَمُحِيي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ
مُتَّبِعاً مَنْ أَخْمَصِي إِلَى الْقَفَا
وَنَجِّنِي مِنْ مُوجِبَاتِ السَّلْبِ
وَرُدَّ عَنِّي كَيْدَ كُلِّ مُعْتَدٍ
وَرَقِّنِي فِي دَرَجَاتِ الْقُرْبِ
وَقَوِّ فِي الْحَقِّ إِلَهِي جَنْبِي
وَانْفَعْ بِهِ وَشَرْحِهِ الْمَجْلَى
وَدَاخِلِ الْجَنَّةِ كُلِّ بَابِ
وَالْأَلِّ وَالصَّحْبِ وَأَهْلِ بَلَدِي
عَنكَ بِقَطَاعٍ وَلَا تَحْرِمْنِي
وَاخْتَمِ بِخَيْرٍ يَا رَحِيمَ الرَّحْمَا
وَصَلِّ يَا رَبِّ عَلَى الْهَادِي الْأَمِينِ

يَا حَيَّ يَا قَيُّومَ يَا مُعْتَمِدِي
يَا رَبِّ وَأَمْلَأْنِي بِحُبِّ الْمُصْطَفَى
مُجَلَّلاً لِكَاغِفَةِ الْأَصْحَابِ
مُقْتَفِياً أَثَارَ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَاكْشِفْ حِجَابَ غَفْلَةٍ عَنْ قَلْبِي
يَا رَبِّ أَغْنِنِي بِحَقِّ الصِّمْدِ
فَرَجٍ هُمُومِي وَنَقِّسْ كُرْبِي
وَاسْتَرْ عِيُوبِي وَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي
وَبَارِكْ اللَّهُمَّ فِي الْمَعْلَى
وَعُدَّنِي مِنْ جَمَلَةِ الْأَحْبَابِ
مَعَ أَبِي أُمِّي وَكُلِّ وَلَدِي
يَا رَبِّ يَا رَحْمَنُ لَا تَقْطَعْ عَنِّي
مَنْ سَرَّكَ الْأَبْهَى الْمَزِيلَ لِلْعَمَى
وَمِثْلَ ذَلِكَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ودُنياً وآخرآ كما ينبغي لجلال وجهه الكريم
ولعظيم سلطانه المبين وصلى الله وسلم وبارك وشرف وعظم وكرم على سيدنا
محمد مولانا النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم واغفر لنا
ولوالدينا ولمشايعنا أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
والمؤذن يرفع أذان المغرب في الجامع الأزهر الشريف 27 رمضان 1430 هـ ،
2009/9/17 .

والحمد لله رب العالمين